وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإسلامية

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلامية

موسومة بـ:

عقد الجعالة وتطبيقاتها المعاصرة

تخصص: معاملات مالية معاصرة

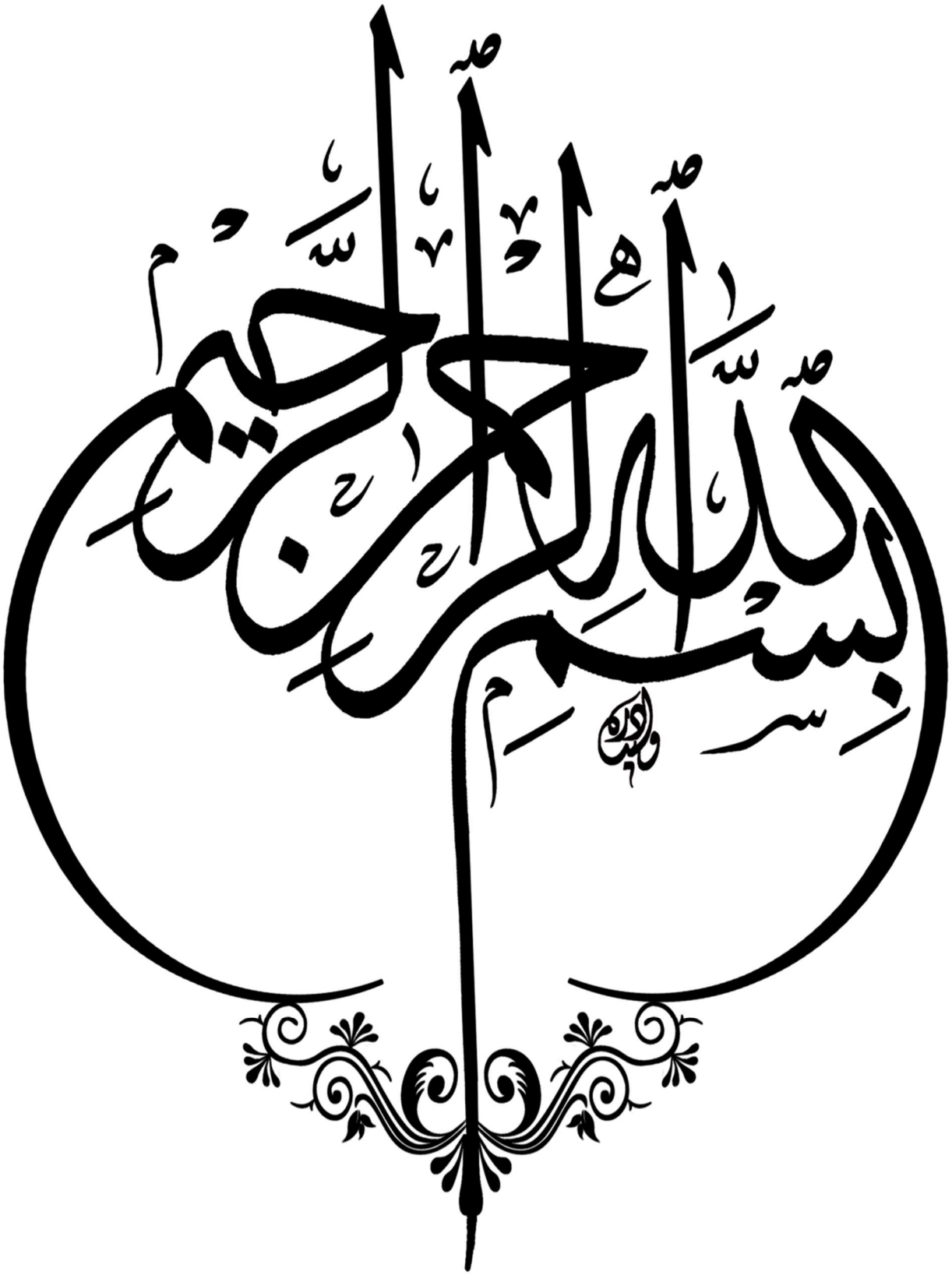
إعداد الطالبين:
- نصرالدين بن حليمة
- فؤاد بن الذيب

إشراف الأستاذ:
د. بشير عثمان

لجنة الناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
د. الطيب طيبي	أستاذ محاضر أ	رئيساً
د. بشير عثمان	أستاذ محاضر أ	مشرفاً ومقرراً
د. جلال حسن	أستاذ محاضر أ	ممتحناً

السنة الجامعية: 1448/1447هـ – 2026/2025م


بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

الرقم: /2026

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): نصرالدين زيطة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 101726628

الصادرة بتاريخ : 2016/11/05 عن دائرة : حمام الضلعة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

تخصص: الحضارة الإسلامية المعاصرة تحت رقم التسجيل: 252500482637

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: عقد الحماية وتطبيقاتها المعاصرة

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2026/06/10

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2026

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): فؤاد بن الغريب

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 110091512

الصادرة بتاريخ : 2018/10/18 عن دائرة : بوعاع

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

تخصص: معاملات مالية معاصرة تحت رقم التسجيل: 25003227605

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: عقد الحوالة وتطبيقاتها المعاصرة

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2026/06/10

امضاء المعني (ة): فؤاد

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع:

سعد الحالة وتطبيقاتها المعاصرة

إعداد الطلبة:

1- فؤاد بن زينب رقم التسجيل: 250037 7605

2- نصر الدين بن حليمة رقم التسجيل: 252500482637

القسم: العلوم الإسلامية **الشعبة:** الحضارات والآثار التخصص الحضارات والآثار المعاصرة

إشراف: بشير عثمان **الرتبة:** أستاذ محاضر أ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2026/2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): بشير عثمان

رئيس فريق الاختصاص:

رئيس القسم:

رئيس قسم العلوم الإسلامية
جامعة المسيلة
بشير عثمان

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ **[سورة النمل، الآية: 19]**

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح.

لكل مبدع إنجازولكل شكر قصيدة، ولكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر تقدير، فجزيل شكرنا نتقدم به إلى من أعطى بدون مقابل، سقانا ورو انا بعلمه، فلم يبخل علينا بشيء لا بعلم ولا بنصيحة، ضحى بوقته وجهده أستاذنا الدكتور المشرف "بشير عثمان"

كما نتوجه بالشكر إلى من حملوا أقدس رسالة في الحياة، من مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى كل معلم وأستاذ ودكتور، إلى كل من علمنا حرفنا ورفعنا به درجة من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة، إلى من كل له دورمن قريب أوبعيد في إتمام مشوارنا الدراسي، ونخص بالذكر" أساتذة قسم العلوم الإسلامية بجامعة المسيلة."

نصر الدين فؤاد

مقدمة

مقدمة:

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

تعد مسألة تنظيم المعاملات المالية والاقتصادية من أبرز ما عني به الفقه الإسلامي، نظرا لما لهذه المعاملات من أثر بالغ في استقرار المجتمع وتنميته، وقد شرع الإسلام عقودا متنوعة تستجيب لحاجات الناس المتجددة، وتواكب تطور حياتهم، ومن بين هذه العقود التي حظيت باهتمام الفقهاء قديما وحديثا، عقد الجعالة.

والجعالة معاملة تقوم على فكرة الحث على العمل والترغيب فيه، دون الالتزام بتحديد العامل أو وقت الإنجاز بدقة متناهية، مما يمنحها مرونة كبيرة تجعلها صالحة للتطبيق في مجالات شتى.

ومع تسارع وتيرة الحياة المعاصرة، وتشعب الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وتعقد أنماط الإنتاج والتوزيع، برزت الحاجة إلى إحياء هذا العقد وإعادة النظر في تطبيقاته، فقد أثبتت الجعالة قدرتها على استيعاب صور حديثة ومعقدة من المعاملات، لم تكن معروفة للفقهاء القدماء بنفس التفاصيل مثل عقود التوظيف في الشركات الكبرى، والمسابقات والجوائز التجارية، وعمليات السمسرة العقارية بل وتقديم الخدمات الرقمية عبر منصات الإنترنت والتطبيقات الذكية، حيث يعلن صاحب المشروع عن جعل مقابل إنجاز مهمة محددة.

إن دراسة موضوع "الجعالة وتطبيقاتها المعاصرة" تكتسي أهمية بالغة، حيث تتيح للباحث فرصة الربط بين التراث الفقهي الغني والواقع العملي المتجدد، فهي تسعى إلى بيان مدى مرونة الفقه الإسلامي، وقدرته على مواكبة التطورات، من خلال تأصيل هذه التطبيقات الحديثة، وضبطها بالضوابط الشرعية، وبيان ما يوافق منها أحكام الشريعة وما يخالفها، وذلك في محاولة للإسهام في تقديم رؤية فقهية متكاملة، تسهم في تنقية المعاملات المالية المعاصرة من الشبهات، وتحقق مقاصد الشرع في العدل والوضوح وحماية حقوق الأطراف.

أولا: إشكالية البحث

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الأساسية للدراسة في السؤال الآتي: **كيف يمكن تطبيق عقد الجعالة في صوره الفقهية التقليدية على المستجدات والنوازل المعاصرة؟**

وتتفرع عن ذلك السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

- ما هو تعريف عقد الجعالة؟ وما هو حكمها؟
- ما علاقة الجعالة ببعض المعاملات المالية كالمضاربة والإجارة؟
- كيف يمكن تكييف الجعالة في مختلف المعاملات المالية والاقتصادية المعاصرة؟
- ما أهم التطبيقات المعاصرة للجعالة؟

ثانيا: أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية دراسة موضوع "الجعالة وتطبيقاتها المعاصرة" في عدة اعتبارات موضوعية، تكمن في مرونة العقد وانسجامه مع المستجدات المعاصرة، لذلك تبرز الحاجة الملحة إلى البحث فيه وتأصيله، ويمكن إجمال هذه الأهمية في النقاط الرئيسة الآتية:

1- قلة الدراسات التطبيقية الحديثة للجعالة:

على الرغم من أن عقد الجعالة قد حظي باهتمام الفقهاء القدامى في أمهات الكتب الفقهية، إلا أن الدراسات المعاصرة – ولا سيما التطبيقية منها – لا تزال محدودة مقارنة بغيره من العقود كالبيع والإجارة والشركة، فمعظم البحوث المتاحة إما تناولت الجعالة من الجانب النظري التأصيلي، أو عالجتها بشكل عابر ضمن أبواب المعاملات العامة، أما فيما يخص ربط هذا العقد بالواقع المعاصر وتفريعاته المستجدة، واستقراء النوازل الفعلية في حياتنا اليومية، فهذا الجانب لا يزال بحاجة إلى مزيد من بذل الجهد البحثي، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لسد جزء من هذا الفراغ العلمي، من خلال الخروج بالجعالة من إطارها النظري المجرد إلى حيز التطبيق العملي.

2- الحاجة إلى نماذج عقود بديلة في الاقتصاد الإسلامي:

يواجه الاقتصاد الإسلامي المعاصر تحديا كبيرا يتمثل في الأدوات والمنتجات المالية غير المتوافقة مع الشريعة، والحاجة إلى تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بعيدا عن المعاملات الربوية

أو العقود التي يشوبها الغرر والجهالة، وتتميز الجعالة بمرونة فريدة تجعلها نموذجا مثاليا للتعاقد في العديد من الأنشطة التي يصعب فيها تطبيق عقود الإجارة التقليدية، بسبب عدم تحديد الأجر على مدة العمل أو صعوبة تقدير قيمة العمل، فهي تتيح للمتعاملين حرية الاتفاق على نتيجة محددة بمقابل معلوم، دون الدخول في تعقيدات تقدير الجهد أو الزمن، كما أن استجلاء الضوابط الشرعية لهذا العقد وتحريرها يسهم في توافق معاملات مالية كثيرة مع أحكام الشريعة، ويحمي أطرافها من الوقوع في المحاذير الشرعية، خاصة في مجالات الوساطة والتسويق.

3- ارتباط الجعالة بمجالات التقنية الحديثة والعمل الرقمي:

شهد العصر الحالي ثورة رقمية هائلة، أحدثت تحولا جذريا في طبيعة العمل، وأنماط الإنتاج والتبادل، فقد ظهرت منصات العمل الحر التي تربط بين أصحاب المشاريع والعاملين المستقلين وأصبحت التطبيقات الذكية تعرض مهام محددة بمقابل مالي، وتطورت أنماط التمويل الجماعي القائمة على الجوائز والحوافز، وهذه النماذج كلها تطرح أسئلة فقهية جديدة، وإن دراسة الجعالة في ضوء هذه المستجدات تكسب الموضوع أهمية معاصرة قصوى، حيث تمكن من تقديم إجابات فقهية واضحة للتحديات العملية التي تواجه ملايين المستخدمين لهذه التقنيات، وتسهم في بناء اقتصاد رقمي إسلامي متكامل.

ثالثا: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، التي تنتظم في نسق متكامل يبدأ من التأصيل النظري ويمتد إلى التطبيق العملي، ويمكن إجمالها في النقاط الرئيسة الآتية:

1. تأصيل عقد الجعالة تأصيلا فقهيا من خلال تحرير مفهوم الجعالة وضبط التعريف الاصطلاحي للجعالة بدقة، وبيان الفروق الجوهرية بينها وبين العقود المشابهة، وعلى رأسها عقد الإجارة وعقد المضاربة وعقد الاستصناع.

2. التنبيه على أهمية صياغة نماذج عقود معاصرة للجعالة من خلال تحويل الأحكام النظرية إلى صيغ تعاقدية اقتراح نماذج عملية لعقود الجعالة، مصاغة بلغة قانونية واضحة، تراعي المصطلحات المعاصرة وتلبي احتياجات المتعاملين في الأسواق المختلفة، والتأكيد على إدراج البنود الشرعية

الأساسية في هذه النماذج، كاشتراط علم العامل بالعمل إجمالا، وتحديد الجُعل وطريقة استحقاقه، وآليات فض المنازعات، بما يضمن مشروعية التعاقد ويحمي حقوق جميع الأطراف.

3. تقييم ملاءمة الجعالة لبعض المنتجات المالية باختبار مدى صلاحية عقد الجعالة لاستيعاب التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة، من خلال دراسة إمكانية توظيف الجعالة في تصميم منتجات مصرفية جديدة، أو تطوير القائم منها، مثل: استخدام الجعالة في عقود التمويل متناهي الصغر كآلية لتحفيز العملاء على سداد التمويل أو تحقيق مشروعات ناجحة.

رابعا: أسباب اختيار موضوع البحث

إنّ اختيار الباحثين لموضوع الدراسة كان لسببين، سبب ذاتي وسبب موضوعي.

1. **السبب الذاتي:** هو الرغبة بالبحث في موضوعات المعاملات المالية بصفة عامة، وموضوع الدراسة بصفة خاصة، إذ يعتبر عقد الجعالة من العقود التي تحفز على العمل النافع.

2. **السبب الموضوعي:** من دوافع اختيار هذا الموضوع يرجع إلى ما للجعالة من أهمية في الحياة المعاصرة:

– أهمية الجعالة في الفقه الإسلامي وما تقدمه من تسهيل معاملات الناس وإزالة الحرج عنهم.

– حداثة التطبيقات المعاصرة لعقد الجعالة كظهور تطبيقات الكترونية لها مثل تطبيقات استرجاع المفقودات.

– سد حاجات المجتمع المعاصر، فقد تزايدت حالات فقدان الأشياء الثمينة في وسائل النقل والأماكن العامة، كما أن هناك حاجة ماسة لتحفيز المبتكرين والمخترعين في المجالات التقنية.

– ما للجعالة من بعد تنموي واقتصادي من خلال تشجيع الابتكار والإبداع، ومساهمتها في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بتكلفة منخفضة.

خامسا: الدراسات السابقة

نتطرق إلى أبرز الدراسات السابقة التي تناولت عقد الجعالة، مع إبراز مواطن القوة فيها، ثم التركيز على جوانب القصور التي تبرر الحاجة إلى دراسة جديدة وأكثر شمول، ويمكن إجمال أهم هذه الجوانب على النحو التالي:

1. تركيز الدراسات غالبا على التأصيل النظري دون التطبيقات القطاعية

لقد انصبت جهود كثير من الباحثين على الجانب التأصيلي للجعالة، من حيث تعريفها وبيان مشروعيتها وأركانها وشروطها، مع الاستشهاد بأقوال الفقهاء في المذاهب المختلفة، وفي هذا الإطار تأتي دراسة شوقي أحمد دنيا "الجعالة والاستصناع" كعمل تأصيلي مهم، حيث ركز على تحليل الأصول الفقهية للعقدين وبيان إمكانياتهما الاقتصادية والتمويلية بشكل نظري، إذ أنها تظل في الإطار الفقهي التقليدي مع قلة المواضيع المطروحة في التطبيقات المعاصرة.

أما الدراسات التي حاولت الخروج من الإطار النظري، مثل دراسة صلاح الدين الجغبير حول تطبيق الجعالة في الخدمات المصرفية، فقد بقيت محصورة في قطاع مصرفي محدد (العلاج، التعليم، السفر، الحج والعمرة) دون التوسع إلى قطاعات أخرى حيوية كالعقار والتأمين والتجارة الإلكترونية، وبالمثل، دراسة أحمد صبحي عيادي التي تناولت التطبيقات المصرفية للجعالة، ركزت بشكل أساسي على نموذج البنك العربي الإسلامي الدولي، دون تقديم رؤية شاملة لإمكانية توظيف العقد في قطاعات اقتصادية متنوعة.

2. غياب المقاربة المقاصدية والتحليل الاقتصادي

يلاحظ على معظم الدراسات السابقة تغليب الجانب الفقهي التقليدي على حساب التحليل الاقتصادي والمقاربة المقاصدية، على الرغم من أن بعض الدراسات، كتلك الصادرة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، أشارت إلى "إمكانيات الجعالة الاقتصادية والتمويلية في ميدان التنمية" إلا أن هذه الإشارات بقيت عامة، ولم ترق إلى مستوى التحليل الاقتصادي المتكامل الذي يقيس أثر تطبيق الجعالة على كفاءة الأسواق، أو يدرس دوافع الأطراف الاقتصادية، أو يحلل العلاقة بين الجعالة وخفض تكاليف المعاملات، كما أن المقاربة المقاصدية التي تربط بين أحكام الجعالة ومقاصد الشريعة في حفظ المال وتحقيق العدالة وتيسير المعاملات، تكاد تكون غائبة أو هامشية في هذه الدراسات، مما يجعلها تفتقد إلى العمق الفلسفي الذي يبرر أحكام العقد ويؤصلها في ضوء الغايات الكلية للشريعة.

3. ضعف معالجة قضايا العصر كالمنصات والعمل الحر

يمثل هذا الجانب أهم أوجه القصور في الدراسات السابقة، حيث لم تواكب الأبحاث الفقهية المتاحة التطورات التكنولوجية الهائلة التي أحدثت تحولا في أنماط العمل والمعاملات، فالحديث عن تطبيقات الجعالة في الدراسات السابقة يقتصر على نماذج تقليدية كالسمسرة والتسويق والجوائز والمسابقات، دون التطرق إلى الثورة الرقمية المتمثلة في منصات العمل الحر (Freelancing) أو المنصات العالمية كـ Upwork وFreelancer، هذه المنصات التي تصل بين ملايين العاملين المستقلين وأصحاب المشاريع عبر الحدود، تطرح إشكاليات فقهية جديدة تتعلق بطبيعة العلاقة التعاقدية: هل هي جعالة أم إجارة أم وساطة؟ وما حكم العمولات التي تحصلها المنصة (15% إلى 20%)؟ وكيف يطبق شرط العلم بالعمل والجُعل في بيئة رقمية غير مألوفة؟ كما أن تطبيقات التمويل الجماعي القائم على الجوائز، والتطبيقات الذكية التي تقدم مكافآت مقابل إنجاز مهام محددة لم تحظ باهتمام الباحثين في الفقه الإسلامي حتى الآن.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسد هذه الثغرات البحثية، من خلال تقديم مقاربة متكاملة تجمع بين التأصيل الفقهي والتحليل الاقتصادي والمقاربة المقاصدية، مع التركيز على التطبيقات المعاصرة للجعالة في القطاعات الحديثة، سعيا للإسهام في تأصيل هذه المعاملات المستجدة وضبطها بالضوابط الشرعية.

سادسا: منهج البحث

تتطلب دراسة موضوع "الجعالة وتطبيقاتها المعاصرة" مقاربة منهجية متعددة الأبعاد، تستوعب الطبيعة المركبة للموضوع التي تجمع بين التأصيل الشرعي والواقع العملي المتجدد، ولتحقيق أهداف البحث والإجابة عن إشكاليته الرئيسة، يُعتمد على المناهج الآتية تكامليا:

1. المنهج الفقهي التحليلي

يقوم هذا المنهج على استقراء النصوص الشرعية من القرآن والسنة، وآراء الفقهاء في مؤلفاتهم القديمة والحديثة، ثم تحليلها وتحقيقها للوصول إلى الأحكام المناسبة، ويتمثل توظيف هذا المنهج في:

- تحليل نصوص الأدلة الشرعية: دراسة الآيات والأحاديث التي استند إليها الفقهاء في تقرير مشروعية الجعالة، وبيان دلالاتها ومقاصدها.
- تفكيك أركان وشروط الجعالة: تحليل عناصر العقد من صيغة وعاقدين وعمل وجُعل، وبيان ما يشترط فيها من انعقاد وصحة ولزوم، مع الرجوع إلى أمهات الكتب الفقهية.

2. المنهج المقارن (المقارنة المذهبية)

نظرا لتعدد آراء الفقهاء في بعض مسائل الجعالة، خاصة ما يتعلق بلزوم العقد، واشتراط تعيين العمل، وحكم جعل أكثر من جاعل، فإن المقارنة بين المذاهب الفقهية تصبح ضرورة منهجية. ويتجلى دور هذا المنهج في:

- عرض الآراء المختلفة: استعراض أقوال الفقهاء في المسائل الخلافية مع توثيقها من مصادرها الأصلية.
- مناقشة الأدلة: تحليل أدلة كل مذهب وبيان وجه الاستدلال بها، ومناقشة نقاط القوة والضعف فيها.
- الترجيح: الوصول إلى الرأي الأرجح في ضوء قوة الدليل وملاءمته لتحقيق مقاصد الشريعة ومواكبة متطلبات العصر، مع بيان أسباب الترجيح.

3. المنهج التطبيقي الاقتصادي

يتم من خلال هذا المنهج الانتقال بالبحث من التنظير الفقهي إلى الواقع العملي، ويربط بين الأحكام الشرعية والممارسات الاقتصادية المعاصرة، ويتم تطبيقه من خلال:

- رصد التطبيقات المعاصرة: تصنيف الصور العملية التي تقوم على فكرة الجعالة في الأسواق التجارية وقطاع الخدمات، مثل:
  - عمليات السمسرة العقارية والتجارية.
  - أنظمة العمولات في شركات التسويق.
  - عقود التوظيف القائمة على الحوافز والإنتاجية.
  - الجوائز والمسابقات التجارية والإعلامية.

- تحليل اقتصادي: دراسة الآثار الاقتصادية لتطبيق الجعالة، من حيث كفاءة تخصيص الموارد وتحفيز العمل والإنتاج، وخفض تكاليف المعاملات، ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر.
- تقييم فقهي: تطبيق الضوابط الشرعية على النماذج الاقتصادية المستجدة، وبيان مدى مطابقتها لأحكام الجعالة، وتحديد صور الخلل إن وجدت، واقتراح الصيغ البديلة المناسبة.

4. التكامل بين المناهج:

لا تُستخدم هذه المناهج بشكل منعزل، بل في تكامل عضوي يثري البحث، فالمنهج الفقهي التحليلي يؤصل الموضوع شرعيا، والمنهج المقارن يوسع دائرة الاجتهاد، ويرسخ الموضوعية العلمية بينما يختبر المنهج التطبيقي الاقتصادي هذه الأحكام في واقع الناس، ويُظهر مدى صلاحية الفقه الإسلامي للحياة.

ثامنا: خطة البحث

للإجابة عن إشكالية الدراسة المطروحة، ولمعالجة الموضوع والإحاطة بجوانبه المتعددة فقد تم وضع خطة منهجية، مقسمة إلى: مقدمة وفصلين وخاتمة، إذ نتناول في الفصل الأول التعريف بالجعالة وأركانها ومشروعيتها، ثم نخصص الفصل الثاني لاستعراض أبرز تطبيقاتها المعاصرة في بعض قطاعات الاقتصادية، والمعاملات المالية والتجارية، إضافة إلى بعض المؤسسات المالية، مع تحليل كل تطبيق وفق قواعد الفقه الإسلامي ومقاصده، لنصل في النهاية إلى نتائج تبين مدى معاصرة هذا العقد وقدرته على الإيفاء بحاجات المتعاملين في الاقتصاد الحديث.

الفصل الأول

تعريف الجعالة والألفاظ ذات الصلة بها وأركانها وأحكامها

تتجلى رغبة الإنسان للبحث في طيات التراث، نتيجة لما يعانيه من مشكلات عصره، ورغبة في البحث عن حلول لها، وبيان حكم الشريعة في المستجدات منها، كما تتيح له فرصة لمواجهة الحلول المستوردة لما فيها من مخالفات شرعية، فهذا البحث الحثيث في التراث هو أيضا يخلق ربطا بين الأجيال، ما يعزز الانتماء لهذه الأمة، وهذا ما يبقيهما على مسار الحضارة من خلال نقل التجارب بين الأجيال، ومن جهة أخرى المقدرة على بناء الفكر الاقتصادي الإسلامي وتطبيقاته العملية، وهذا ما يثري علم الاقتصاد الإسلامي وإعطائه الريادة المستحقة.

ونخص بحثنا هذا بدراسة عقد الجعالة الذي تميز بكثرة فروعه الفقهية، وارتباطه وتشابهه بالعديد من العقود المالية مثل الإجارة والكراء ما يعطي الباحثين مرونة في تطبيقاته، ومقدرة أكبر على سد الحاجات المختلفة والمتشعبة.

المبحث الأول: تعريف الجعالة وأدلة مشروعيتها

لفهم سليم يؤطر الدراسة ويجنبها الخلط بينها وبين غيرها من العقود، يخصص هذا المبحث الأول لتأصيل الجعالة من حيث تعريفها اللغوي والاصطلاحي، وبيان مشروعيتها الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، ثم استعراض أركانها الأساسية وشروط صحتها وفق ما استقر عليه فقهاء المذاهب كما يهدف المبحث إلى تحرير العلاقة بين الجعالة وبين أقرب العقود شبها بها كالإجارة، وذلك بهدف رسم حدود فقهية دقيقة لهذا العقد، تمهد الطريق لاختبار مدى انطباقه على النوازل والوقائع المستجدة في الاقتصاد المعاصر.

المطلب الأول: تعريف الجعالة.

أولا: تعريف الجعالة لغة واصطلاحا

1- الجعالة لغة: الجعل بالضم الأجر، يقال: جعلت له جعلا، والجعالة بكسر الجيم وبعضهم يحكي التثليث اسم لما يجعل للإنسان على فعل شيء، والجعلية مثال كريمة، لغة في الجعل.[1]

وقَال اللَّيث: "الجعل ما جعلتَه للإنسان أجرا على عمله. قَال: والجعالات ما يتجاعل الناس بينهم عند البعث أو الأمر يحزبهم من السلطان، والجعل: وهو ما يجعل من شيء على الشيء يفعله وكذلك: جعل للعامل كذا"[2]، يقول الجرجاني: "الجعل ما يجعل للعامل على عمله"[3]، وتسمى عند القانونيين: "الوعد بالجائزة (أي المكافأة أو الجعل أو الأجر المعين)"[4].

2- الجعالة اصطلاحا: من تعاريف الفقهاء للجعالة:

أ. المالكية: عرفها ابن عرفة بأنها: "عقد معاوضة على عمل آدمي بعوض غير ناشئ عن محله به لا يجب إلا بتمامه به"[5].

---

[1] الفيروزآبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط8، 2005، ج1، ص977.

[2] الهروي: محمد بن أحمد أبو منصور، تهذيب اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001، ج1، ص240.

[3] الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ج1، ص240.

[4] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط02، 1985، ج 04، ص783.

[5] ابن عرفة: المختصر الفقهي، الفاروق، دبي، ط1، 2014، ج 08، ص345.

"فأخرج بقوله **(عمل آدمي)** كراء الرواحل والسفن وكراء الأراضي، وقوله (يجب **عوضه بتمامه)** أخرج به عقد المساقاة والإجارة لاستحقاق بعضه ببعض فيهما، وأخرج به عقد المضاربة لعدم وجوب العوض، لجواز أن يتجزأ ولا يوجد ربح"[1].

وعرفها ابن رشد بأنها: "أن يجعل الرجل للرجل جعلا على عمل يعمله، إن أكمل العمل، وإن لم يكمله لم يكن له شيء، وذهب عناؤه باطلا"[2].

وعرفها ابن رشد الحفيد: "والجعل هو الإجارة على منفعة مظنون حصولها، مثل مشارطة الطبيب على البرء، والمعلم على الحذاق والناشد على وجود العبد الآبق، وقد اختلف العلماء وجوازه فقال مالك: يجوز ذلك في اليسير بشرطين: أحدهما ألا يضرب لذلك أجلا، والثاني أن يكون الثمن معلوما"[3].

ومنها مثل قول القائل: "مَن ردَّ عليَّ دابَّتي الشاردة، أو متاعي الضائع، أو بنى لي هذا الحائط، أو حفر لي هذا البئر حتى يصل الماء، أو خاط قميصًا أو ثوبًا– فله كذا"[4].

ب. الشافعية: عرفها الرملي بأنها: "التزامُ عوض معلوم، على عمل معيَّن معلوم، أو مجهول لمعين أو مجهول"[5].

ج. الحنابلة: عرفها المرداوي بأنها: "جعل الشيء من المال لمن يفعل أمر كذا"[6].

تسميةُ مال معلوم لمن يعمل للجاعل عملا مباحا، ولو كان مجهولا، أو لمن يعمل له مدة ولو كانت مجهولة.[7]

---

[1] دبيان بن محمد الدبيان، المعاملات الفقهية أصالة ومعاصرة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، ط02، 1434هـ، ج10، ص18.

[2] ابن رشد: محمد بن أحمد، المقدمات، تحقيق سعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988، ج2، ص175.

[3] ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الحديث، مصر دط، 2004، ج4، ص20.

[4] ابن جزي: أبو القاسم محمد بن أحمد، القوانين الفقهية: ص: 275– ابن عرفة: محمد بن أحمد الدسوقي، **الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير على مختصر خليل**، دار الفكر، دط، سوريا، دس، ج4، ص60.

[5] الرملي: شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري، فتاوى الرملي، المكتبة الإسلامية، دط، دس، ج3، ص111.

[6] المرداوي: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط2، د س، ج6، ص389.

[7] الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط02، 1989، ج 15، ص208.

فالجعالة أو الوعد بالجائزة: التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول، عسر علمه كالتزام بمكافأة لمن يحفظ القرآن أو يتفوق في النجاح في دراسته، أو لمن يكتشف علاجا لمرض عضال كسرطان ونحوه، أو لمن يثبت شجاعته في دحر قوات العدو وتحطيم آلياته أو طائراته.

وهو ما مثل له كذلك من الفقهاء المعاصرين الدكتور وهبة الزحيلي: "ومنها ما يخصص من المكافآت لأوائل الناجحين أو المتسابقين فيما يحل من السباق، أو ما يلتزمه القائد من مبلغ معين أو سهم من الغنيمة لمن يقتحم حصنا للعدو، أو يسقط عددا من الطائرات، ومنها الالتزام بمبلغ مالي للطبيب يشفي مريضا من مرض معين، أو لمعلم يحفظ ابنه القرآن، ويمثل له الفقهاء عادة بحالة الدابة الضالة والعبد (الآبق) الهارب"[1].

وبناء على التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الجعالة على أنها: التزام عوض معلوم لعمل آدمي معلوم أو مجهول بجهالة معينة، لا يجب العوض إلا بإتمام العمل.

وهذا التعريف يجمع بين:

- اشتراط العلم بالعوض.
- كون العمل آدميا.
- عدم استحقاق العوض إلا بتمام العمل.
- الخروج عن الإجارة والمساقاة والقراض.

ثانيا: مشروعية الجعالة

1. رأي الجمهور: "عقد الجعالة مباح شرعا عند المالكية والشافعية والحنابلة، إلا أن المالكية يقولون: إنها جائزة بطريق الرخصة اتفاقا، والقياس عدم جوازها بل عدم صحتها للغرر الذي يتضمنه عقدها، وإنما خرجت عن ذلك إلى الجواز"[2] للأدلة الآتية:

أ. من القرآن الكريم: قوله تعالى في قصة يوسف: ﴿قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ [سورة يوسف الآية 72]، أي كفيل، فقد جعلوا حمل بعير، "وكان حمل البعير معلوما

[1] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج04، ص783.

[2] الموسوعة الفقهية الكويتية، ص127.

عندهم وهو الوسق أي ستون صاعا، وشرع من قبلنا شرع لنا إذا ما قص علينا من غير نكير، ولم يثبت نسخه، ومن خالف هذه القاعدة جعله استئناسا"[1].

ب. من السنة النبوية: إقرار النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة، وهي قطيع من الماشية، إذ جاء في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد أنه قال: **((انطلق نفر من أصحاب النبي ﷺ في سفرة سافروها، حتى نزلوا على حي من أحياء العرب، فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم، فلدغ سيد ذلك الحي فسعوا له بكل شيء لا ينفعه شيء، فقال بعضهم: لو أتيتم هؤلاء الرهط الذين نزلوا، لعله أن يكون عند بعضهم شيء، فأتوهم فقالوا: يا أيها الرهط، إن سيدنا لدغ، وسعينا له بكلشيء لا ينفعه، فهل عند أحد منكم من شيء؟ فقال بعضهم: نعم، والله إني لأرقي، ولكن والله لقد استضفناكم فلم تضيفونا، فما أنا براق لكم حتى تجعلوا لنا جعلا، فصالحوهم على قطيع من الغنم، فانطلق يتفل عليه ويقرأ: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. فكأنما نشط من عقال، فانطلق يمشي وما به قلبة. قال: فأوفوهم جعلهم الذي صالحوهم عليه، فقال بعضهم: اقسموا، فقال الذي رقى: لا تفعلوا حتى نأتي النبي ﷺ فنذكر له الذي كان، فننظر ما يأمرنا، فقدموا على رسول الله ﷺ فذكروا له، فقال: (وما يدريك أنها رقية). ثم قال: (قد أصبتم، اقسموا، واضربوا لي معكم سهما). فضحك رسول الله ﷺ))**.[2]

وفي رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: **(إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله)**[3]، وما روي أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يوم حنين: **(من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه)**[4]، وهذا الحديث دليل على أن الجعالة عوض مجهول–سلب

---

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، ص208.

[2] متفق عليه، رواه البخاري (2156) كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، ومسلم (2201) كتاب السلام.

[3] البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط05، 1993، كتاب الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، حديث رقم 2973، ج2، ص795.

[4] البخاري، **صحيح البخاري**، المرجع السابق، كتاب الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب، ومن قتل قتيلا فله سلبه من غير أن يخمس، وحكم الإمام فيه، حديث رقم 2973، ج3، ص1144.

القتيل- على عمل مجهول-قتل قتيل في الحرب- تتجزأ منفعته فإما أن يحدث القتل ويستحق العوض، وإما لا يحدث القتل فلا يستحق شيئا[1] .

ج. عمل الصحابة: العديد من الشواهد من عمل الصحابة التي تدل على جواز الجعالة، والتي نذكر منها ما حدث في معركة سبيطلة (معركة العبادلة السبعة)[2] في فتوحات أفريقيا، حين نصح عبد الله بن الزبير القائد ابن أبي سرح على وضع جعل على رأس القائد البيزنطي جرجير، وذلك أنه لما "شهد ابن الزبير معهم القتال وقد غاب ابن أبي سرح فسأل عنه فقيل: إنه سمع منادي جرجير يقول من قتل ابن أبي سرح فله مائة ألف دينار وأزوجه ابنتي فخاف وتأخر عن شهود القتال، فقال له ابن الزبير: تنادي أنت بأن من قتل جرجير نفلته مائة ألف وزوجته ابنته واستعملته على بلاده، فخاف جرجير أشد منه"[3].

وإن كان الهدف من استخدام الجعالة هنا كنوع من الحرب النفسية حيث، حيث سعى من خلالها عبد الله بن الزبير الى رفع معنويات الجيش المسلم وإضعاف معنويات العدو من أجل تحقيق النصر، والشواهد التاريخية كثيرة في هذا الجانب، ولعل ما نذكره قول الحجاج بن يوسف الثقافي: "**أيكما سبق إلى الصين فهو عامل عليها**" في خطابه للقائدين قتيبة بن مسلم الباهلي ومحمد بن القاسم الثقفي، وذلك لحثهما وتحفيزهما على الوصول بالفتح إلى أعماق أسيا.

د. من المعقول: قد تدعو حاجة الناس إلى عقد الجعالة للحصول على منافع عديدة سواء تعلق الأمر بمصلحة عامة أو شخصية ملحة، مثل رد مال ضائع في الصحراء أو البحر حيث يصعب تحديد مكانه بدقة، فلا يجد الجاعل من يتطوع برده مجانا، ولا تصح الإجارة لجهالة الجهد والوقت اللازمين، كذلك إذا كان العمل غير مألوف أو يتطلب مهارة خاصة لا يملكها الجاعل، مثل إصلاح آلة معقدة أو البحث عن مجرم هارب، فإن الجعالة تكون الوسيلة الشرعية الوحيدة، إذ لا يُعرف مقدار

---

[1] رفيق يونس المصري، بحوث في فقه المعاملات المالية، دار المكتبي، دمشق، ط02، 2009، ص189.

[2] أطلق عليها هذا الاسم لأنهم شهد المعركة سبعة من الصحابة يحملون اسم عبد الله **(ابن عمر، ابن عباس، ابن مسعود، ابن الزبير، ابن عمرو بن العاص، ابن جعفر بن أبي طالب، ابن سعد بن أبي سرح).**

[3] أبو العباس: أحمد بن خالد الناصري، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997، ج 01، ص93.

العِوَض مسبقا بسبب الجهالة، فجازت الجعالة شرعا للحاجة إليها، كما في عقد المضاربة الذي يعتمد على الربح المجهول، حيث سمح الشارع بذلك لتيسير المعاملات وتحقيق المصالح[1].

ويستدل بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة الآية 275]، فالجعالة بيع عمل معلوم بنتيجة مجهولة، وهي جائزة إذا كان العمل مباح، وبذلك تُعد الجعالة أداة فقهية مرنة تحل مشكلات الجهالة، مع ضمان حقوق الجاعل والعامل، وفي العصر الحديث تُطبق في العثور على مفقودين أو حل مشكلات تقنية معقدة.

2. رأي الحنفية: يرى الحنفية عدم جواز عقد الجعالة إلا في جعل العبد الآبق، معتبرين إياها فاسدة في سائر الأعمال لما فيها من غرر يُشبه القمار، حيث يُعلَّق استحقاق الأجر على وقوع النتيجة أو عدمها، أي التردد بين الوجود والعدم، فلو لم يتم العمل لانتفى العوض تماما، كما أن الجعالة غالبا لا توجه إلى عامل معين، بل تُعلن عامة، فلا يوجد من يقبلها ابتداء، مما يُفقدها شرط القبول الذي يُلزم العقد، بخلاف الإجارة التي تتطلب تعيين الطرفين والمدة.

هذا الرأي يستند إلى قياسهم على الغرر الممنوع في البيع، إذ التملك معلق على خطر، ولا يجوز تعليق المال على معول القدر دون ضمان، ودليلهم كذلك عدم ورود نص شرعي عام يُثبتها، وإنما وردت في صورة الآبق لضرورة ردّه، وقد أجازوا استحسانا دفع الجعل لمن يرد العبد الآبق.

وفي حال عدم الوفاء بالعمل، يرى الحنفية أن الجاعل غير ملزم، والعامل لا يستحق شيئا، مما يجعلها أقرب إلى الهبة الطارئة لا العقد الملزم، وهذا المنع لا يشمل الضالة أحيانا عند بعضهم، لكن الغالب تقييدهم بالآبق لِمَا في غيره من جهالة العوض والجهد[2].

ثالثا: الحكمة من تشريعها:

"إنما جازت الجعالة مع جهالة العمل، للحاجة الداعية إلى ذلك، فإن بعض الأعمال لا يمكن ضبطها، أو تقدير غايتها، فشرعت الجعالة في مثل هذه الأعمال مع وجود الغرر في ذلك، دفعًا لهذه

[1] ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني، تحقيق: طه الزيني وآخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1985، ج6، ص94.

[2] الكاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1991، ج5، ص188.

الحاجة، وفي مقابل ذلك كانت الجعالة عقدًا جائزا، لكل واحد من المتعاقدين فسخها متى شاء، وذلك أن العامل قد يدرك بعد شروعه في العمل مشقته وكلفته، فكان له الفسخ، ولهذا لما كانت الإجارة عقدًا لازما لم تصح في المجهول من الأعمال، إلا أن يقدر للعمل مدة معلومة"[1].

لذلك أجيزت الجعالة في الشريعة الإسلامية على الرغم ما فيها من الجهالة رعاية لحاجات الناس الضرورية في شؤون حياتهم اليومية، حيث تهدف إلى تشجيع الناس على تقديم خدمات معينة أو إنجاز أعمال شاقة، قد يتعذر الاتفاق على أجرتها مسبقا بطريقة دقيقة ومفصلة، ومن هنا كانت الجعالة مشروعة لحاجة الناس الماسَّة إليها، وسدا للذريعة التي قد تمنعهم من القيام بالأعمال النافعة خشية عدم الأجر، أو لاستحالة التحديد المسبق للعمل وزمامه.

المطلب الثاني: التكييف الأصولي للجعالة وبعض المسائل الخلافية.

أولا: تكييف الجعالة من منظور أصولي.

الجعالة تصدر عن إرادة منفردة، ولا تحتاج قبولا لفظيا، وتصح مع عامل غير معين، ومن آثارها عدم إلزام العامل بالعمل، لكنها تلزم الجاعل بالجُعل إذا تم العمل، وهذا الإلزام أقرب إلى الالتزام العقدي منه إلى الإيجاب المنفرد المحض.

ولهذا جمعت في الفقه الإسلامي بين خصائص العقد والإيجاب المنفرد، مما جعلها عقدا مستقلا قائما بذاته في باب المعاملات، فالجعالة في الفقه الإسلامي تعرف بأنها: تعهد بدفع عوض معلوم مقابل عمل معين، مثل العثور على ضالة أو إتمام مهمة محددة.

1.تكييفها كعقد

يُعرَّف العقد بأنه كل ما يُقرِّر الإنسان فعله بعزمٍ منه، سواء صدر بإرادته المنفردة –كالوقف والطلاق واليمين– أم احتاج إلى إرادتين متفقتين لإنشائه، كالبيع والإيجار والتوكيل. هذا التعريف

[1] مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط01، 2005، ص463.

يشمل الالتزام بشكل عام، سواء كان من شخص واحد أو من شخصين، فيتناول ما يُسمى "عقدًا" بالمعنى الخاص، وكذلك ما يُسمى التزاما[1].

أما عن تعريف العقد بالمعنى الخاص فهو تعلق أحد العاقدين شرعا على وجه يظهر أثره في المحل[2].

ويرى الجمهور (المالكية، الشافعية، الحنابلة) أن الجعالة عقد منوّع ينشأ بلحاق القبول (الردّ أو القيام بالعمل) بالإيجاب (بذل الجعل)، يلتزم الجاعل بدفع الجعل إذا تحقق العمل، ويستحق العامل الجعل عند الإنجاز، هذا التكييف يستند إلى أن العقد التزام بين طرفين، كما في تعريف العقد عند الغزالي: "لزوم التزامين متضادين".

مثال: إعلان جاعل "من ردّ ضالتي أعطيته 1000 دينار"، ثم يقبل عامل بالقيام، فيصبح عقدًا، يُشبه عقد الإجارة لكن بجهالة في العامل، مما يجعله مناسبا للنوازل.

والحنفية ألحقوها بالإجارة مع شروطها، وقد يحرمونها إلا في الضالة والآبق، بينما ابن حزم يرفض تكييفها كعقد قبل تمام العمل تكون جائزة (قابلة للفسخ)، وبعده لازمة.

2.تكييفها كالتزام

الالتزام هو أي تصرف يُنشئ حقًا، أو ينقله، أو يُعدِّل فيه، أو يُنهيه. يمكن أن يصدر هذا التصرف عن شخص واحد، كالوقف أو الطلاق دون مال، أو عن شخصين كالبيع أو الإجارة على مال. يُقصد بالالتزام هنا "العقد" بالمعنى العام الواسع، لكنه يختلف عنه بالمعنى الضيق؛ فالعقد يقتصر على النوع الخاص الذي يصدر عن شخصين، مثل البيع أو الرهن. أما الالتزام فهو أوسع، فيشمل تصرُّفات الشخص الواحد كالوقف والنذر واليمين، بالإضافة إلى ما يصدر عن شخصين أو يعتمد على إرادتين متفقتين كالبيع والإجارة.

فالالتزام هو ارتباط إرادتين بأداء معين، كما عرف الشاطبي العقد بـ "التزام العاقدين"، والجعالة تُكيَّف التزاما غير لازم، إذ يجوز للجاعل فسخه قبل القبول، لكنها تلزم بعد الإنجاز، هذا يتوافق مع

[1] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج4، ص83.

[2] ابن عابدين: محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط02، 1966، ج2، ص355.

قاعدة "الإيجاب منفرد جائز الرجوع"، والفرق عن الوعد الملزم أن الجعالة عامة غير موجهة لمعين، فلا تُعدّ وعدا خاصا كالوصية.

فالجعالة تشكل التزاما أحادي الجانب أصالة، يترتب عليه وجوب الوفاء بالعوض عند الإنجاز، مستمدا من قاعدة "الوعدُ ليسَ بعَقْدٍ" لكن الجعالة تُلزم الجاعل بنية الالتزام العلني، مع عدم اشتراط إيجاب وقبول متبادلين كالعقود الكاملة.

وعليه فلا يلزم عقد الجعالة قبل الشروع في العمل، فهو عقد جائز، وذلك لأنها تنعقد على مجهول، فكانت جائزة كالمضاربة[1].

3.تكييفها كإيجاب منفرد

يقصد بالالتزام بالإرادة المنفردة أن يتعهد الشخص من تلقاء نفسه بأمر ما، فيصبح بموجب هذا التعهد مدينًا لشخصٍ لم يكن موجودا أو محددا وقت إنشاء الالتزام، كما في حالة الوعد بالمكافأة أو الجائزة للطلبة المتفوقين الناجحين، أو لمن يكتشف دواءً لعلاج مرض معين.

والأصل العام في العقود أن يكون العاقد متعددا أي أن العقد ينشأ بإيجاب وقبول يعبر كل واحد منهما عن إرادة صاحبه، إلا أن الجعالة فهي إيجاب منفرد معلن (مثل "من فعل كذا فله كذا") يصدر عن إرادة الجاعل وحدها، لا يحتاج قبولا مسبقا بل يُفعَّل بالقيام بالعمل، فهي وعد غير ملزم ابتداء لكن يستحب الوفاء به شرعا، وتختلف عن العقد الثنائي الإيجاب[2].

فالإيجاب المنفرد هو إرادة أحادية تنشئ التزاما، كما في "الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام" لدى ابن القيم وابن تيمية، والحنفية يرون الجعالة إيجابا عاما يلزم الجاعل استحسانا في الآبق، بينما الجمهور يرونه إيجابا يصير عقدا بلحاق القبول، يُقاس عليه حرية الإيجاب، فهو يُشبه الوعد بجائزة في القانون المدني.

---

[1] ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي، **الكافي في فقه الإمام أحمد ابن حنبل**، تحقيق عبد الله بن محسن التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1997، ج2، ص187.

[2] باب صحة الجعل بالتزاماً هل الإجارة جعلا www.islamweb.net/ar/library/content/19/4102

ثانيا: مسائل الخلاف بين المذاهب.

على الرغم من أن جمهور الفقهاء (الشافعية، المالكية، والحنابلة) متفقون على جوازها ومشروعيتها استنادا إلى الكتاب والسنة، إلا أن هناك خلافات جوهرية بين المذاهب في بعض مسائلها التفصيلية، وفي مقدمتها موقف الحنفية الذي يختلف عن الجمهور في الأصل[1].

1. نطاق الجواز: أصل المشروعية: هذا هو أبرز مواطن الخلاف بين المذاهب:

أ. مذهب الحنفية: قصر الجواز على حالة واحدة فقط، وهي جعل الجائزة على رد العبد الآبق (الهارب) فقط، أما ما سوى ذلك من الأعمال، فلا يجوز عندهم عقد الجعالة عليها؛ لأنها عندهم تشبه المقامرة أو فيها غرر وجهالة.

ب. مذهب الجمهور (الشافعية، المالكية، الحنابلة): يرون جواز الجعالة مطلقا على كل عمل مباح، سواء كان رد ضالة، أو بناء جدار، أو دلالة (سمسرة)، أو حتى مسابقات علمية أو تصميمية، وذلك لعموم الأدلة.

2. شروط العمل والجعل (جهالة العوض أو العمل): بما أن الجمهور يجيزونها مطلقا، فقد نشأ خلاف حول مدى تحمل الجهالة في العقد:

أ. الجمهور (جواز الجهالة اليسيرة):

- **الرأي:** يصح أن يكون العمل الذي جُعلت عليه الجعالة مجهولا أو غير محدد بدقة مثل: من يصل إلى ماء البئر، وكذلك يصح أن يكون العامل غير معين مثل: من سبق منكم فله كذا.
- **السبب:** لأن الجعالة عقد جائز (غير لازم)، فإذا تبين أن العمل شاق أو فيه ضرر، يحق للعامل التراجع دون إثم، بخلاف الإجارة اللازمة.

[1] الخرشي: أبو عبد الله محمد، شرح الخرشي على مختصر خليل، المطبعة الكبرى الأميرية– مصر، ط2، 1317هـ، ج7، ص56– النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت 676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، بإشراف زهير الشاويش المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1991، ج7، ص307– البهوتي: منصور بن يونس، كشاف القناع عن الإقناع، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط1، 2008، ج4، ص206.

ب. المالكية والشافعية (في مسألة خاصة):

- **الرأي:** منعوا الجعالة إذا كان الجُعل **نسبة مجهولة** مثل: لك نصف ربح البضاعة، بل اشترطوا أن يكون الجعل معلوما ومحددا بمبلغ مقطوع.
- **التفصيل:** في المقابل، أجاز **الحنابلة** الجعالة بنسبة مجهولة (كالثلث أو النصف) في بعض صور العمل كالخياطة والنسيج، بحجة الحاجة.

3. الزيادة والنقص في الجعل بعد الإعلان:

إذا أعلن شخص عن جائزة (جعل) ثم أراد تعديلها قبل انتهاء العمل:

أ. الشافعية: يجوز للجاعل الزيادة أو النقص حتى بعد أن يبدأ العمال في العمل، وذلك لأن العقد غير لازم، لكن إذا نقص بعد البدء، فإن للعامل أجرة المثل عن العمل الذي أنجزه.

ب. الحنابلة: يجوز التعديل (زيادة أو نقص) بشرط أن يكون ذلك قبل شروع العامل في العمل، أما بعد الشروع، فلا يجوز تغيير الجُعل، لأن حق العامل قد تعلق به.

4. اختلاف المالك والعامل (التنازع)

إذا اختلف الطرفان في قدر الجُعل أو فيمن قام بالعمل:

أ. الحنابلة: القول قول المالك (صاحب المال) مع يمينه، يستندون في ذلك إلى قاعدة "الأصل عدم الزائد" أو عدم وجود عمل.

ب. المالكية والشافعية: في حالة الاختلاف في قدر الجُعل، فإنهما **يتحالفان** (يحلف كل منهما) ثم يُفسخ العقد، ويستحق العامل أجر المثل عن العمل الذي قام به.

المبحث الثاني: أركان الجعالة وعلاقتها ببعض العقود

لن يختلف عقد الجعالة عن باقي العقود في الكثير من الجوانب، فالشريعة الإسلامية ضبطت أركانه وشروطه، من أجل تحقق الغاية من تشريعه التي وضعها الشارع، ومن خلال هذا البحث سوف نتطرق لأركانه، مع بيان أهم الفروق بينه وبين بعض المعاملات كالإجارة.

المطلب الأول: أركان الجعالة وشروط كل ركن:

أولا: الجاعل: هو الشخص أو الجهة أو المؤسسة أو الحكومة...إلخ، الذي يعبر عن التزامه بمبلغ ما لمن يقوم بعمل ما، فهو الموجب للعقد، وهو الملتزم للجعل، وبدونه لا يتصور وجود عقد أو وعد بأي شيء، ومن غير المتصور أن يكون الجاعل مبهما وغير معين[1].

يشترط في الجاعل مايلي:

1. يشترط في الجاعل أن يكون أهلا للتصرف غير محجور عليه.
2. أن يكون الجاعل مختارا لا مكرها، إذ أن المكره لا يصح جعله.
3. أما في حالة أن يكون الجاعل صبي، فالمسألة محل خلاف، "وكان اختلاف الفقهاء راجعا في تحقيق هذا الشرط **(أهلية التصرف من بيع وعمل)** ، فهم متفقون على اشتراط أن يكون جائز التصرف، مختلفون في الصبي المميز هل تتحقق فيه أهلية التصرف، وهل الإكراه يؤثر في الأهلية"[2]، "فالمالكية أجازوا جعل الصبي المميز لأن التمييز شرط لصحة العقد، مخالفين بذلك الشافعية الذين يرون بعدم جواز جعل الصبي مميز كان أو لا، أما الحنابلة فيرون بجوازه شرط إذن مسبق، لأن الصبي غير المأذون له بالتصرف هو في حكم السفيه المحجور عليه، وبالتالي تكون تصرفاته باطلة وغير صحيحة"[3].

---

[1] شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع تحليل فقهي اقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ط02، 2003، ص10.

[2] دبيان بن محمد دبيان، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي أصالة ومعاصرة، مرجع سابق، ص53.

[3] بتصرف: دبيان بن محمد دبيان، المرجع نفسه، ص54-55.

4. أما الوكالة في الجعل، فقال الشافعية: "إذا كان العاقد– الملتزم بالجعل– وكيلا أو وليا صح العقد، ويجب الجعل في مال الموكل والمُولى عليه شريطة أن يكون التعاقد على وجه المصلحة"[1].

5. أما إذا كان الجاعل غير المالك (الأجنبي)، كأن يقول: من رد عبد فلان فله علي كذا، فمن التزم بشيء لزمه، لأن الجمهور يرون أنه "إذا كان العاقد الملتزم بالجعل فضوليا فإنه يصح إلزامه عن نفسه، ويجب الجعل من ماله عند الشافعية لأنه التزمه"[2].

أما من قال: إني سمعت فلان قال أو قال فلان: من رد عبدي فله كذا، فلا يلزمه شيء لأنه مجرد ناقل للخبر، فإن صدقه المالك لزمه العوض، فإن كذبه فليس عليه شيء.

6. أما إذا كان الجاعل مؤسسة (شخصية اعتبارية)، فإضافة إلى الإلزام بأحكام الشريعة الإسلامية، سواء كان استخدام الجعل لأغراض داخلية، أو أهداف خارجية، فلا بد أن تتميز بمعايير الجودة في الإدارة والتسيير، والالتزام بمبادئ الحوكمة، والكفاءة في محاربة الفساد المالي والإداري.

7. أما استحقاق الجعل في تعاقد الفضولي، فقال المالكية والشافعية والحنابلة: "لو التزم فضولي– ليس من عادته– الاستهزاء والخلاعة وتوافرت فيه شرائط الملتزم بالجعل المذكورة فيها سبق جعلا معينا لمن يعثر على مال غيره الضائع، أو يعمل لغيره عملا تصح الجعالة عليه، كأن قال: من رد ضالة فلان أو أبقه فله كذا، فإنه يلزمه الجعل بقوله هذا، ويستحقه عليه من سمع إعلانه هذا وأتم العمل.

والراجح أنه يلزمه الجعل بقوله هذا وإن لم يأت فيه بكلمة «علي» نظرا إلى أن المتبادر والمفهوم منه ذلك.

والتزام الفضولي الجعل في هذا العقد ليس كالتزامه الثمن في شراء غيره، أو التزامه العوض على هبة غيره، لأنهما عوضا تمليك فلا يتصور وجوبهما على غير من حصل له الملك، والجعل ليس عوض تمليك، وهذا بخلاف ما إذا كان الملتزم بالجعل وليا على صاحب العمل أو وكيله.

---

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، ص212.

[2] المرجع نفسه، ص212– 213.

فإن كان وليه أو وكيله والتزم ذلك عن محجوره –المولى عليه– أو موكله على وجه المصلحة المذكورة فيما سبق، فإن العامل يستحق الجعل في مال المالك أو صاحب العمل بمقتضى التزام وليه أو وكيله"[1].

ثانيا: المجعول له (العامل): يشترط فيه:

1.أن تتوفر فيه أهلية التعاقد.

2.أن يكون العامل مأذونا له بالعمل من صاحب المال، فإذا عمل العامل من غير إذنه بأن كان له مال ضائع فجاء به إليه، لم يستحق الجعل؛ لأنه بذل منفعته من غير عوض، فلم يستحق العوض.

3."اشترط الشافعية في العامل المعين أهلية للعمل وقت النداء والعمل، بأن يكون قادر عليه، فلا يصح العقد من عاجز عن العمل، كصغير وضعيف لا يقدر عليه، لان منفعته معدومة.

أما إذا كان العامل غير معين، فلايشترط أهليته للعمل وقت النداء بل يشترط أهليته وقت الرد"[2].

4.أن يكون العامل قادرا على العمل، فيصح ممن هو أهل له، ولو صبيا مميزا كما قال المالكية، أو مجنونا، أو محجورا عليه بسفه، بخلاف صغير لا يقدر على العمل؛ لأن منفعته معدومة، فالجعالة معه كاستئجار أعمى للحفظ، ويجوز أنَّ يكون العامل غير معين كقوله: من رد علي ضالتي فله كذا.

5.أن العامل لا يستحق العوض إلا بالفراغ من العمل، فإن شرط له جعلا على رد البعير الشارد، فرده إلى باب الدار ففر منه، أو مات قبل أن يسلمه، لم يستحقشيئا من الجعل؛ لأن المقصود هو الرد، والجعل في مقابله.

---

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، المرجع السابق، ص228.

[2] دبيان بن محمد دبيان، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي أصالة ومعاصرة، مرجع سابق، ص60.

ثالثا: الصيغة: الأصل في العقود أن تكون الصيغة مكونة من إيجاب وقبول، خلافا للجعالة التي هي "التزام بإرادة واحدة من الجاعل، فلا تنعقد إلا بإيجاب من الجاعل، ولا يشترط قبول العامل، وإن عينه الجاعل...، ويصح الإيجاب، سواء كان موجها لشخص معين، أو غير معين"[1].

فالصيغة هي كل لفظ دال على الإذن في العمل بعوض معلوم مقصود ملتزم، وتنعقد الجعالة بكل ما يدل عليها، ولا يشترط لها لفظا معينا، وذلك لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ، فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ.

ويشترط فيها:

1. أن تكون من طرف الجاعل، فالعامل لا يشترط له صيغة، وعليه فلا يشترط قبول العامل باللفظ في الجعالة بل يقوم العمل مقام القبول، لأن الجعالة تصح أن تكون عامة من غير تعيين العامل، وإذا لم يكن معينا فإنه يستحيل طلب جوابه، وأما العامل في المعين فلما في اشتراط القبول من التضييق في محل الحاجة.[2]

2. عدم التأقيت عند المالكية والشافعية لأن التأقيت قد يفوت الغرض منها، وذهب الحنابلة إلى صحة الجعالة المؤقتة.[3]

رابعا: الجعل: هو ما يلتزمه صاحب المال ((الجاعل)) للعامل، ويشترط فيه:

1. أن يكون حلالا، فلا يصح الجُعْل بخمر، أو مسروق، أو مغصوب.

2. أن يكون مالا معلوما فلا تصح بمجهول، لأن جهالة الجعل تفسد العقد، إذ أن جهالة العوض تفوت مقصود العقد، وبذلك لا تجد أحدا يرغب في العمل مع جهالة العوض[4].

3. أن يكون العوض معلوما فيجب تحديده بوضوح (مال، سلعة، خدمة)، ولا يصح أن يكون مجهولا مثل: "له شيء" أو "أعطيه ما أراه".

---

[1] دبيان بن محمد دبيان، المعاملات المالية في الفقه الإسلامي أصالة ومعاصرة، مرجع سابق، ص37.

[2] الشربيني: شمس الدين، محمد بن محمد (ت 977هـ)، مغني المحتاجإلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، تحقيق: علي محمد معوض– عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1994، ج2، ص430.

[3] ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج6، ص94.

[4] عبد الكريم بن محمد الرافعي، العزيز في شرح الوجيز، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2016، ج10، ص110.

4. أن يكون العِوَض مباحا فلا يجوز أن يكون شيئًا محرّمًا (مثل الخمر أو المال الحرام)،

5. أن يكون مقدورا على تسليمه، فيجب أن يكون في قدرة الجاعل تسليمه عند تحقق العمل، فلا يصح وعد بشيء لا يملكه أو لا يستطيع إعطاءه.

6. أن يكون مملوكًا للجاعل أو مأذونًا فيه، فلا يصح أن يجعل عوضًا من مال غيره دون إذنه.

7. أن يكون معينا أو قابلا للتعيين مثل مبلغ محدد أو نسبة واضحة، وبعض الفقهاء يجيزون التقدير النسبي إذا كان واضحًا.

8. ألا يكون فيه غرر فاحش فالغموض الكبير في العوض يفسد الجعالة.

9. استحقاق العوض يكون بتحقق العمل فلا يستحق العامل العوض إلا بعد إنجاز العمل المطلوب، أو إذا نصّ على خلاف ذلك.

خامسا: العمل والمحل:

1. ضوابط العمل في الجعالة:

أ. أن تكون المنفعة معلومة حقيقة كحفر، أو بناء، أو خياطة، أو نقل ونحو ذلك.

ب. أن يباح الانتفاع بها شرعا، فلا تجوز الجعالة على حل سحر أو إخراج جن من شخص، كما لاتجوز الجعالة على مايحرم نفعه كالغناء والزمّر وسائر المحرمات وحل سحر أو إخراج جن من شخص.

ت. أن يكون العمل مباحا، وهذا الشرط محل اتفاق بين الفقهاء القائلين بجواز الجعالة، فلا تصح الجعالة على عمل محرّم (كالسرقة أو الإضرار بالناس)، فكل عمل محرم تكون الجعالة عليه محرمة.

ث. أن يكون العمل ممكنا أي ليس مستحيلا عادة أو عقلا، مثل: لا يصح أن يقول "من طار إلى السماء فله كذا".

ج. أن يكون العمل فيه منفعة فلا يكون عبثا أو بلا فائدة معتبرة، فلا يجوز عقد الجهالة على العمل التافه، أو الذي لا قيمة له ولا فائدة لأحد منه، كما لو جعل مبلغا لمن يقوم برفع حجر، أو يمشي على الحبل في مكان مرتفع، أو يمسك حية بطريقة معينة، كل ذلك أعمال فيها خطر ولا

فائدة منها، فلم تصح الجعالة عليها، أما ما فيه منفعة وفائدة فذلك جائز باتفاق الفقهاء، كما لو كان رقية نافعة، وهو ما بينه الحديث الذي ذكرناه في مشروعية الجعالة، أو كان في مداواة مريض، أو قضاء حاجة، أو دفع ظالم، أو دلالة شخص على طريق، أو رد مغصوب من غاصبه، وما شابه ذلك.

ح. أن يكون العمل قابلا للتحقق أي يمكن معرفة هل أُنجز أم لا. مثل: العثور على شيء، بناء جدار، إحضار شخص.

خ. المشقة في العمل: قال الشافعية والحنابلة: يشترط في العمل المتعاقد عليه في عقد الجعالة أن يكون مما فيه تعب ومشقة أو مؤنة، كرد آبق، أو ضالة، أو دلالة على شيء من غير من بيده الشيء، أو إخبار عن شيء بشرط أن يكون فيه تعب، وأن يكون المخبر صادقا في إخباره، وأن يكون للمستخبر غرض في المخبر به.

وقيد الأذرعي هذا: بما إذا كانت المشقة حادثة بعد عقد الجعالة، فإن كانت قبله فلا عبرة بها لأنها محض تبرع حينئذ.

ولم يشترط المالكية هذا الشرط، بل اتفقوا على جواز الجعالة في الشيء اليسير، واختلفوا في غيره، قال القاضي عبد الوهاب وغيره: إنها تجوز في الشيء اليسير دون غيره، والراجح أنها تجوز في كل مالا يكون للجاعل فيه منفعة إلا بتمامه سواء أكان يسيرا أم غير يسير، وهو المذهب[1].

وقول المالكية الأصح، فلو نظرنا إلى حديث الرقية الذي أحتج به على جوار الجعالة فأين المشقة في قراء فاتحة الكتاب للرقية فالأصل في الجعل حصول المنفعة للجاعل، ولا يلتفت للعمل إن كان فيه مشقة أو لا.

د. عدم اشتراط التحديد الدقيق بخلاف الإجارة، يجوز في الجعالة أن يكون العمل غير منضبط تماما. مثل: "من وجد ضالتي" دون تحديد كيفية البحث، ويجب أن يكون العمل معروفا نوعا ما، ولا يقصد بالعلم هنا تحديد كميته بالضبط، مثل قول الشخص: "أعطيت ألف دينار لمن يرد عليّ

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، ص214.

ضالتي أو لقطتي، أو لمن يحفر لي بئرا بصفته الفلانية". ولا يشترطون تحديده بمقدار معين إذا كان صعب التحديد، بل يكفي ضبطه بقدر ومدة محددة إن أمكن.

وقد استدلوا بأن العمل يصح حتى لو كان صعب الضبط دون تحديد، فإذا أمكن الضبط يكون أولى، أما إذا كان العمل سهل الضبط، فهل يجب تحديده بمقدار معين؟

وقد اختلف الفقهاء على قولين:

- **الأول** –وهو مذهب المالكية والشافعية في وجه– يقول إنه إذا كان العمل سهل الضبط، يجب تحديده بمدة أو قدر معين، ولا يصح العقد حتى يعرفه العامل، كحفر بئر أو بناء حائط أو خياطة ثوب أو إخراج غارق من بحر أو نهر. واستدلالُهم: إنه معاوضة على عمل مجهول، وليس هناك ضرورة تدعو إليه، فلا يجوز دون علمه[1].

- **القول الثاني** –وهو الصحيح عند الشافعية والحنابلة– أنه لا يشترط تحديد العمل حتى لو كان سهل الضبط. واستدلالُهم: عقد الجعالة جائز أصلا، فيصح العمل فيه معلوما أو مجهولا، سهلا كان أو صعبا، كما أن الحاجة إلى الجعالة تدعو للجهل بالتفاصيل، فجاز عدم اشتراط العلم به تحديدا.[2]

والراجح هو القول الثاني، لأن عقد الجعالة يصح حتى لو لم يُحدد العمل بدقة، ويكفي العلم الإجمالي به، فهو أُبيح للحاجة خلافا للإجارة، ولو اشترط تحديد المدة والقدر بدقة لكان إجارة، ولم يكن جعالة.

2.ضوابط المحل (موضوع الجعالة)

المقصود بالمحل: الشيء الذي يتعلق به العمل (كالضالة، أو الشيء المطلوب إنجازه)، ويشترط فيه[3]:

أ. أن يكون معلوما أو قابلا للتعيين مثل: "سيارتي الضائعة" أو "هذا الكتاب".

---

[1] محمد عليش، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر – بيروت، ط1، 1984، ج8، ص60.

[2] النووي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف، المجموع شرح المهذب، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي– القاهرة، 1344هـ، ج9، ص339. ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج6، ص95.

[3] عبد الكريم بن محمد اللاحم، المطلع على دقائق زاد المستقنع، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2008، ج 5، ص201.

ب. أن يكون موجودا أو متوقع الوجود فلا تكون الجعالة على شيء وهمي أو غير متصور.

ت. أن يكون فيه غرض صحيح أي له قيمة أو مصلحة معتبرة.

ث. ألا يكون محلا محرّما، مثل: لا تصح الجعالة على استرجاع شيء محرم.

المطلب الثاني: مقارنة بين الجعالة وبعض المعاملات المالية.

أولا: العلاقة بين الجعالة والمضاربة

1. المضاربة (القراض): المضاربة في اللغة مشتقة من الفعل ضرب، أي ضرب في الأرض، وعلى وزن مفاعلة ولها عدة معان منها: السير والسفر لابتغاء الرزق، وضرب في الأرض يضرب ضربا خرج فيها تاجرا.[1]

ومنه **قوله تعالى:** ﴿**وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ**﴾ [سورة النساء، الآية 101] أي سافرتم في الأرض لابتغاء الرزق وغيره[2].

وقوله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ**﴾ [سورة المزمل الآية 20] أي يطلبون السفر في الأرض من أجل طلب الرزق والمعاش[3].

وعرفها ابن عرفة من المالكية بأنها تَوْكِيلٌ عَلَى تَجْرٍ بِنَقْدٍ مَضْرُوبٍ مُسْلَمٍ بجزء من ربحه[4]، فالمضاربة هي دفع مال من شخص (رب المال) إلى آخر (العامل أو المضارب) ليتجر فيه، على أن يكون الربح بينهما بنسبة متفق عليها (مثل النصف أو الثلث)، والخسارة المالية على رب المال وحده.

---

[1] ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، دار صادر– بيروت، ط3، 1414هـ، ج2، ص32.

[2] الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان– القاهرة، مصر، ط1، 2001، ج7، ص401.

[3] ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ط2، 1999، ج1، ص704.

[4] ابن عرفة: محمد بن أحمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، دمشق، دط، دس، ج3، ص523.

2. من أهم الفروق بين الجعالة والمضاربة:

أ. في عقد الجعالة لا يشترط أن يكون رأس المال معينا أو نقدا، بل قد يكون الجعل عينا أو منفعة أو دينا، وقد لا يكون هناك رأس مال أصلا إذا كان العمل خدميا، في حين أن رأس المال في المضاربة يشترط أن يكون من النقود (أو عروض التجارة عند بعض الفقهاء)، وأن يكون معينا ومعلوما وقت العقد، ويدفع للعامل.

ب. قد يكون العمل مجهولا في الجعالة (مثل: من وجد سيارتي المسروقة فله ألف)، وهذا جائز لأن الجعالة عقد على مجهول، في حين يجب في المضاربة أن يكون العمل معلومًا بالوصف (وهو الاتجار)، ولا يجوز فيه الجهالة، إضافة إلى أن العمل في الجعالة قد يكون غير تجاري كبناء جدار وخياطة ثوب بينما العمل في المضاربة فهو عمل تجاري بحت هدفه تحقيق الربح من خلال البيع والشراء[1].

ت. بخصوص توزيع الناتج ففي الجعالة، يأخذ العامل أجرا مقطوعا محددا (الجُعل) بمجرد إتمام العمل، بغض النظر عن حجم الربح الناتج عن العمل، وإذا لم ينجح العمل، لا يستحق شيئا، في حين أن العامل في المضاربة لا يأخذ أجرا محددا، بل شريك في الربح بنسبة متفق عليها. إذا لم يربح المشروع، لا يأخذ العامل شيئًا مقابل عمله، وإذا خسر يتحمل رب المال الخسارة ويخسر العامل جهده[2].

ث. فيما يتعلق بنطاق التصرفات فإن العامل في الجعالة يتقيد بالعمل المطلوب منه فقط (مثل: بناء جدار)، ولا يتصرف في مال الجاعل بالبيع والشراء إلا إذا كان العقد يقتضي ذلك، في حين أن العامل في المضاربة يتصرف في مال رب المال بالبيع والشراء والتصرفات التجارية المتعارف عليها، وله حرية التصرف في حدود العرف والتجارة.

ج. تهدف الجعالة إلى تشجيع الناس على تقديم خدمات معينة أو إنجاز أعمال قد لا يمكن الاتفاق على أجرتها مسبقا بدقة (مثل: العثور على ضالة، أو إنقاذ غريق)، بينما تهدفالمضاربة إلى استثمار

---

[1] عبد الكريم بن محمد اللاحم، المطلع على دقائق زاد المستقنع، مرجع سابق، ج 5، ص215.

[2] مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، ج 30، ص216.

الأموال وتشغيل العاطلين عن العمل، وتوزيع المخاطر (رب المال يخسر ماله والعامل يخسر وقته)، وتحقيق العدالة بتقسيم الربح بين صاحب المال وصاحب الجهد.

فالجعالة أشبه بعقد مقاولة أو استئجار على عمل معين بمكافأة محددة، بينما المضاربة هي شركة بين المال والعمل على أن يتقاسما الربح الناتج عن استثمار هذا المال.

ثانيا: العلاقة بين الجعالة والإجارة

1. تعريف الإجارة: تعرف الإجارة بأنها عقد يتعلق بمنفعة مباحة ومعلومة، لمدة محددة، من شيء معين أوموصوف في الذمة، أو عمل مقابل عوض معلوم، وعندما نقارن بين مفهوم الجعالة والإجارة نجد أن الجعالة أعم من الإجارة، بمعنى أن بينهما علاقة عموم وخصوص مطلق؛ فالإجارة جزء من الجعالة، يعني كل إجارة هي جعالة، لكن ليس كل جعالة إجارة، وقد ضرب ابن رشد للجعالة أمثلة فقال: "والجعل هوإجارةعلىمنفعة مظنون حصولها، مثل مشارطة الطبيب على البرء والمعلم علىالحذاق والناشد على وجود الآبق"[1]، ولما كانت الجعالة قريبة من إجارة الأشخاص في المعنى فإنها قد تختلط بها في المفهوم، فالجعالة تتفق مع إجارة الأشخاص في الطلب على العمل، كما تتفق معها في أن العمل يقابله عوض.

2. من أهم الفروق بين الإجارة والجعالة: تختلف الجعالةعن الإجارة على عمل معلوم كبناء وخياطة من نواح عدة[2]:

أ. لايتم استيفاء المنفعة للجاعل إلا بتمام العمل كرد الشارد، وبرء المريض، أما في الإجارة فيتم استيفاء المنفعة للمستأجر بمقدار ماعمل الأجير.

ب. إن الجعالة عقد يحتمل فيه الغرر، وتجوز جهالة العمل والمدة بخلاف الإجارة.

ت. لايجوز اشتراط تقديم الأجرة في الجعالة إلا بعد تمام العمل، بخلاف الإجارة التي يمكن استحقاقها بالاشتراط أو التعجيل من غير اشتراط أو باستيفاء المنفعة.

ث. الجعالة عقد جائز غير لازم، فيجوز فسخه، بخلاف الإجارة فإنها عقد لازم لا يفسخ إلا برضا الطرفين.

---

[1] ابن رشد الحفيد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مرجع سابق، ج2، ص383.

[2] وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، ط3، 2006، ص79.

ج. تصح الجعالة مع معين وغير معين، لأنه قد يحتاج الإنسان إلى إنجاز عمل لا يتمكن منه معين، ومن يتمكن منه ربما لا يكون حاضرا، وربما لا يعرفهالمالك، ولا تصح الإجارة إلا مع شخص أو جهة معينة وذلك لعدم صحة الإيجاب والقبول[1].

ح. تصح الجعالة سواء كان العمل محددا أو غير محدد، في حين لا تصح الإجارة على عمل مجهول بل لابد أن يكون العمل معلوما للعاقدين وإلا كانت الإجارة فاسدة.

خ. لا يشترط في الجعالة قبول العامل، أما الإجارة فلا بد فيها من إيجاب المؤجر، وقبول المستأجر.

ثالثا: العلاقة بين الجعالة والوكالة

1.تعريف الوكالة: هي نيابة ذي حق غير ذي إمرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروط بموته، فتخرج نيابة إمام الطاعة أميرا أو قاضيا أو صاحب صلاة، والوصية[2]، أي تفويض شخص غيره بالقيام بتصرف عنه.

وتتفق الجعالة مع الوكالة في أن: الوكالة عقد بإرادتين، والجعالة عقد عند جمهور الفقهاء، وأن عقد الجعالة عقد غير لازم عند جمهور الفقهاء، وكذلك عقد الوكالة غير لازم، وأن الجعالة مشروعة عند جمهور الفقهاء، والوكالة مشروعة، والجعالة تهدف إلى القيام بعمل معين للجاعل، وأن الوكالة تهدف إلى القيام بعمل معين لحساب الموكل[3].

2. من أهم الفروق بين الجعالة والوكالة: من أوجه الاختلاف بين الجعالة والوكالة نذكر ما يلي[4]:

أ. تصح الجعالة من عامل معين وغبر معين مثل من رد لي سيارتي فله عشرة آلاف دينار، في حين أن الوكيل في الوكالة يُشترط تعيينه، فلا يصح أن يقول: "وكلت أحدكما" أو "وكلت كل من أراد.

ب. لا يشترط قبول العامل، لأنها تصرف بإرادة منفردة (إعلان عن جائزة)، بينما الوكالة فلا بد من القبول من الوكيل، لأنه عقد بإرادتين، ويكفي ما يدل على القبول ولو لم يكن باللفظ.

---

[1] التويجري: محمد بن إبراهيم بن عبد الله، **موسوعة الفقه الإسلامي**، بيت الأفكار الدولية، ط1، 2009، ج3، ص545.

[2] ابن عرفة، المختصر الفقهي، ج10، ص262.

[3] رفاعي، حسن علي عبد الرحمن، الوعد بجائزة(الجعالة)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012، ص132.

[4] ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج6، ص248.- ابن رشد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، مرجع سابق، ج4، ص20.

ت. بخصوص العوض فإنه عوض معلوم (مقطوع) يدفعه الجاعل مقابل إنجاز العمل، بينما الوكالة قد تكون بأجر أو بدون أجر (تبرع)، وإن كانت بأجر، فهي وكالة بأجر، وإن كانت بدون أجر فهي تطوع.

ث. فيما يتعلق باستحقاق العوض فلا يستحق الجُعل إلا بالفراغ من العمل كاملا، وإن فسخ الجاعل العقد بعد الشروع في العمل، فللعامل أجرة مثله. أما في الوكالة فالوكيل المتطوع (بدون أجر) لا يستحق أجراً، والوكيل بأجر فيستحق الأجر مقابل عمله، وعادة ما يكون العمل مقسطاً وليس معلقاً على نتيجة نهائية.

ج. تصرف العامل في الجعالة محدد بالعمل المطلوب إنجازه (رد الضالة، بناء جدار...إلخ). فالعامل لا يتصرف باسم الجاعل، في حين الوكيل أن الوكالة ينوب عن الموكل في التصرفات القانونية (بيع، شراء، زواج، خصومة...) ويتصرف باسم الموكل.

ح. يجوز أن يكون العمل في الجعالة مجهولا كرد الضالة، بينما في الوكالة فيجب أن يكون العمل معلوما ولو من بعض الوجوه، فلا يصح التوكيل بأن يقول الموكل وكلتك في "بعض أموالي" دون تعيين.

خ. لا يشترط في الجاعل أن يكون مالكا للعمل المقصود من الوعد، أما الوكالة فإنه يشترط في الموكل أن يكون مالكا للتصرف الموكل فيه[1].

والخلاصة أن الفرق الجوهري بين العقدين هو أن الجعالة أشبه بـ "جائزة" أو "مكافأة" على إنجاز عمل معين (قد يكون بسيطا أو معقدا) من أي شخص يقوم به، أما الوكالة فهي "نيابة" قانونية وتكليف لشخص معين للقيام بتصرفات نيابة عن الموكل.

[1] رفاعي، حسن علي عبد الرحمن، الوعد بجائزة (الجعالة)، مرجع سابق، ص132.

رابعا: العلاقة بين الجعالة والاستصناع:

1. تعريف الاستصناع

يعرف الاستصناع بأنه عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها ولا يلزم أن يكون الثمن مدفوعا مقدما[1].

وعندما ننظر ونقارن بين مفهومي الجعالة والاستصناع، نلاحظ أن الجعالة أعم من الاستصناع، بمعنى أن العلاقة بينهما هي العموم والخصوص من وجه، فالاتفاق بينهما أنهما عقدان يقومان على العمل.

2. من أهم الفروق بين الجعالة والاستصناع: من أوجه الاختلاف بين الجعالة والاستصناع نذكر ما يلي[2]:

أ. عقد الاستصناع عند الحنفية جائز ومشروع، على عكس المالكية والشافعية والحنابلة الذين لا يرون مشروعيته إلا من خلال عقد السلم، أما عقد الجعالة فمشروع عند جمهور الفقهاء، خلافا للحنفية الذين لا يجيزونه إلا في حالة العبد الآبق.

ب. يرى الشافعية أن موضوع عقد الاستصناع يقتصر على الصناعات فقط، بينما الجمهور يخالفهم في ذلك. وفي المقابل فإن موضوع عقد الجعالة أوسع الصناعات وغيرها.

ت. في عقد الاستصناع، المطلوب صناعته يجب أن يكون شيئا معروفا في جنسه، أما في عقد الجعالة، فيمكن أن يكون العمل محدّدا معلوما أو غيرمعلوم.

ث. صحة عقد الاستصناع تتطلب أن ينطق العامل بكلمة القبول، بينما الجعالة لا تشترط ذلك.

ج. عقد الاستصناع لا يصح إلا بتحديد العامل الذي سينفذ العمل، بينما الجعالة تصح سواء كان العامل معينا أو غير معين.

---

[1] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، ج5، ص721.

[2] الموسوعة الفقهية الكويتية ج3، ص326– يوسف الشبيلي، الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي، ج2، ص406.

ح. عقد الاستصناع ملزم للطرفين عند جمهور الحنفية باستثناء الصاحبين، بينما عقد الجعالة غير ملزم.

خ. عقد الاستصناع يشترط أن يكون الأجر معلوما وقت التعاقد، أما الجعالة فقد يصح مع عدم العلم بالأجر في حالات الضرورة أو الحاجة، أو عندما يكون الأجر جزءا غير محدد من المكافأة الإجمالية.

وأخيرا، من يتأمل في أوجه الاختلاف بين عقد الجعالة وعقدي الإجارة والاستصناع، خصوصا فيما يتعلق بعدم معرفة العمل بدقة أو عدم اشتراط علم الأجر في بعض الحالات، سيدرك الأهمية الكبيرة جدا لعقد الجعالة، فهو قادر على استيعاب الكثير من المعاملات التجارية والمالية والاقتصادية في عصرنا الحالي.

خامسا: العلاقة بين الجعالة والمزارعة والمساقاة

1. **تعريف المزارعة:** عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض، وآخر يعمل في استثمارها، على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها[1].
2. **تعريف المساقاة:** أن يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها وتكون غلتها بينهما[2].
3. **من أهم الفروق بين الجعالة والمزارعة والمساقاة**

بمقارنة الجعالة مع المساقاة والمزارعة، نجد أن الجعالة أوسع منهما في المفهوم، لكنهما يتفقان في أن العوض لا يُستحق إلا بعد القيام بالعمل، كما أنه لا يشترط تحديد فترة زمنية في أيٍّ منهما، أما أوجه الاختلاف بين الجعالة والمساقاة ففي الآتي[3]:

أ. في الجعالة، يجب أن يكون الأجر معلوما ومحددا إلا في حالات نادرة، بينما في المساقاة، تشترط أن تكون حصة كل طرف من الثمار معلومة ومشاعة.

---

[1] وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، الجزء 5، ص616.

[2] محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، **القوانين الفقهية**، مرجع سابق، ص184.

[3] الموسوعة الفقهية الكويتية ج15، ص207.

ب. الأجر في الجعالة قد يكون مرتبطا بالعمل وقد لا يكون، أما في المساقاة فهناك علاقة سببية واضحة بين العمل الذي يُبذل والثمار الناتجة.

ت. نطاق العمل في الجعالة واسع ويشمل جميع أنواع الأعمال والمنافع، بينما يقتصر في المساقاة على الأعمال المتعلقة بالأشجار تحديدا.

المبحث الثالث: بعض أحكام عقد الجعالة وما يفسدها

قد تعتري العقود والمعاملات شيء من العوارض، ما يؤثر في بعض أحكامها سواء من ناحية البطلان والفساد، أو يؤدي إلى تغيير بعض الأحكام، من خلال هذا البحث نتطرق إلى بعض الجوانب التي تتسبب في بطلانها، مع الإشارة إلى بعض المسائل، وبيان حكم الشرع فيها، من ناحية، وحماية لمصالح المتعاقدين من ناحية أخرى.

المطلب الأول: فساد الجعالة وضماناتها

أولا: ما يفسد الجعالة: تفسد الجعالة بأمور:

توقيت العمل بمدة محددة: اختلف الفقهاء في صحة اشتراط التأقيت بمدة محددة، فذهب المالكية والشافعية إلى أن من شروط صحة عقد الجعالة عدم اشتراط العمل بمدة محددة، فلو قال الجاعل من رد ضالتي اليوم فله كذا، لم وفسدت الجعالة لكثرة الغرر حيث قدره بمدة معلومة وهذا يخل بمقصود العقد، لأنه إن لم يظفر بالضالة في ذلك اليوم ضاع عمل العامل ولم يحصل غرض الجاعل، والدليل على عدم صحة التأقيت قوله تعالى: ﴿**قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ**﴾ [سورة يوسف، الآية 72] ولم يقدر له أجلا.

وذهب الحنابلة إلى أنه يصح توقيت الجعالة بمدة، كأن قال إن وجدتها في شهر فلك كذا ويصح الجمع بين تقدير المدة والعمل، كأن قال من بنى لي هذا الجدار في هذا اليوم فله كذا، صح نظرا لإطلاق كلامه، لاحتمال الغرر فيها، لأن المدة إذا جازت مجهولة فمع التقدير أولى، فإن أتم العمل في المدة استحق الجعل لأن العمل مقيد بمدة، وإن انقضت المدة قبل إتمام العمل فلا شيء له.[1]

1. **جهالة الجعل:** تفسد الجعالة عند جمهور الفقهاء إذا كان الجعل مجهولا، لأن الجعالة كالإجارة والجعل كالأجرة.

[1] ابن قدامة، **المغني**، مرجع سابق، ج6، ص21.

ثانيا: حكم الجعالة الفاسدة

اختلف الفقهاء لو فسدتالجعالة لفقد شرط، أو شُرط شرط فاسد فعمل العامل، فيما يجبُ له، هل يجب له أجرة مثله أو جُعل مثله؟

فذهب الشافعية والحنابلة والمالكيَّة في قول إلى أَنَّ كُل موضع فسدت فيه الجعالة أو شرط جعل فاسد، فعمل الأجير، استحق أجرة مثله، كما في الإجارة، وإن لم يعمل فلا شيء له.

وإن كانوا اثنين أو ثلاثة فشرط الواحد منهم جعالة فاسدة، والآخرين جعالة صحيحة، استحق من شرط له جعالة صحيحة ثلث ما سمي له، ويستحق مَن شُرط له جعالة فاسدةً ثُلث أجرة مثل عمله اعتبارا بالانفراد[1].

وقال المالكية في المشهور وفي الجعالة الفاسدة لفقد شرط جعل المثل، إن تم العمل ردا له إلى صحيح نفسه، لا أجزته، فإن لم يتم العمل فلا شيء فيه، هذا هو المشهور.

وقيل: له أجرة مثله، ردًّا له إلى صحيح أصله، وهو الإجارة، فيأخذ بحساب الإجارة، وإنما كانت أصلا له لأنهم اشترطوا في عاقدي الجعل ما اشترطوه في عاقدي الإجارة.

ثالثا: الجعالة وما تنفسخ به وضماناتها

الجعالة عقد جائز بخلاف العقود اللازمة مثل الإجارة يجوز لكل من الجاعل (صاحب العمل) والعامل (المجعول له) بفسخه، لكن اختلفوا في وقت جواز الفسخ.

1. فسخ من العامل: لا يلزم العامل بشيء قبل العمل أو بعد الشروع فيه، ولا يستحق أي أجر أو عوض، سواء في الحالة الأولى لأنه لم يعمل شيئا، ولا في حال الشروع في العمل لأنه تخلى عن العمل المطلوب قبل إتمامه، فيسقط حقه تلقائيا[2].

2. فسخ من الجاعل قبل الشروع في العمل: لا يلزم الجاعل بدفع شيء، إذ لم يستفد من عمل العامل بعد، أما إذا كان بعد الشروع في العمل، فليس للجاعل أن يفسخ عقد الجعالة–عند المالكية–

[1] ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي، البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط2، 1988، ج7، ص409.

[2] ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج9، ص311.

حتى ولوكان العمل الذي شرع فيه العامل قليلا لا قيمة له، لأن العقد لازم بالنسبة له بعد الشروع في العمل، ولذا فالعامل يستحق الجعل المسمى شريطة أن يتم العمل[1]، وأما الحنابلة وهو الأصح عند الشافعية يرون أن العمل يستحق أجرة مثل عمله[2].

3. أسباب انفساخ عقد الجعالة:

أ. موت أحد المتعاقدين: يرى الشافعية والحنابلة أن الجعالة تنفسخ بموت أحد المتعاقدين، ولا شيء للعامل لما عمله بعد موت المالك، فلو رده إلى وارثه استحق من المسمى قسط ما عمله في الحياة[3]، في حين يرى المالكية في قولهم الراجح أنها لا تنفسخ بموت أحد المتعاقدين إلا قبل شروع العامل في العمل، أما بعد مباشرته العمل فلا تنفسخ به، ويلزم العقد ورثة كل من الجاعل والعامل، ولا يكون لورثة الجاعل أن يمنعوا العامل من العمل، وليس للجاعل أن يمنع ورثة العامل من العمل إن كانوا يتصفون بالأمانة.[4]

ب. فقد الأهلية: حيث تنفسخ الجعالة بفقد أحد العاقدين أهليته بالجنون، أو الإغماء، أو ما شابه ذلك، ولم يكن العمل قد تم الشروع فيه، فإن تم الشروع فيه أخذ حكم الموت.

4. الضمانات والاستثناءات:

لا يجوز فسخ الجعالة إذا قصد به الإضرار بالطرف الآخر، كإتلاف معداته أو خسارة فرص استثمارية محتملة، فيلزم الفاسخ بدفع تعويض كامل عن الضرر الناتج، ويُقدر هذا التعويض بما يعيد المتضرر إلى وضعه السابق، سواء نقدا أو تعويضا عينيا حسب طبيعة الضرر، كما يُمنع الفسخ تماما بعد إتمام العمل، إذ يثبت الجُعل حينها ويصبح العقد لازما، فالجعالة عقد جائز قبل الشروع لكنها تلزم بعد الإنجاز لمنع الإضرار بالعامل، وفي حال فسخ العامل قبل الإكمال دون عذر، لا يستحق شيئا إلا إذا ثبت ضرر للجاعل يستوجب التعويض[5].

---

[1] ابن عرفة: محمد بن أحمد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار الفكر، دط، سوريا، دس، باب في أحكام الجعالة، ج4، ص61.

[2] النووي، المجموع شرح المهذب، مرجع سابق، ج1، ص415.

[3] روضة الطالبين، ج5، ص273- كشف القناع، ج3، ص469.

[4] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي، الموسوعة الفقهية، الكويت، ج5، ص236-239.

[5] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار النهضة العربية، مصر، دط، 1964، ج4، 1024.

المطلب الثاني: بعض أحكام عقد الجعالة

أولا: الاختلاف في صفة الجعل أو قدره

صورة المسألة هنا تكمن في أن العاقدين يتفقان على وجود عقد الجعالة، لكنهما يختلفان في مقدار الجعل أو صفته؛ مثلا يقول العامل: "الجعل مئة"، ويقول المالك: "هو خمسين"، أو يقول العامل: "بالدولار"، بينما يقول المالك: "بالدينار"، فمن يُصدَّق منهما؟

اتفق فقهاء المذاهب الثلاثة التي تجيز الجعالة مطلقا على أن الاختلاف إن كان قبل البدء في العمل أو الشروع فيه، فالقول للمالك، وعلى العامل إما أن يعمل على ما سمع أو يترك العمل.[1]

أما إذا وقع الخلاف بعد تسليم العمل (أي بعد إنجازه)، فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

– **القول الأول:** ذهب المالكية، والشافعية، والحنابلة (في وجه) إلى أن العاقدين يتحالفان هنا، وتفسخ الجعالة، ويكون الواجب "جعل المثل" عند المالكية، أو "أجرة المثل" عند الشافعية والحنابلة، واستدلوا بقياس الجعالة على البيع: فكما يفسخ البيع عند الاختلاف في الثمن، كذلك هنا في الجعالة، لعدم وجود بينة من أحدهما؛ فلو وُجدت بينة من أحدهما، أُخذ بها.

– **القول الثاني:** ذهب الحنابلة في حالة الخلاف بين الجاعل (صاحب الجعالة الذي يعرض الجزاء على من يقوم بعمل معين) والعامل (الذي نفذ العمل وطالب بالجزاء) إلى أن القول يكون للجاعل وحده، ولا يُقبل قول العامل مطلقا.

لماذا هذا الرأي؟ استدلالهم قوي ومبني على أصول فقهية أساسية:

1. الجاعل هو المنكر أصلا في هذه المسألة، لأنه يدعي أن العمل لم يكن كاملا أو مطابقا للشروط، فالقسم (البيعة) يُعتبر قول المنكر بيمينه، وهذا يُفضل قبوله لأنه يحمي الذمة.

2. الأصل في الشريعة براءة الذمة، أي أن لا أحد ملزم بدفع مال إلا بدليل، وقول الجاعل يتفق تماما مع هذا الأصل، بخلاف قول العامل الذي يطالب بدفع الجزاء، فهو الأولى بالقبول والاعتماد عليه، تخيل مثلا: لو عرضت جعالة لإصلاح سيارة بـ 9000 دينار، ثم قلت إن الإصلاح ناقص، فأنت المنكر، وقولك يُقبل مع يمينك، ولا يُطالب بما لم يثبت.

[1] ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج8، ص345.

أما الراجح عند كثير من العلماء –وهو القول الأول الذي نفضله– فيذهب إلى أن العقد بينهما يفسخ كليا بسبب هذا الخلاف، ويرجع الطرفان إلى أجرة المثل (الأجر العادل السائد في السوق لمثل هذا العمل)، السبب في ذلك واضح: العقد الجعالي فسد جذريا بسبب النزاع، ولم يكن لأي من الطرفين بيعة صحيحة أو قسم مقبول يُثبت حقه، فالقول يكون لهما معا؛ فكل واحد يذكر قول الآخر ويشهد به، ولا يوجد مرجح بينهما يُفضل أحدهما على الآخر، نتيجة لذلك تفسخ الجعالة عقدا، ويُقدر أجر الثمن (أي قيمة العمل المبذول فعليا) بأجرة المثل المتعارف عليها، ويستحقه العامل كاملا فعلى سبيل المثال إذا كان العمل إصلاح بئر، وخالف الجاعل في الجزاء، يُقدر الأجر بما يُدفع عادة لمثل هذا العمل في المنطقة، سواء كان 500 أو 1000، بناء على التقدير العرفي.

هذا الرأي يحقق العدل بين الطرفين، ويمنع الضرر عن العامل الذي بذل العمل، مع الحفاظ على براءة ذمة الجاعل إن لم يكن الجزاء ثابتا.

ثانيا: حكم الزيادة أو النقصان في الجعل قبل الفراغ من العمل

صورة المسألة أن يعلن شخص عن جعالة (مثل جائزة مالية) مقابل عمل معين، ثم يغيرها بعد الإعلان وقبل إكمال العمل، سواء بزيادة أو نقصان في المبلغ، أو تغيير نوع العملة، مثل الإعلان عن ألف دينار لمن يجد الضالة، ثم زيادته إلى 1200، أو نقصانه إلى 700، أو تحويله إلى ألف دولار أثناء العمل. فما حكم هذا؟

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنه يجوز للجاعل الزيادة فيالجعل مطلقا في أي وقت، سواء كانت الزيادة في القدر، أو الجنس، أو الصفة، لأنه زيادة في القدر المدفوع، ولا يضر العامل في شيء، وكذا يجوز له النقص من الجعل قبل الشروع في العمل، لأن الجعالة عقد جائز، ويحق له فسخها مطلقا، أو فسخها إلى أزيد أو أقل.

أما إذا كان التغيير بالنقص من المقدار، أو القيمة بتغيير الجنس أو الصفة، وكان أثناء الشروع في العمل، فإن الجعالة تفسخ بذلك، لأنها يكون قد فسخها بالعرض الثاني، وحينئذ يكون للعامل المطالبة بأجر المثل، لأن الجعالة الفاسدة يكون فيها أجر المثل عند الشافعية والحنابلة، وجعل المثل عند المالكية[1].

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج15، ص216. – ابن قدامة، المغني، مرجع سابق، ج6، ص96.

ثالثا: تحديد الجعالة بشخص معين أو أكثر من عامل.

المسألة هنا لها صور متعددة، ولكل واحدة منهما حكم على النحو التالي:

– **الحالة الأولى:** أن يقول شخص لآخر: "إذا رددت على ضالتي المفقودة، فلك كذا وكذا من المال" أو "إذا بنيت لي حائطا، أو خيطت لي ثوبا، أو أديت أي عمل مشابه، فلك هذه المكافأة"، فيأتي شخص ثالث –دون أن يطلب منه أحد ذلك أو يعينه– ويقوم بالفعل فعلا، مثل العثور على الضالة أو بناء الحائط، السؤال هنا هل يستحق هذا الشخص الثالث المكافأة المعلنة، أم لا؟

اتفق فقهاء المذاهب القائلون بمشروعية الجعالة في هذه الصورة أن لا أحد يستحق شيئا بعد إنجاز العمل، فالشخص الذي عُيّن أصلا لم يقم بشيء، والشخص الذي قام بالعمل لم يكن مشروطا له الجعل من البداية؛ بل كان العمل المعلن موجها لشخص معين، فأصبح عمل الثالث تبرّعا طوعيا بحتا، ولا يستحق عليه أجراً أو جعالة. والدليل على ذلك واضح: المعيّن لم يعمل، والفاعل لم يُشترط له الجعل، فالعمل تطوّع به دون اتفاق مسبق.

– **الحالة الثانية:** أن يشترك جماعة في العمل المجعول له، سواء أعلم بذلك الجاعل أم لا، وفي هذه الصورة اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أنهم في هذه الحالة يقسمون الجعل بينهم بإتمام العمل، كما لو أعلن شخص عن عمل معين، وجعل له جعلاء فتواطأ ثلاثة أو أربعة، أو أقل، أو أكثر على القيام بالعمل، فهنا يكون لهم الجعل، ويقتسمونه بينهم.

واستدلوا على ذلك بأن الجماعة قد اشتركت في العمل، وكان الاشتراك باتفاقهم، فكان الجعل بينهم على حسب اتفاقهم، سواء أكان هناك تفاوت، أو كان على عدد الرؤوس.

فإن كان هناك تفاوت بينهم في الأجرة من الجاعل استحق كل منهم بما يوازي نسبة عمله فمثل لو قال الجاعل الواحد منهم: إن قمت بالعمل، فلك عشرة، وقال للآخر: إن قمت بالعمل، فلك خمسة عشر، وقال للثالث: إن قمت بالعمل، فلك عشرون، وقال الرابع: إن قمت بالعمل فلك خمس وعشرون، فاشترك الجميع في العمل حتى تم كان لكل منهم ربع أجره المجعول له، لأنه قام بربع العمل، وإن كانوا ثلاثة كان له الثلث، وإن كان خمسة كان له الخمس، وهكذا بحسب عندهم.

- **الحالة الثالثة:** أن يجد شخص شيئا يعتزم على رده لصاحبه، فيقول الجاعل من رد علي ضالتي فله كذا، فهو هنا لم يعمل، بل هي موجودة بيده قد التقطها سابقا، فهل يحق له المطالبة بالجعل أم اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن العامل هذا لا يستحق شيئا لأنه يجب عليه رد الضال المصاحبة، فإن تبرع له بشيء جازله أخذه، أما المجعول شرطا، فلا يستحق منه شيئا، لأن الواجب لا يؤخذ عليه أخرى[1].

- **رابعا: إذا قام العامل بالعمل قبل علمه بالجعل**

صورة هذه المسألة أن يقوم العامل بالعمل الذي أعلن عنه الجاعل دون علم من العامل بهذا الجعل، أو علم به أثناء العمل، هل يستحق الجعل هنا أم لا؟

يجب التعرفة هنا بين الحالتين على النحو الآتي:

1. إذا أتم العمل، ثم علم بالجعل، وفي هذه الحالة اختلف الفقهاء في ذلك على قولين: فذهب المالكية في المشهور إلى أنه يستحق الجعل كغيره.

واستدلوا على ذلك بأن الجاعل قد أوجب على نفسه الجعل، ولا يؤثر في ذلك علم العامل من عدمه، فكان الجعل حقا له.

وذهب ابن القاسم من المالكية، والشافعية إلى أنه لا يستحق من الجعل شيئا، ما لم يعطه الجاعل ذلك تبرعا.

واستدلوا على ذلك بأن العامل لم يعمل على طلبه بالجعل المسمى، فلم يكن مستحقا له بعمله، ولأن العامل هنا بدأ عمله متبرعا، فلم يغير من عمله شيئا علمه بالجعل، فلا يستحقه، ولأن أخذ الجعل هنا من أكل الأموال بالباطل، فقد عمل متبرعا، فلا ينقلب عمله إلى معاوضة[2].

والراجح هو القول الثاني الذي يرى أنه لا يستحق شيئا من الجعل، فإن أعطاه الجاعل مبلغا من المال تبرعا جاز، ولكنه لا يطالبه بالجعل، ولو اختلفا لم يكن للعامل شيء، لأنه قد دخل في العمل دون اعتقاد بجعل له، فلم يكن حقا له، ولأن الغرض من الجعل تحريض العامل على العمل، وهو قد

---

[1] الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1994م، ج2، ص430.

[2] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج15، ص221.

عمله دون اعتقاد جعل، فلم تكن الغاية من التحريض موجودة، فلم يستحقه بالجعالة ولكن يمكن للجاعل إعطاءه شيئا على وجه التبرع لا اللزوم.

2.إذا بلغه الجعل أثناء العمل وقبل إتمامه، فهل يجوز له المطالبة به، أم أنه لا يستحق شيئا؟

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

– فذهب المالكية إلى أنه يكون من حقه الجعل، سواء كان من شأنه القيام بهذا العمل، كما لو كان عمله القيام بالبحث عن الضوال وردها أم لا.

ولعل دليلهم على ذلك أن قيامه بالعمل واعتياده عليه يدل على أنه يعمل وينتظر الأجر، فكان من حقه المطالبة به حتى لو علمه أثناء العمل، ولأنه لو عمل ولم يعلم بالجعل، فإن من حقه المطالبة، فكانت مطالبته هنا جائزة من باب أولى.

– وذهب الحنابلة إلى أنه يستحق من الجعل بقدر ما بقي من مدة العمل، حيث تحتسب المدة السابقة بلا أجرة، ويحتسب ما بعدها بأجر، ويأخذ بنسبة عمله.

واستدلوا على ذلك بأنه عمل قبل بلوغه الجعل بدون إذن وتبرعا منه بالعمل، فلم يستحق عليه شيئا من الجعل، بخلاف بعد بلوغه الجعل، فإنه يستحقه، فقسم الجعل بينهما[1].

والراجح هو القول الأول الذي يرى أن العامل هنا يستحق الجعل، لأنه لم يكن قد أتم عمله قبل العلم بالجعل، فتحول العقد من التبرع إلى المعاوضة، وقد تم العمل أثناء اعتقاده المعاوضة وربما شجعه العلم بالجعل على تكثيف العمل والجهد، فكان من حقه المطالبة به.

خامسا: تحديد الجعالة بمدة

الأصل في عقد الجعالة عند الجمهور أن لا يُضبط بمدة محددة، وإنما يُكتفى بتحديد العمل فقط، مثل أن يقول الجاعل: "من رَدّ لقطتي فله عشرة دنانير" دون أن يقيّد هذا العمل بزمن معيّن. لكن قد يقرر الجاعل زمنًا معينًا لإتمام العمل، كما لو قال: "من بني هذا الحائط خلال شهر فله كذا" أو "وجد لقطتي خلال شهر فله كذا"، فهنا يُثار السؤال: هل تصح الجعالة مع ربطها بمدة محددة أم لا؟ للفقهاء آراء في تحديد المدة:

[1] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج15، ص221–222.

ذهب المالكية والشافعية إلى أن الجعالة لا تصح إذا قُيدت بمدة معينة[1]، لأنها عقد مبني على إنجاز العمل، وربطها بزمن معيّن يثير غررا كثيرا؛ إذ قد ينتهي الزمن المحدد والعمل غير مكتمل فيُضيع العامل جُهده هدرا، وهو ما يُعتبر منهيا عنه شرعا، كما استدلوا بأن الأصل في الجعالة أن العامل لا يستحق الجعل إلا بالتمام، وفرض مدة محددة قد يُلزم العامل بأداء مستحيل أو يُضيع عليه جُهدا بلا أجر، مما يُفسد العقد من حيث الغرر.

ذهب الحنابلة إلى جواز تحديد الجعالة بمدة معيّنة، مستدلين على ذلك بأن المدة في الأصل يمكن أن تُقبل وهي مجهولة، فإذا كانت كذلك فجوازها مع التقدير بالزمن أولى وأقرب، وبيّنوا أن الجعالة يحتمل فيها من جهة جهالة العمل والمدة ما لا يحتمل في الإجارة، فجوازها غير محددة المدة يقتضي جوازها محددة المدة أيضا، لأن الفرق بينهما ليس بفارق يُفسد العقد.

كما استدلوا بأن الجعالة عقد جائز غير ملزم، ولا يُشترط فيه دفع الضرر، فجائز أن تكون محددة المدة أو مطلقة، شريطة أن يدرك المتعاقدان شرطها ويقبلانه طوعا[2].

والراجح عند كثير من المتأخرين هو القول الثاني الذي يجيز تقييد الجعالة بمدة معينة لإتمام العمل، لأن الجاعل قد يريد إنهاء التزامه بالجعالة في زمن محدد، أو لأن العمل يفقد قيمته بعدها، أو لأنه يُلزم العامل بالشروع في العمل قبل أن يرجع عن الجعالة، فيكون من المناسب له أن يجعل لذلك حدا زمنيا.

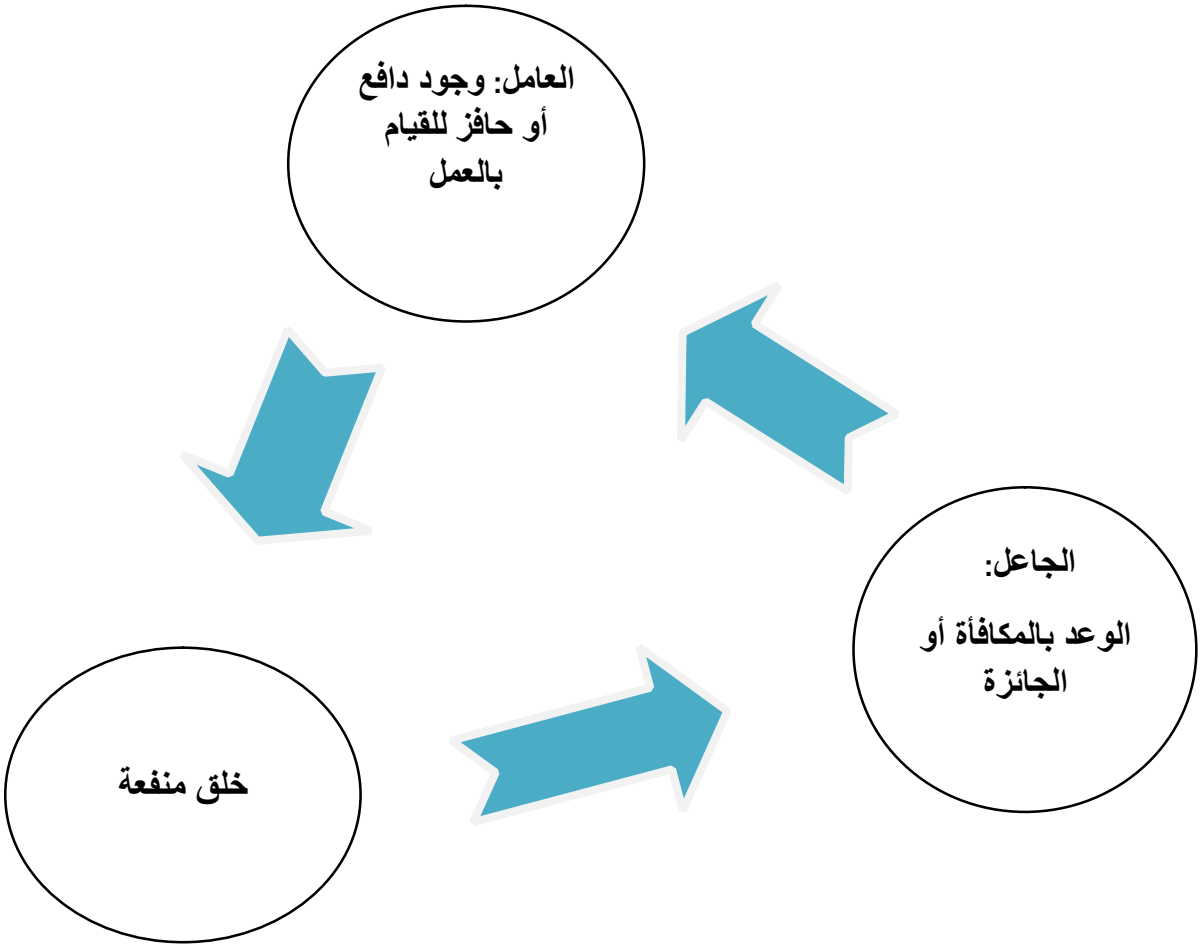
أما من جهة العامل، فقد دخل في الجعالة وهو يعلم أن الجعل مرتبط بإتمام العمل لا بمجرد الشروع فيه، ويعلم أن ثمّة احتمالا للنجاح أو الإخفاق، فلا يُعد ذلك غررا مفسدا للعقد، لأن الجعالة قائمة على المخاطرة، فصحّت الجعالة حتى لو رُبطت بزمن معيّن لإتمام العمل.

---

[1] ابن النجار الدمياطي، موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة، مراجعة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، دار التقوى، القاهرة – مصر، ط1، 2023، ج10، ص85.

[2] الموسوعة الفقهية الكويتية، المرجع نفسه، ج15، ص218–219.

مخطط توضيحي مبسط لعقد الجعالة



من تصميم الطالبين

قد تم دراسة عقد الجعالة في هذا الفصل الأول، لما تميز به من كثرة فروعه الفقهية، وارتباطه الوثيق بالعديد من العقود المالية كالإجارة والاستصناع والوكالة، مما يمنح الباحثين مرونة في تطبيقاته وقدرة على تلبية الحاجات المتعددة والمتشعبة، وهذا ما يمكن إبرازه من تناول بعض التطبيقات المعاصرة لعقد الجعالة في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التطبيقات المعاصرة للجعالة

من المعروف "إن الكثير من العقود في الفقه هي عقود اقتصادية، أو على الأقل يمثل الجانب الاقتصادي فيها أحد أبعادها الجوهرية فهي في صميم مجالات التداول والتجارة والأسواق والإنتاج، لا سيما إذا ما لاحظنا أن الكثرة الغالبة من استخدام هذه العقود إنما يكون بين شركات ومؤسسات ودول، مما يعني ضخامة الصفقات، ومن ثم ضخامة التمويل، وعندما قدمت الشريعة هذه العقود فإنها قصدت إلى أن تكون الأدوات والصيغ الشرعية التي تضبط حركة الحياة الاقتصادية ضبطا يحقق لها التطور والارتقاء، ويشيع فيها العدل وصيانة الحقوق"[1].

إن الإسلام قد حث على النشاط الاقتصادي من خلال وضعه لمجموعة من العقود، ترافقه في مختلف مراحله، ما يضمن استمرارية هذا النشاط، وتحقيق العائد منه، فلا يمكن بحال من الأحوال أن يتوقف هذا النشاط الاقتصادي لسبب من الأسباب، لما في ذلك من أهمية في تحقيقالاستخلاف، والامتثال لأمر الله بضرورة عمارة الأرض، وعقد الجعالة لن يشكل استثناء بل نجده في مختلف النشاطات الاقتصادية والمالية.

قبل الخوض في تطبيقات الجعالة المعاصرة، نود الإشارة إلى نقطتين مهمتين لفهم المنهج والأساس.

– **النقطة الأولى: صعوبة الحصر والمنهج في الشرح:** فمن الصعب جدا حصر كل تطبيقات الجعالة بشكل شامل، لأنها تتعدد في الحياة اليومية والمعاصرة بأشكال متنوعة، لذلك سنقتصر على ذكر بعض النماذج التي يمكن الاستدلال عليها والتخريج منها لتغطية باقي الحالات، كما أننا سنفصل ونوضح في التطبيقات الأولى بالتفصيل الكافي لتوضيح آراء العلماء المختلفة وأدلتهم الشرعية من القرآن والسنة والإجماع، مع بيان الراجح منها بناء على الدليل الأقوى، أما التطبيقات التالية، فسنختصرها ونجزلها لأنها تخرج وتستمد من الأولى، مما يجنب التكرار غير الضروري ويحافظ على الإيجاز.

– **النقطة الثانية: الأصل المشترك والشروط الأساسية:** من الضروري جدا أن ندرك أن هذه الأمثلة المتنوعة لتطبيقات الجعالة تجمعها فكرة أساسية واحدة واضحة: دفع جعل (أجر معلوم المقدار أو

[1] أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، دط، 2020، ص316.

غير معلوم) لمن يقوم بعمل محدد أو يحقق منفعة مطلوبة عند الضرورة والحاجة إليها، سواء كان العمل أو المنفعة محددا بالتفصيل مسبقا أم غير محدد (مثل حل مشكلة غير متوقعة).

مع الشروط الشرعية الجوهرية التالية:

- لا يستحق العامل الجعل إلا بعد تمام العمل أو المنفعة فعليا، لا مجرد الوعد أو الجهد دون نتيجة.
- يجب أن يكون العمل أو المنفعة مباحا شرعا، غير محرم مثل القمار أو الربا.
- لا يجوز أن يكون أي من المتعاقدين (الجاعل أو العامل) ملزما بالعقد؛ فهو عقد طوعي يمكن التراجع عنه قبل التنفيذ.

المبحث الأول: الجعالة والقطاعات الحيوية والإستراتيجية

إن انتقال الحديث عن بعض الأحكام والعقود في الفقه الإسلامي على مستوى الاقتصاد الجزئي (الوحدات الاقتصادية) من خلال بيان الحلال والحرام، إلى دورها على مستوى الاقتصاد الكلي، وبيان تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية، فذلك يعطينا فهم أعمق لقيمة تلك الأحكام أو العقود، فعقد الجعالة إذا ما أمعنا النظر إليها على مستوى الاقتصاد الكلي، فهو يعد أداة من أدوات الإنفاق الحكومي في السياسة المالية للاقتصاد الإسلامي، من خلال مساهماته في مجالات عدة مثل التجهيزات والصيانة، والبنية التحتية، ودعم البحث العلمي، وتوفير الموارد والمستلزمات، والمساهمة في تقليل النفقات، وما يتيح من فرص لتنويع مصادر الدخل الوطني، كما أنه من خلال الجعالة يتم توجيه الموارد المالية نحو تطوير بعض القطاعات الحيوية، إذ "تستطيع الدولة الاستفادة من عقد الجعالة ومرونته في تنفيذ بعض المشاريع التي يصلح لها عقد الجعالة، ومن ذلك عمليات التنقيب عن المعادن واستصلاح الأراضي...، لأهميتهما في توفير مصدر تمويلي للدولة، وحاجة الناس لهما والتي لا تنفك عنهما، إذ أن حاجة الناس إلى الطاقة ملحة كما أن حاجتهم إلى الزراعة، وما ينتج عن كل ذلك من توفير فرص عمل ومصادر جديدة للتمويل، وهي حاجة ملحة أيضا"[1].

وهذا ما يتيح للدولة فرصة لاستخدام الجعالة كأداة لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية، ودعم العديد من القطاعات الحيوية والتي نذكر منها:

المطلب الأول: القطاع الفلاحي:

– **أولا: أهمية القطاع الفلاحي:** يعد تطور القطاع الفلاحي كمؤشر لقدرة الدول على تحقيق الأمن الغذائي، فـ"الأمن الغذائي لأي وطن...، قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة، التي لا يبدو أنها آمنة، فالغذاء ضرورة حيوية للإنسان، وبالنسبة لأي شعب متى توافرت له حاجته من الغذاء بمقادير مناسبة ومستقرة وبطريقة سهلة، أصبحت الحياة ميسورة واستقرت الأمور، واتجه الشعب إلى التشييد والتنمية وبناء الحضارة، ومتى أصبح الأمر غير ذلك، وانشغل الناس بقوت يومهم، ساد القلق

---

[1] أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، ص328.

واهتز الاستقرار، وبرزت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة أكثر حدة، ومن جهة أخرى فإن تحقيق الأمن الغذائي يستلزم بالضرورة تنمية الزراعة والارتقاء بالقطاع الزراعي"[1].

ثانيا: التأصيل الفقهي

وهذا التطبيق له صورتان: تتمثل **الصورة الأولى** في أن يطلب مالك الأرض من شخص ما استصلاح أرضه أو زراعتها مقابل عوض مالي محدد، بغضّ النظر عن مقدار الجهد المبذول أو المدة الزمنية المستغرقة، لكن يلتزم له بمبلغ معيّن مثل عشرين ألف دينار، وتُعدّ هذه الصورة جائزة ولا يُعرف فيها خلاف معتبر؛ وذلك لأن الجعل فيها معلوم ومحدد، بما يرفع الجهالة المؤثرة في العقد.

أما **الصورة الثانية**، فتتمثل في أن يجعل مالك الأرض الجعل نسبة شائعة معلومة من الناتج كالثلث أو الربع ونحوهما، وهذه الصورة يمكن تكييفها فقهيا على أنها مزارعة من جهة، كما يمكن تكييفها أيضا على أنها جعالة من جهة أخرى، ويبدو أن الجعالة أوسع نطاقا من المزارعة؛ إذ إن محل العمل فيها لا يقتصر على الزراعة وحدها، بل قد يمتد إلى صور أخرى من الأعمال، كما أن جعل العوض جزءا من الناتج لا يقتضي بالضرورة فسادا، رغم ما قد يكتنفه من جهالة، لأن هذه الجهالة لا تبدو مانعة من التسليم، ولا يترتب عليها غرر مؤثر؛ إذ إن استحقاق الجعل لا يتحقق إلا عند حصول المحل وظهور الناتج بالفعل[2].

ثالثا: دور عقد الجعالة في تطوير القطاع الفلاحي:

إن الحديث عن الجعالة في هذا المجال، ليس الحديث عن مجرد مشاريع فردية صغيرة محدودة النطاق، بل كون الجعالة أداة ضمن إستراتيجية الدولة لتعزيز الأمن الغذائي، خصوصا بالنسبة للدول التي تعاني عجزا في الإمكانات، وعدم مقدرتها على تحمل التكاليف، أو لا تمتلك القدرات التقنية والتكنولوجيا، لذلك تمكن الجعالة من الارتقاء بهذا القطاع من خلال النقاط التالية:

[1] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص07.

[2] المعايير الشرعية، هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، نوفمبر، 2017، ص438.

1.**تطوير البحوث الفلاحية والزراعية:** يمكن اعتماد عقد الجعالة في تطوير القطاع الفلاحي من خلال تشجيع البحث العلمي والتطوير، ودعم الأفكار الريادية في المجال، والتي تساهم إلى حد كبير في:

أ. تطوير السلالات الحيوانية، ما يضمن جودتها وتحسين الإنتاج الحيواني من اللحوم والألبان وغير ذلك.

ب. الحماية من الأمراض للثروة الحيوانية والنباتية التي قد تصيبها، والحد من الانتقال إلى المستهلك، وذلك ما يسمح بتعزيز الصحة والسلامة العامة.

ج. تحسين نوعية البذور والأسمدة وكل ما يسهم في تحسين جودة الأراضي لتعزيز إنتاجها.

د. تشجيع الأفكار الريادية والابتكارات التي تساهم في خلق طرق وأساليب حديثة لرفع إنتاجية القطاع، ما يعزز الاكتفاء الذاتي، ويخلص من التبعية الغذائية، وتقليص فاتورة الاستيراد.

هـ. كما يمكن للدولة وضع مسابقة بين الفلاحين لأحسن إنتاج سواء من ناحية النوعية أو الكمية.

2.**استصلاح الأراضي الزراعية:** إن زيادة نسبة الاستصلاح في الأراضي الزراعية من شأنها رفع كفاءة الاقتصاد، وزيادة مقدرات المجتمع مما يعزز الأمن الغذائي، ويمكن للجعالة تعزيز هذا الجانب سواء تعلق الأمر بنشاط الأفراد أو الدول:

أ. **نشاط الأفراد:** أن يكون الجعل للشخص الذي استطاع أن يستصلح الأرض أو يزرعها بغض النظر عن مقدار العمل أو مدته، وذلك بأن يجعل صاحب الأرض مبلغا معينا من المال لمن يقوم باستصلاح أرض معينة، أو يبحث في الأرض عن أماكن صالحة لإقامة مشاريع زراعية.

وأهمية الجعالة في هذه الحالة هي أن العامل لا يستحق الجعل إلا إذا استصلح الأرض أو زرعها، وبالتالي سيدفع صاحب الأرض قيمة الجعل من ناتج الأرض، أما إذا لم يزرع العامل الأرض أو لم يستصلحها فلا جعل له، والجهالة في تحديد العوض معفو عنها، وهي غير دائمة بل مؤقتة، وهنا العوض مجهول جهالة مؤقتة، وسيصبح معلوما بمجرد حصول النتيجة وهي زراعة الأرض أو استصلاحها، ويصبح الجعل هنا حصة من الناتج، والذي أصبح معلوما[1].

---

[1] ينظر: أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، ص329.

ب. **نشـاط الدولـة:** يمكن أن تعتمد الدولـة علـى الجعالـة كآليـة ضـمن مخططـات للنهوض بالقطـاع بزيـادة نسـبة الأراضـي الزراعيـة المستصـلحة أو المسـتغلة، وذلـك لتحفيـز المسـتثمر المحلـي، أو استقطاب الاستثمارات البينية أو الأجنبية، التي تسمح بتدفق المزيد من المال الأجنبي نحو القطاع ويعطي فرصة لتطويره ونموه، لما يجلبه الاستثمار الأجنبي من تقنيات وتكنولوجيا فلاحية حديثة وهذا ما يخفف العبء عن الدولـة، والحفاظ على مواردها الماليـة، وتوجيهها إلـى مجالات أخرى وبالتالي مرونة أكبر في تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية.

فمن خلال عقد الجعالة يمكن "أن ترصد الدولة مبلغا من المال لمن يصلح لها أرضا معينـة، أو يبحث في أرضها عن أماكن تصلح لإقامة مشاريع زراعية، وتجعل لمن يفعل ذلك نسبة من الناتج أو مبلغا من المال، أو حصة من إدارة المشروعات.

فـإذا قامـت مجموعـة مـن الشركات فـي البحـث عـن أرض مناسبة أو استصـلاح أرض عينتهـا الدولة، أو لم تعينها، وكانت صيغة عقد الجعالة تسمح بذلك، فإن للشركة أن تحصل على الجعل إذا أتمت العمل وفق الصيغة المحددة، ومنفعة ذلك بينة لأن الجعل لا يستحق إلا بتمام العمل، وإذا تم العمل فإن الدولة تستطيع السداد من خلال الناتج أو الحصة المقررة من إدارة المشروع وفق الصيغة التي أعلنتها الدولة، ومن ثم الحصول على مصدر تمويلي جديد، ومصدر أيضا لإيجاد فرص عمل جديدة.

وفي حالة إخفاق بعض الشركات في استصلاح الأراضي، أو لم تجد أماكن مناسبة للزراعة في المدة المحددة وفق الصيغة المعلنة، فإن الشركة ليس لها الجعل، لعدم إتمام العمل، وليس لها مطالبة الدولة بما أنفقته في البحث والإصلاح.

علما أن مثل هذه العقود يجب أن يكون لها ضوابط وشروط محددة تتعلق بـالأرض، وشروط لكيفية الاستصلاح، حتى لا تضر بالأرض على المدى البعيد، ونوعية المشاريع المستثمر فيها ونحو ذلك، ويمكن للدولـة أن تشجع على مثل هذه العقود، بأن تدفع عوضـا للشركات المخفقة في العمل

حتى تشجع الشركات على الإقدام على المشاركة في مثل هذه العقود، وحتى لا يذهب عملها سدى وهذا التعويض الذي تدفعه الدولة لا على سبيل الإلزام وإنما تبرع لأجل التشجيع"[1].

3. عملية جني المحصول: لم يعد جني المحصول مجرد وضعه في صناديق وركنها في الزاوية، إنما حدوث تطور من ناحية أساليب وطرق الجني والتعبئة، فوجود منتج مع تغليف جيد يعتبر بحد ذاته بوابة للتسويق، لما تعطيه طريقة التعبئة وطريقة العرض من ميزة تنافسية، إضافة إلى حفظ المنتج أطول فترة ممكنة، أو حمايته من مخاطر الشحن، ما يتيح فرصة لنجاح تسويق الصادرات، كما لا ننسى الإشارة إلى أهمية هذا الجانب في التعريف ونشر ثقافة البلد المنتج عبر العالم.

إن ما نشهده من استثمارات فلاحية ضخمة مثل زراعة القمح إضافة النوع السابق من المحاصيل، وحاجتها إلى معدات فلاحية سواء من ناحية العدد أو التطور التقني، ما يعطي فرصة لعقد الجعالة للاستثمار في هذا النوع من النشاط الاقتصادي، من خلال لجوء الفلاحين إلى الاستعانة بشركات متخصصة في الميدان عند عدم قدرته على القيام بذلك.

المطلب الثاني: الجعالة وقطاع الطاقة والمناجم

أولا: أهمية الأنشطة الأحفورية:

تتجلى أهميتها في استخراج واستغلال الثروات الباطنية لا سيما الطاقوية منها، لما يشهده العالم من سلسلة من الأزمات الطاقوية، سواء كان ذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية، ما جعل الاقتصاد العالمي رهينة لهذه الأزمات والتقلبات، لذلك تسعى الدول لتعزيز أمنها الطاقوي من خلال نشاطها الأحفوري، والذي يمثل نسبة كبيرة في الناتج الوطني لبعض الدول، أو عن طريق البحث عن بدائل جديدة عن طريق تشجيع البحث العلمي في هذا المجال، وهذا ما يتيح للدول إضافة إلى الأمن الطاقوي فرصة للتنويع الاقتصادي.

ثانيا: تطبيق الجعالة في تفعيل النشاطات الأحفورية:

وصورة هذا العقد "أن تعلن دولة من الدول عن حاجتها إلى شركة ذات كفاءة للتنقيب عن البترول في أرضها وما في حكمه، ومن ثم تقوم الدولة بالتعاقد معه، وتشترط عليها حتى تستحق

[1] ينظر: أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، ص329.

الجعل العثور على البترول دون النظر إلى مقدار العمل أو زمنه، ويكون الجعل حصة شائعة كـ 30% من الخارج، أو جعلا مقطوعا محددا كخمسين مليون دولار مثلا.

والراجح في التكييف الفقهي لهذا العقد أنه من الجعالة، فالدولة الجاعل، والشركة المستخرجة هي العامل، والمقابل هو الجعل"[1].

التنقيب عن "البترول والمعادن المختلفة هو البحث بمختلف الآليات المشروعة لإيجاد البترول والمعادن المختلفة، أو استخراج المياه في الحالة التي يكون استحقاق الجعل فيها مشروطا بالوصول إلى المعدن أو الماء، دون النظر إلى مقدار العمل أو زمنه"[2].

وبمناسبة الحديث عن المياه، فتعد"المياه من أهم ركائز الحياة والتنمية، إذ تعتمد عليها عديد القطاعات مثل الصحة والزراعة والصناعة والطاقة والبيئة ومع ذلك تواجه الدول الإسلامية تحديات مائية كبرى، نتيجة النمو السكاني المتسارع، وتوسع النشاط الاقتصادي وتزايد الاحتياجات التنموية علاوة على تفاقم تأثيرات تغير المناخ، مما يزيد الضغط على الموارد المحدودة ويؤثر على الأمن الغذائي والاجتماعي والاقتصادي"[3].

فالبحث عن مصادر المياه، ومد شبكات التوزيع، مع تعميم تكنولوجية الري للتقليل من استهلاك المياه، فكل هذه المجالات هي مناخ مناسب لتفعيل دور الجعالة.

المطلب الثالث: القطاع الصحي والصيدلاني:

أولا- أهمية الجانب الصيدلاني

أشار الدكتور وهبة الزحيلي إلى أحد أغراض الجعالة في قوله: "لمن يصنع دواء لعلاج مرض معين"[4]، كما أن حديث الرقية الذي تناولناه في حجية الجعالة، تناول أهمية البحث عن الدواء، فهذا

---

[1] غسان محمد الشيخ، التطبيقات المعاصرة للجعالة: دراسة فقهية مقارنة، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، ع85، 2021، ص838.

[2] المعايير الشرعية، ص429-430.

[3] منظمة التعاون الإسلامي، المياه: التحديات والفرص ضمن دول العالم الإسلامي، مجلة المنظمة، ع60، السعودية، يناير- أبريل 2026، ص43.

[4] وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، مرجع سابق، ج4، ص84.

الميدان يحظى باهتمام كبير، سواء تعلق الأمر بالبحث عن علاج للأمراض خصوصا المستعصية منها، أو مواجهة الأوبئة التي قد تضرب العالم بين الحين والآخر مثل كورونا، لما لذلك من أثر كبير على الصحة العامة، وما ينتج عنه من حالة من الركود الذي يسبب خسائر اقتصادية كبيرة، ترهق ميزانيات العديد من الدول، كما أن الارتباط بسلسلة توريد من دول أجنبية قد لا يضمن توفرها في وقت الحاجة، إضافة إلى مخاطر ارتفاع الأسعار بسبب المضاربات.

ثانيا: آليات تطبيق الجعالة:

ويمكن تطبيق عقد الجعالة في القطاع الصحي والصيدلاني من خلال:

1. **المساهمة في الصحة العامة:** قد يكون ذلك من خلال إطلاق الدولة لبرنامج الصحة الوطنية للمستشفيات الأكثر مساهمة من الصحة العامة، والتي تقدم أفضل أداء سواء كان ذلك من ناحية العددية أو النوعية (الخدمات المقدمة).
2. **اختراع الأدوية:** من خلال تشجيع البحث العلمي عموما، وخلق بيئة تنافسية بين المستشفيات أو مراكز البحث، من أجل تطوير الأدوية، والبحث عن علاج للأمراض خصوصا المستعصية منها.
3. **الجوائح والكوارث:** تكتسي إدارة الأزمات والكوارث أهمية كبيرة خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالبحث عن المفقودين، وعمليات إنقاذ الأرواح البشرية والتكفل بها، ومع الحاجة الماسة لحماية الممتلكات والسعي لإيجاد حلول لمواجهة الكوارث وانعكاساتها.
4. **الجعالة والتوعية الصحية:** تتسع فكرة الجعالة في التوعية الصحية لتشمل كافة المؤسسات الصحية كوزارة الصحة والمستشفيات والنقابات الطبية، حيث يمكنها جعل جعل مالي مغر لمن ينتج محتوى توعويا مبتكرا يحقق انتشارا واسعا، كحصوله على عدد مشاهدات محدد أو مشاركات معينة على منصات التواصل الاجتماعي، وهذا الأسلوب من شأنه تحفيز صنّاع المحتوى، المؤثرين والصيادلة على ابتكار رسائل صحية جذابة وسهلة الفهم، تساهم في تغيير السلوكيات الخاطئة كإساءة استخدام المضادات الحيوية أو المسكنات، وبهذا تتحقق المصلحة العامة بتقليل مقاومة المضادات الحيوية وخفض التكاليف العلاجية، مع ضمان وصول المعلومة الموثوقة بأسلوب عصري وجذاب يخاطب مختلف فئات المجتمع.

5. الجعالــة والصـيدلة: يمكـن لشـركات التـأمين والمستشـفيات أن تجعـل جُعـلا تراكميـا لكـل صـيدلي يكتشف تداخلا دوائيا خطيرا أو حساسية دوائيـة مسجلة لـدى مريض، ويُبلـغ الطبيب المعـالج لتعديل الوصفة قبل صرف الدواء، كما يمكن أيضا ربط الجعالـة بدرجة خطـورة التداخل، فيحدد جعل أعلـى للتداخلات المهددة للحياة وجعل أقل للتداخلات البسيطة، مع إمكانيـة تطبيق نظـام "الجعالـة المتدرجة" التـي تزيـد قيمتهـا كلمـا زاد عـدد الاكتشـافات الصـحيحة خـلال الشـهر، هـذا الأسـلوب يمكـن أن يحفّـز الصـيادلة السريريين علـى اليقظـة الدوائيـة المستمرة، ويقلـل مـن أخطـاء الأدويـة التـي تكلـف المنظومـة الصحية مبالغ طائلة لعلاج مضاعفاتها، كما يعزز ثقافة الإبلاغ المبكر عن المشكلات الدوائيـة، ومن ثَمَّ تتحقـق مصـلحة المـريض أولا بالحمايـة مـن الضـرر، وتسـتفيد شـركة التـأمين بتقليـل المطالبـات التعويضـية الناتجـة عـن الأخطـاء الدوائيـة، ويكتسـب الصـيدلي حـافزا ماديـا ومعنويـا يقدّر جهـوده فـي الرعاية الدوائية.

المبحث الثاني: الجعالة والأعمال المالية والمصرفية

إن التطور الحاصل في الميدان الاقتصادي والمالي، والذي صاحبه تطور وتشعب في العمليات المالية والمصرفية، ما دعت الحاجة إلى المزيد من الضبط والتوجيه، وإعمال الأحكام الشرعية الإسلامية، ما يحقق كفاءة أكبر، ومقدرة على تحقيق النتائج، في ظل حماية للحقوق المتعادين.

فارتباط عقد الجعالة بالعديد من المعاملات شأنه شأن باقي العقود، وإن النماذج التي سوف نذكرها هي على سبيل المثال لا الحصر، فحاجة الناس لها رغم الجهالة التي غير معتبرة شرعا والتي لا تتفق مع العديد من العقود كالإجارة، ما ترك المجال للجعالة لشغل هذا النوع من المعاملات.

المطلب الأول: المساهمة في إرساء أسس الحوكمة:

يمكن من خلال الجعالة تعزيز الحوكمة سواء من الناحية الاقتصادية أو المؤسسية.

أولا: مفهوم الحوكمة وأسسها

1. **مفهوم الحوكمة:** عرفتها مؤسسة التمويل الدولية: "بأنها مجموعة من الهياكل والعمليات المطلوبة، لتوجيه المنظمة، وضبطها وتحديد وتوزيع الحقوق والالتزامات بين المشاركين الرئيسيين في الشركة (بما في ذلك المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة) والمديرين، وتحديد قواعد اتخاذ القرار والإجراءات المتعلقة بشؤون الشركة"[1].
2. **أسس الحوكمة:** نوضح أسس الحوكمة لأن سياق المقارنات الفقهية السابقة يتعلق بالعقود المالية (الجعالة، الاستصناع، المساقاة)، فإن أسس الحوكمة هنا يمكن فهمها من منظورين: حوكمة الشركات (الذي ينظم العقود والمعاملات المالية)، والحوكمة المؤسسية العامة.

وفيما يلي أسس الحوكمة الرئيسة، مع ربطها بالروح التي ناقشناها في العقود (مثل تحديد المسؤولية، الشفافية، والعدالة)[2] :

---

[1] حاكم محس الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص25.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي حول حوكمة الشركات، 2017، ص13-50.

1. **الشفافية:** فكل طرف له الحق في معرفة كل المعلومات المتعلقة بالعقد أو القرار، مثل ما يشترط في عقد الاستصناع أن يكون الثمن معلوما، أو في الجعالة أن يكون الجعل معلوما (إلا للضرورة) – هذا هو الأساس ويتمثل في: "وضوح المعلومة".

2. **المساءلة:** من يتحمل مسؤولية القرار؟ من يدفع الثمن إذا فشل الأمر؟ كل شخص (أو جهة) يجب أن يكون مستعدا للإجابة عن أفعاله، ففي عقد الجعالة العامل ليس ملزما بالقبول حتى يعمل، ولكن إذا بدأ العمل وأفسده، هنا تبدأ المساءلة، أيضا في عقد الاستصناع، إذا تم تحديد عامل معين، فهو المسؤول الوحيد عن الصنعة.

3. **العدالة والإنصاف:** فلا تستغل ضعف الطرف الآخر، حماية حقوق جميع الأطراف (الصغار قبل الكبار، العمال قبل الإدارة، الدائنين قبل المساهمين)، كمنع الجهالة الفاحشة في الأجر (الغَرر) في عقود الإجارة، أو اشتراط أن تكون الحصص شائعة ومعلومة في المساقاة، حتى لا يظلم العامل صاحب الأرض.

4. **المسؤولية:** كل شخص يعرف بالضبط ماذا يفعل، هل هو آمر (رب العمل) أم فاعل (العامل) أم مراقب؟، فالفرق الواضح في عقد الاستصناع (لازم وملزم) والجعالة (غير لازم)، فالحوكمة تقتضي: إذا كنت "صاحب العمل" فلك التزامات، وإذا كنت "العامل" فلك حقوق محددة، ولا ينبغي الخلط بين الأدوار.

5. **الالتزام بالقوانين والأنظمة:** فلا تعمل خارج الإطار حتى لو كان العقد جائزا، يجب أن يكون متوافقا مع قوانين الدولة والأخلاق العامة، كاعتبار الحنفية لعقد الاستصناع "جائز" لأن له أصلا في الشريعة (القياس على السلم)، بينما لو كان فيه ضرر بيّن أو مخالفة صريحة، يعتبر غير شرعي.

فأسس الحوكمة هي بمثابة "القوانين الذكية" التي تضمن أن المعاملة (سواء كانت عقد استصناع أو جعالة أو شركة) نزيهة، واضحة، ويعرف كل طرف دوره فيها، ولا يستطيع أحد أن يتحكم بالمعلومات ليستفيد على حساب الآخر.

ثانيا: عقد الجعالة والفساد الإداري والمالي:

1.مفهوم الفساد: كل ما خالف الشرع فهو من دائرة الإفساد في الأرض، لأن الأصل في الشريعة جلب المصالح ودرء المفاسد، وقد عرف في الأدبيات المعاصرة "استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة الجماعة أو طبقة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي"[1].

أما تعريف الفساد من الجانب الاقتصادي: فهو "الحصول على منافع مادية وأرباح عن طريق أعمال منافية للقيم والأخلاق والقانون، كالغش التجاري، والتلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق"[2].

2.أصناف الفساد الاقتصادي: تعددت أشكال الفساد وأصنافه، ويمكن ذكر بعضها في الآتي[3]:

أ. جرائم يرتكبها أفراد يعملون بشكل فردي بهدف الوصول إلى أهداف معينة، كالتهرب الجمركي، ولذلك يسعون إلى إغراء موظفي الجمارك للتلاعب في الرسوم الجمركية أو غض الطرف عن بعض السلع المستوردة.

ب. جرائم يرتكبها أفراد في إطار ممارستهم لمهنهم ووظائفهم الرسمية، والتي من خلالها يمتلكون سلطات داخل المؤسسات الحكومية والرسمية، عن طريق انتهاكاتهم لواجباتهم، وانتهاكهم للأمانة والصدق الواجبين في العمل بارتكابهم مختلف الجرائم من الرشوة والمحسوبية.

ت. الجرائم المصاحبة لممارسة الأعمال الرسمية، مثل جرائم ضد الحكومة وغش السلع والمشروبات.

[1] عبد المجيد محمود عبد المجيد، الفساد تعريفه صوره وعلاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ج01، ص22.

[2] المرجع نفسه، ص32.

[3] المرجع نفسه، ص32.

ث. جرائم كبار الموظفين في المؤسسات الحكومية، وتعد جرائمهم جرائم وظيفة عامة ونشاطا محوريا يدور في فلكه العديد من صور الجرائم التي يصعب ضبطها أو إدانتها، نظرا لما يتمتع به هؤلاء الموظفون من سلطات وعلاقات اجتماعية وقانونية.

3.دور الفساد في حدوث الأزمات الدولية: لقد أدى عقدان من التحرير في السياسة والأسواق...، إلى إعادة تشكيل المجتمعات في سائر أنحاء العالم – ونحو الأفضل في العديد من النواحي، غير أن هذه التطورات كانت مصحوبة بمخاوف متجددة فيما يتصل بالفساد.

توافرت فرص جديدة وكبيرة للسعي وراء الثروة والسلطة، وكذلك الوسائل الجديدة لاستعمالها وتبادلهما بطرق غير مشروعة، ولنقل عائدات ذلك عبر الحدود وبسرعة كبيرة.

الفساد يعود بالفائدة على قلة من الناس على حساب الأغلبية حيث إنه يؤخر ويشوه التنمية الاقتصادية، وينتهك الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية، ويحوّل الموارد عن مقاصدها الأصلية[1].

إن الفساد المالي، وفساد الذمم، وعدم الإحساس بالمسؤولية واللا أخلاقية لدى كثير من المؤسسات المالية، ونحوها من الغش والتحايل، ويكفي أن نذكر أن الرئيس التنفيذي لبنك ليمان براذرز قد حصل على نصف مليار دولار في آخر عام 2007م في مقابل الأرباح الوهمية، وأن برنارد مادوف رئيس شركة بورصة نازداك (Nasdaq) الإلكترونية قد استغل مركز المعلومات التي تحققت لديه واستطاع من خلاله النصب على الناس بخمسين مليار دولار لا يعرف لها مصير...، هذا في أمريكا، بل إن الفساد المالي في روسيا، وآسيا، وأوروبا، بل في العالم كله موجود بدرجات متفاوتة لذلك ظهرت ميزانيات مربحة ربحا خياليا للمؤسسات المالية بالتعاون مع الإدارة وشركات التدقيق والتصنيف، وهي ليست حقيقية، ولكنها أغرت الآخرين لشراء أسهمها وسنداتها، إضافة إلى دفع مكافآت خيالية للرؤساء والمديرين الكبار.

ومن جانب آخر فإن دافع تعظيم الأرباح دفع بعض هؤلاء الرؤساء والمديرين إلى التضحية بالقيم الأخلاقية، بل وبالمخاطر الائتمانية، ومصالح أصحاب رؤوس الأموال[2].

---

[1] مايكل جونستون، متلازمات الفساد الثروة والسلطة والديمقراطية، ترجمة: نايف الياسين، مكتبة العبيكان، السعودية، ط01، 2008، ص19.

[2] علي محي الدين القرة داغي، الأزمة المالية العالمية :دراسة أسبابها وآثارها ومستقل الرأسمالية بعدها وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 01، 2009، ص91-92.

4.الجعالة وآلية المكافحة: كان للمعلومات أهمية كبيرة في إسقاط الحصون، وتحقيق النصر في المعارك، لذلك أجاز السادة الفقهاء جعلا لصاحب المعلومة تقديرا لذلك، فإن كان لها هذا القدر الكبير في ساحة المعارك، فسيكون لها قدر أكبر عند الحديث عن محاربة الفساد وإسقاط حصونه وقلاعه.

إن الإدلاء بمعلومات عن وجود الفساد هو سلوك يفرضه النظام الداخلي للمؤسسات، كما أنه خلق اجتماعي تفرضه القيم الأخلاقية والدينية والحضارية عند الشعوب المتحضرة، واستشعارا منها بخطورة الفساد الذي ينخر في اقتصاديات الدول، سواء من ناحية الآثار المترتبة عنه، أو من ناحية تكلفة محاربته وعلاج أضراره، لذلك سنت القوانين ووضعت المكافآت لكل من يبلغ عن جرائم الفساد ومن هنا تكمن أهمية الجعالة في التشريع الإسلامي كآلية لمحاربة كل أشكال الفساد، وهذا ما يؤدي إلى:

1.تخفيف العبء وتقوية المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الفساد، من خلال مشاركة المجتمع المدنية.

2.استشعار الفساد ومحاربته كواجب نابع منقيم اجتماعية ودينية.

3.إن تربية النشء على الفضائل والقيم من شأنه تقليص دائرة الفساد.

ثالثا: الجعالة ونظام المكافآت والحوافز:

1.على مستوى المؤسسة: يؤدي عقد الجعالة داخل المؤسسات والمنظمات من خلال الحوافز والكفاءات إلى خلق حالة من الاستقرار، ما يتيح فرصة لتنمية رأس مال بشري يسهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

أ. **تعريف التحفيز**:"يعبر عن حالة نفسية داخلية تعبر عن مستوى إثارة طاقة الفرد واندفاعه نحو انتهاج سلوك معين، لتحقيق هدف ما يشبع حاجة معينة للفرد...، فالتحفيز هو عملية إثارة الفرد وتشجيعه لتحقيق الأهداف المرجوة"[1].

---

[1] سارة ابراهيم مرزوق، أثر التمكين على الإبداع لدى العاملين، دار زمزم، عمان الأردن، ط1، 2021، ص311.

أما مفهوم الحوافز من الناحية الإدارية: "هي نظام مستحدث في الإدارة من شأنها دفع الأفراد إلى بذل المزيد من الجهد لتحسين ورفع الكفاءة الإنتاجية ويؤدي الحافز إلى جعل الموظفين يبذلون جهد في وظائفهم أكثر مما هو مطلوب منهم.

فالحوافز هي عوامل خارجية تشير إلى المكافآت التي يتوقعها الفرد جراء قيامه بأداء عمل معين، أي أنها العوائد التي من خلالها تتم استثارة الدوافع وتحريكها، والفرق بين الدوافع والحوافز هو أن الدوافع تمثل قوة تحرك الفرد وتستثيره ليؤدي عمله وتوجه سلوكه نحو هدف معين وهي مسببات داخلية للسلوك، أما الحوافز فهي قوة خارجية تحرك الفرد للقيام بعمله مقابل مكافأة معينة".[1]

ب. أنواع التحفيز: ويمكن تحفيز الفرد من خلال تقديم نوعين من الحوافز:[2]

- **الحوافز المادية**: تمثل كل عنصر مادي أو مالي أو قيمي يشبع حاجات الفرد النفسية البدنية والاجتماعية، ويعد هذا الحافز من أهم الحوافز التي توفر احتياجات الحياة الأساسية والكمالية.
- **الحوافز المعنوية**: تتعلق بالحوافز التي لا ترجع بنفع مالي للفرد، لكنها تشبع حاجاته مثل أو أكثر من الحوافز المادية، والتي تتعلق بالجوانب المعنوية وتعتبر استجابة لاحتياجاته النفسية كالحاجة للشعور بالانتماء، والتقدير والاحترام وبمكانته الاجتماعية والعلاقات الطيبة برؤسائه وزملائه، وذلك حتى يتكون لديه الإحساس بالثقة والمقدرة والكفاءة.

ت. أهمية الحوافز والمكافآت عن طريق (الجعالة): إن حاجة العامل داخل المؤسسة إلى الجوائز والحوافز ليست هي دوافع مادية فحسب، بل تتعداها إلى العديد من الدوافع النفسية، حيث تسهم الجعالة في تحقيق جزء كبير منهاكالحاجة لتقدير الذات، وتحقيق الانجازات والأنشطة الإبداعية إضافة إلى الرضا الوظيفي وتعزيز الانتماء للمؤسسة.

أما إذا أردنا الحديث عن أثر الجعالة في إحداث تطوير المؤسسة (الجاعل) من خلال **ما** يحقق نظام الحوافز فيمكنها تحقيق الأهداف في النقاط الآتية[3]:

---

[1] رافده الحريري، اتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية، دار اليازوري، عمان، الأردن، دط، 2017، ص86.

[2] سارة ابراهيم مرزوق، المرجع السابق، ص311.

[3] مجيد الكرخي، إدارة الموارد البشرية، دار مناهل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2014، ص202.

- زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء في المنظمة فزيادة ربحها.
- رفع مداخيل الموظفين وفق معايير أساسية ومجزية.
- الإقلال من التبذير في الإنفاق والوقت.
- ترشيد استخدام العمالة، واستقطاب الموظفين الجدد للعمل في المنظمة.
- زيادة مستوى الولاء والانتماء للمنظمة.
- المحافظة على الموظفين العاملين في المنظمة واستقرارهم، والإقلال من المشاكل الناشئة بين الموظفين.

2.على المستوي الاقتصادي: عرف التاريخ الإسلامي نماذج عن تشجيع الحركية العلمية تأليفا وابتكارا، فإن العديد من مكافآت الخلفاء لا تخرج من كونها جعالة وإن لم تسمى باسمها.

أما الحديث عن دورها في المساهمة في حوكمة الاقتصاد ليس جليا مقارنة بدورها المؤسسي، إلا فيما يتعلق بتشجيع البحث والتطور فيما يخص بعض الجوانب المتعلقة بحوكمة الاقتصاد منها:

أ. الأمن السيبراني.

ب. اقتصاد المعرفة.

ت. الاقتصاد الأخضر.

ث. آليات المراقبة والمحاسبة

ج. تشجيع البحث العلمي والابتكارات الحديدة، ودعم الإطارات والكفاءات.

ففي الأخير "فمهما اختلفت المسميات التي تتعامل بها (جعل أو مكافأة أو حوافز أو مخصصات) فإن ذلك دليل واضح على أهمية أسلوب الجعالة، لاسيما وأنه يسهم في زيادة الإنتاج والعمل وكفاءة العاملين والموظفين؛ لأنه يشعرهم أن أعمالهم تدر عليهم دخلا جيدا، يمكن زيادته عند زيادة الكفاءة"[1]، كما أن السياسات العامة القائمة على فكرة الجزاء والعقاب من خلال محاربة الفساد

[1] بتصرف: قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية، (البورصات)، دار رسلان لنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 01، 2006، ص180.

ودعم الكفاءات، هو ما يخلق التفافا جماهيريا نحو أي مشروع نهضوي، خصوصافي ظل وجود إرادة سياسية، وكما قيل: "إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن"

المطلب الثاني: عقد الجعالة والعمليات المالية والتجارية

أولا: عقد السمسرة

1. **مفهوم عقد السمسرة:** السمسرة مصدر سمسر وهي كلمة فارسية معربة، ويقصد بها التوسط بين البائع والمشتري، والسمسار هو: الذي يدخل بين البائع والمشتري متوسطا لإمضاء البيع، وهو المسمى الدلال، لأنه يدل المشتري على السلع أو المنفعة، ويدل البائع على الأثمان أو الأجرة[1].

عرف عقد السمسرة بأنه: عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين والتوسط في إبرامه لقاء أجر للسمسار.

والسمسار هو وكيل يكلفه أحد العاقدين التوسط لدى العاقد الآخر لإتمام صفقة بينهما بأجر بمقتضى اتفاق صريح أو اتفاق ضمني يستفاد من طبيعة عمله عند نجاح وساطته بإبرام عقد الصفقة على يديه، وقد يكون السمسار مكلفا من عميل واحد وقد يعمل لحساب العميلين في نفس الوقت وتسمى الأولى بالسمسرة البسيطة والثانية بالسمسرة المزدوجة.

وقد يحدث أن يقوم السمسار ببعض الإجراءات التمهيدية للعقد الذي يريده المتعاقدان واستخراج بعض المستندات أو صور منها وأن يقوم بتحرير العقد وإعداده، ثم يعرضه على الطرفين للتوقيع عليه، ويجوز أن يوقع السمسار على العقد بوصفه شاهدا أو لتأكيد وقوع السمسرة، ومهما كان الأسلوب الذي ينتهجه السمسار فإنه لا يكون طرفا في العقد"[2].

2. **أقوال الفقهاء:** أجاز الفقهاء هذه المسألة، لأن قيمة الثمن معلومة للسمسار قبل إبرام العقد، وذلك لأن أجر السمسار يُحدد بوضوح قبل أن يتولى عملية البيع، فلا جهالة فيه، كما أنها حصة نسبية معروفة من مبلغ محدد ومبين.

---

[1] صلاح الدين أحمد محمد عامر، أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتماني في الفقه الإسلامي، أطروحة: دكتوراة، كلية الشريعة والقانون (قسم الفقه المقارن) – جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)، العام الجامعي، 2012، ص292.

[2] ينظر: محمد عزمي البكري، موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد، دار محمود، القاهرة مصر، 2018، ج 01 .526 -524

وأما إذا لم يُحدد مقدار الثمن وأُحيل إلى سعر السوق، فقد اختلف الفقهاء في جوازها، على قولين:

– **القول الأول عدم الجواز:** ذهب الحنفية[1] والمالكية[2] والشافعية[3] إلى عدم جواز هذه المعاملة، لأنها تدخل في باب الإجارة، ويشترط في الإجارة أن تكون الأجرة معلومة مسبقا، وقد تتزايد الأجرة مع زيادة الثمن أو تنقص مع نقصه، مما يدخل العقد في باب الغرر ويجعله فاسدا، كذلك فالسمسار هنا يعمل لنفسه، والنبي ﷺ: "نهى عن قفيز الطحان"

– **القول الثاني الجواز:** أما الحنابلة فذهبوا إلى صحة هذه المعاملة، لأنها من باب الجعالة، وجهالة الجعل فيها لا تمنع التسليم فهي مغتفرة، قال ابن قدامة: "ويجوز أن يستأجر سمسارا يشتري له ثيابا... فإن عُيِّن العمل دون الزمان، فجعل له من كل ألف درهم شيئا معلوما، صح أيضا".[4]

ويُمكن تخريجها على المساقاة والمزارعة، فيجوز دفع الزرع إلى من يعمل فيه بسدس ما يخرج منه، لأنه إذا شاهده علمَه بالرؤية، وهي أعلى درجات العلم، أما حديث قفيز الطحان فهو ضعيف ولم يثبت[5]، فعليه يجوز –كما سبق ذكره– استئجار الطحان ليطحن القمح بجزء مما يطحن، والحصاد بجزء من المحصول، والسمسار بجزء من قيمة ما يبيعه، وكذلك تجوز عقود الامتياز المعاصرة مثل التنقيب على المعادن أو النفط، قياسا على المزارعة ببعض الزرع أو إجارة الأرض بجزء منه.

– **رأي الباحثين:** نلاحظ أن المفهوم العام للجعالة أوسع من مفهوم السمسرة، حيث يمكن القول إن كل سمسرة تعتبر جعالة، لكن ليس كل جعالة يمكن اعتبارها سمسرة، فهناك علاقة بينهما تتمثل في العموم والخصوص، حيث أن موارد الجعالة تشمل مجالات أوسع من موارد السمسرة.

---

[1] ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، مرجع سابق، ج6، ص45.

[2] حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج4، ص6.

[3] الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر، بيروت، دط، 1984، ج5، ص266.

[4] ابن قدامة، المغني، ج5، ص345.

[5] نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عسب الفحل وعن قفيز الطحان، رواه الدار قطني في سننه كتاب البيوع، ج3، ص468 قال صاحب الفيض القدير: قال في الميزان هذا الحديث منكر وهشام أبو كليب أحد رواته وهو غير معروف. عبد الرؤوف المناوي: زين الدين محمد بن تاج العارفين (ت 1031هـ) **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ط1 1356هـ، ج6، ص355.

وقد لاحظ الباحثان أن هذه المعاملة تتأرجح بين الإجارة والجعالة أو المشاركات، والراجح هو تفضيل شبه الجعالة على الإجارة، حتى لو تمت بلفظ الإجارة، وذلك بناء على قصد المتعاقدين إذ لا يستحق العامل الأجرة بمجرد مضي الزمن كما في الإجارة، بل بإتمام العمل كما في الجعالة، كما أن هناك حاجة معاصرة ماسة لها بفعل انتشارها بين الناس.

3.تطبيقات الجعالة المعاصرة في أعمال السمسرة:

تطبق الجعالة على السمسرة في الحالة التي يكون استحقاق الجعل فيها مشروطا بإبرام العقد الذي جرى التوسط من أجله[1].

ومن صور السمسرة التي تدخل في الجعالة ما إذا قال السمسار: إن بعت السلعة اليوم فلك ألف دينار وإن بعتها غدا فلك خمسمئة دينار أو قوله: إن بعتها فلك ألف دينار وإن لم تبعها فلك خمسمئة دينار، وقوله: بع السلعة فما زاد عن كذا دينار فهو لك.

ومن صور السمسرة أيضا ما يفعله ملاك العقارات من شقق أو مكاتب أو غيرها، فيوزعون أوصاف عقاراتهم على عدد من مكاتب تأجير العقارات ومن يأتي يستأجر فيستحق مبلغا مقطوعا أو نسبة من الأجرة.

وأيضا من يعلن عن حاجته لسلعة بأوصاف معينة عند أصحاب مكاتب للبيع أو مواقع الانترنت ومن يحتاج لهذه السلعة يتواصل مع الموقع أو المكتب، ومن ثم يجمع بينهما ويستحق الموقع الالكتروني أو مكاتب بيع السلع المبلغ المحدد من البائع أو المؤجر أو يستحق نسبة معينة من قيمة السلعة ونحو ذلك.

كذلك ما تفعله بعض الجهات من إعلانها عن حاجتها لسلعة أو خدمة معينة بأوصاف محددة وبقيمة معينة ومن يستطيع إيجاد جهة توفر تلك الخدمة أو السلعة.[2]

"فيستحق نسبة محددة من قيمة العقد أو مبلغا محددا، فتتسابق شركات السمسرة والوساطة ومن يستطيع إيجاد المطلوب يستحق الجعل المقرر في الصيغة المعلنة.

[1] المعايير الشرعية، مرجع سابق، ص430.

[2] أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، مرجع سابق، ص331.

وقد صدر قرار من مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا بشأن العمل في مجال السمسرة العقارية العمل في مجال السمسرة العقارية الأصل في أعمال السمسرة الحل ما دامت الأنشطة التي يتوسط في إبرام عقودها أنشطة مشروعة، ويغتفر اليسير التابع نظرا لعموم البلوى ومسيس الحاجة مع الحرص على توقي المحظور قدر الطاقة"[1].

ثانيا: تحصيل الديون

1.صورة هذا التطبيق الأساسية: في الحياة اليومية، يمكن أن يحدث هذا عندما يتوجه شخص – سواء كان فردا عاديا (شخص طبيعي) أو كيانا قانونيا مثل شركة أو مؤسسة (شخص اعتباري) – إلى آخر موثوق به، فيقول له بوضوح: "أنا وكلتك الآن، أو فوضتك، أو كلفتك، أو استأجرتك رسميا في مهمة تحصيل دين مستحق عليّ من فلان الفلاني (مثل عميل متخلف عن سداد فاتورة أو قرض)، ولك في المقابل ربع (أو أي نسبة محددة مثل 20% أو 30%) من كل المال الذي يتم تحصيله فعليا وتسليمه إليّ.

هذه الصورة ليست جديدة على الإطلاق، بل تشبه تماما المعاملات الزراعية والحرفية الشائعة في العصور الإسلامية المبكرة والمتوسطة، حيث كان يقول الإنسان لعامل آخر: "كلفتك بحصاد زرعي من الحقل، أو طحن حبي في الرحى، أو صرف تمر نخلي وتجفيفه، أو نسج غزلي إلى قماش، أو خياطة قماشي إلى ثياب، أو التقاط زيتوني من الشجر، أو عصر زيته لاستخراج الزيت النقي، مقابل حصة شائعة ومحددة من النتيجة النهائية– مثل النصف الكامل، أو الربع، أو العُشر (الزكوية)، أو أي نسبة أخرى متفق عليها طواعية، والفرق الوحيد هو السياق:هنا الدين المالي بدلا من المنتج الزراعي، لكن الأصل الشرعي واحد في الجعالة[2].

وكما تلاحظ هنا قد يكون الجعل على شكل حصة شائعة من الناتج، أي نسبة محددة من المبلغ الذي يتم تحصيله، لا مبلغا ثابتا معلوما، أما إذا كان الجعل معلوم القدر، مثل أن يقول لك: «أعطيك خمسين ألف دينار مقابل إنجاز هذا العمل»، ففي هذه الصورة لا خلاف بين العلماء في

[1] أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، مرجع سابق، ص332.

[2] المعايير الشرعية، ص430.

جواز الاتفاق على هذا العقد، سواء أ خُرِّج على باب الإجارة أو باب الجعالة، وذلك لأن الأجر فيه معلوم عند الطرفين من حيث القدر، فتُزال الجهالة التي يُتحجَّج بها في بعض الأحكام.

أما في مسألتنا التي نحن بصددها، حيث يكون الجعل حصة شائعة من المبلغ المحصل (ربع أو نصف أو نسبة محددة من الربح أو المبلغ)، فقد أدى ذلك إلى اختلاف بين الفقهاء في تكييف هذه المعاملة: فمنهم من خرجها على أنها من باب الإجارة، ومنهم من خرجها على أنها من باب الجعالة أو المشاركة، وكثرت في هذا الباب دراسات معاصرة تبين هذا الخلاف وتحاول التوفيق بينهم.

2. التأصيل الفقهي للمسألة: بناء على هذا انقسموا إلى اتجاهين رئيسين:

أ. **الاتجاه الأول:** ذهب إليه جمهور الفقهاء من الحنفية[1] والمالكية[2] والشافعية[3]، ورجَّحوا أن هذا العقد يكون إجارة فاسدة، وأيضا وكالة فاسدة في نظر بعض الشافعية، وذلك لكون الأجر فيه مجهولا بالنسبة لقيمة المبلغ الكلي المترتب على العمل، فيرى هؤلاء أن هذا النوع من الجعالة لا يخرج عن كونه إجارة غير صحيحة لاشتماله على الجهالة.

ب. **الاتجاه الثاني:** ذهب إليه الحنابلة[4] وبعض متأخري المالكية[5]، ورأوا جواز هذا النوع من الجعالة، وكيّفوه على أنه من باب الجعالة أو المشاركة، معتبرين أن الجهالة في المبلغ غير مؤثرة في مشروعية الجعالة لحاجة الناس إليها، وذكرت دراسات معاصرة أن هذا التوجه يمكّن من تكييف كثير من المعاملات المالية الحديثة على أنموذج الجعالة بما يرضاه من الضوابط.

قال عليش: "وَالْمُجَاعَلَةُ عَلَى اقْتِضَاءِ الدَّيْنِ بِجُزْءٍ مَا يقْتَضِيهِ مَنعَهَا أَشْهَبُ وَالْأَظْهَرُ جَوَازُهَا، إذْ لَا فرْقَ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ فِي الْعَنَاءِ فِي اقْتِضَائِهِ، وَأَمَّا الْحَصَادُ وَالْجِدَادُ فَلَا خِلَافَ بينهُمْ فِي جَوَازِ الْمُجَاعَلَةِ فِيهِ بِجُزْءٍ مِنْهُ بِأَنْ يقُولَ: جُدَّ مِنْ نَخْلِي مَا شِئْت أَوْ أُحْصُدْ مِنْ زَرْعِي مَا شِئْت، وَلَك مِنْ كُلِّ مَا تَحْصُدُهُ أَوْ تَجُدُّهُ ثلُثُهُ مَثَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا يلْزَمُ وَاحِدًا مِنهُمَا".

---

[1] الكاساني، البدائع، مرجع سابق، ج4، ص193.

[2] عليش، منح الجليل، مرجع سابق، ج4، ص3.

[3] الرملي، نهاية المحتاج، مرجع سابق، ج5، ص268.

[4] البهوتي: كشف القناع، مرجع سابق، ج3، ص553.

[5] عليش، منح الجليل، مرجع سابق، ج8، ص60.

وقال التسولي: "وَمِمَّا يجوز فِيهِ الْجعل مَعَ جهل الْعِوَض أَيْضا قَوْله: اقتض ديني وَمَا اقتضيت فلك نصفه، أَو القط زيتوني وَمَا لقطت فلك نصفه، وجذ من نخلي مَا شِئْت، أَو احصد من زرعي مَا شِئْت وَلَك نصف مَا تحصد أَو تجذ، فَإِن ذَلِك كُله جعَالَة وَله التّرْك مَتى شَاءَ"[1].

أما الحنابلة، ولا سيما المتأخرون منهم، فلهم في تخريج هذه المسألة مساران مختلفان نعرضهما هنا:

- **الطريق الأول: الجعالة الشرعية المطلقة:** يرى بعض الحنابلة أن هذا العقد يخرج بأكمله على باب الجعالة، حيث يجوز أن يكون الجعل مجهولا جهالة غير مانعة من التسليم، طالما حصل العامل على جزء شائع من الناتج بعد إنجاز العمل، فمثل قول قائد الجيش: "من دل على حصن فله ثلث ما فيه"، أو قول النبي ﷺ لأصحابه في غزوة حنين: "من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه"، يدل على جواز الجعالة بجزء شائع دون تحديد مبلغ ثابت، هذا الطريق يُعززه الحديث الوارد عن النبي ﷺ عندما كان يرسل عماله لقبض الصدقات ويمنحهم "عمالة" (جعلا على ذلك، فطلب منه ابنا عمه الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث منه: "لو بعثتنا على هذه الصدقات، فنؤدي إليك كما يؤدي الناس، ونصيب كما يصيبون"[2] – وهذا يؤكد جواز الجعالة بجزء شائع.

- **الطريق الثاني: الجعالة كحاجة ملحة وشبيهة بالمضاربة:** يدعم هذا التوجه أن حاجة الناس قد تدفع إلى عقد الجعالة لرد مال ضائع، أو عمل لا يستطيع الجاعل إنجازه ولا يجد من يتطوع به، ولا تصح الإجارة عليه لجهالته، لذلك يجوز شرعا للحاجة، مشابها المضاربة، حيث الأصل في المضاربة عدم الجواز بالقياس لجهالة العمل والربح، لكنها أجيزت بالسنة النبوية للحاجة، والدراسات المعاصرة تؤكد أن الحنابلة يرون في الجعالة حلا عمليا للحالات المجهولة، مع تأكيد أن الجهالة لا تمنع إذا كانت في الناتج لا في الأصل.

---

[1] التسولي: علي بن عبد السلام، البهجة في شرح التحفة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998، ج2، ص311.

[2] مسلم، رقم 1072، كتاب الزكاة باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة.

يقول الرملـي: "وَلِأَنَّ الْحَاجَـةَ تَدْعُو إلَيهَا فِـي رَدِّ ضَـالَّةٍ وَآبِقٍ وَعَمَلٍ لَا يقْدِرُ عَلَيْـهِ وَلَا يَجِدُ مَنْ يتَطَوَّعُ بِهِ، وَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ عَلَيْهِ لِلْجَهَالَةِ فَجَازَتْ كَالْإِجَارَةِ وَالْقِرَاضِ"[1].

وهذا ما اختارته مجلة الأحكام الشرعية على مذهب أحمد، فقد نصت المادة 1201 علـى الآتـي: "يصـح التوكيـل بـلا جعـل، وبجعـل معلـوم، أيامـا معلومـة، ولـوبجزء شـائع مـن الـثمن أو الأجـرة أو المقبوض، مثلا لو وكله في بيع أمواله أو تأجير أملاكه، أو قبض حقوقه، على أن يكون له عشرة في كل مئة من الّحاصل، صح، واستحق الوكيل ذلك، أما إذا جهل الجعل لزم أجر المثل"[2].

قال ابن تيمية:"ومَن وكَّل رجلًا في تحصيلِ أموالِه، والتحدثِ فيها بالعشرِ، أو وكَّلَه مطلقًا على الوجهِ المعتادِ الذي يقتضـي في العرفِ أنَّ لـه العشرَ: فلـه ذلك، فإنـه يستحِقُّ العشرَ بشرطٍ لفظـيٍّ أو عرفـيٍّ، وهذا كاستئجارِ الأرضِ للزرعِ بجزءٍ من زرعِها، وهـي مسألةُ قفيزِ الطحَّانِ، ومَن نقل النهـى عن أحمد فقد أخطأ، واستيفاء المال بجزءشائع منه جائز في أظهر قولي العلماء"[3].

وقال ابن قيم الجوزية:"ولو كان له على رجلٍ مالٌ، فقال لرجل: اقْبِضْـه منه، ولك رُبُعه، أو ثلثه أو قـال: إن قبضـته منـه فلك منـه الربـعُ أو الثلـث، فهـو جـائز، وكذلك لـو غُصِـبَتْ منـه عَيْنٌ، فقـال لرجل: خَلّصها لي، ولك نصفُها، جاز أيضًا، ولو غرق متاعه في البحر، فقال لرجل: ما خَلّصتَه منه فلك نصفُه أو ربعه، جاز، ولو أبَقَ عبده، فقال لرجل أو قال: من رَدّه عليّ فله فيه نصفه أو ربعه أو شَرَدَتْ دابَّته، فقال ذلك؛ صحّ ذلك كله"[4].

– **رأي الباحثين:** يميل الباحثـان إلـى الرأي الثـاني، وهـو الأقوى إذ يُفضّـل تخـريج هذه المسألة علـى قاعدة المشاركات أو الجعالة، لا على الإجارة، لأنها أشبه بها، ففي الإجارة الشيء الأساسي هو عمل محدد ومعروف، وأجرة مؤكدة تستحق فقط بمرور الزمن، أما هنا فالغرض هو المال المراد تحصيله

---

[1] الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، دط، 1984، ج5، ص465.

[2] أحمد بن عبد الله القاري، مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب ابراهيم أبو سلمان– محمد ابراهيم أحمد علي، مطبوعات Publications، ط1، 1981، ص386.

[3] البعلي: محمد بن علي بن محمد اليونيني، مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية، تحقيق: عبد العزيز بن عدنان العيدان، أنس بن عادل اليتامى، ركائز للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2019، ج2، ص67.

[4] ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب، إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عطاءات العلم الرياض، ط3، 2019، ج2، ص724–725.

ولا نحتاج لمعرفة تفاصيل العمل مسبقا، والأجرة هي حصة من المال الذي يُحصل عليه فعليا، ولا تُدفع إلا بعد إنجاز العمل كاملا، لا بمجرد مرور الوقت، لذا لا يمكن اعتبارها إجارة أصلا. حتى لو تم عقدها بصيغة "الإجارة" أو غيرها لا ضرر، فالقصد يغلب على اللفظ إذا تعارضا، ويمكن تصنيفها ضمن الاستثناءات التي أقرها الفقهاء الأربعة الذين ذكروا سابقا.

أما إذا رأيناها كمشاركة، فبالنظر إلى النوايا: هذه المعاملة ليست مجرد استئجار جهد عامل مقابل أجر ثابت كالإجارة، بل هو نماء ينشأ من دمج فائدة الممتلكات مع جهد الجسد، فكلا الطرفين – الدائن والعامل – يهدفان إلى ما ينتج عن هذا الاجتماع، فهي مطابقة لعقود المزارعة والمساقاة في درجة الجهالة (بل أعظم هنا)، وهذه الجهالة نادرا ما تسبب خلافات، خاصة أن الناس اعتادوا على مثل هذه الصفقات، وهي تخدم احتياجاتهم وتُزيل عنهم الكرب.

ثالثا: عقود التوريد:

1.مفهوم عقد التوريد: اتفاق يتعهد فيه أحد الطرفين بأن يورد إلى الآخر سلعا موصوفة، على دفعة واحدة، أو عدة دفعات، في مقابل ثمن محدد، غالبا ما يكون مقسطًا على أقساط، بحيث يدفع قسط من الثمن كلما تم قبض قسط من المبيع

وعقد التوريد قد يكون محليا أو دوليا، أي قد يتم بين منشأتين في بلد واحد، أو في بلدين مختلفين، فهو لا يعني بالضرورة أنه عقد متعلق بالاستيراد والتصدير، وإن سمي البائع موردا... والمشتري موردا له[1].

2.أغراض عقد التوريد: يهدف المشتري في عقد التوريد، إلى ضمان حصوله على المواد أو السلع المطلوبة، في الآجال المتفق عليها، للاستفادة منها في أعمال تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية، وهو بذلك يقلل من نفقات التخزين، ومخاطره، بالنسبة للسلع أو المواد السريعة التلف، أو ذات المدة المحددة، بسبب عمرها أو تقليعتها (موضتها)، أو التي يراد أن تكون طازجة قدر الإمكان.

---

[1] رفيق يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ط01، دس، ص88.

ويهدف البائع في عقد التوريد، إلى تلبية طلبات هؤلاء المشترين، من طريق الأعمال التجارية الهادفة إلى الربح. وهو بذلك يقلل منمخاطر كساد بضاعته، لأنه ينتجها بعد أن يتعاقد عليها.

وإذا كان الثمن محددا سلفا، عند العقد، فإن المشتري يعرف مسبقا ثمن الشراء، ويحدد تكاليفه وأثمان منتجاته، والبائع يعرف مسبقا ثمن البيع، ويحدد إيراداته

أما إذا كان الثمن حسب السوق، فإن فائدة العقد تقتصر على اطمئنان كل من البائع والمشتري إلى مطلوبه، في الآجال المضروبة.[1]

3. **الجعالة وعقد التوريد:** "يعلن صاحب العمل عن حاجته لسلعة محددة بأوصاف خاصة أو حاجته لخدمة معينة كتوفير الكهرباء أو الماء أو الاتصالات بمبلغ محدد وفق أوصاف معينة، فمن يأتي له بجهة تبيع تلك السلعة أو توفر هذه الخدمة بالأوصاف الخاصة فيستحق مبلغا محددا أو نسبة معينة يوضحها صاحب العمل في الصيغة المعلنة".[2]

رابعا: الحصول على التمويل (الحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة)

يقصد بطلب التسهيلات التمويلية المشروعة قيام شخص يُسمى العامل أو الوسيط ببعض الإجراءات أو الأعمال التي تدفع البنك أو المؤسسة المالية إلى الموافقة على منح تمويل لشخص آخر يُسمى "الجاعل" أو طالب التمويل، ومن المهم معرفة أنه يجوز شرعا دفع أجر أو عمولة مقابل الحصول على هذه التسهيلات، بشرط أن يكون أصل التمويل الذي تم الحصول عليه حلالا ومشروعا.

من أمثلة هذه التسهيلات المشروعة التي يجوز السعي للحصول عليها بأجر: البيع بالمرابحة مع تأجيل سداد الثمن، أو عقد الإيجار مع تأجيل دفع الأجرة، أو الإقراض بدون فائدة (قرض حسن)، أو إصدار خطاب ضمان لصالح العميل، أو فتح اعتماد مستندي لاستيراد بضائع، لكن مع

[1] رفيق يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، ص89.

[2] أحمد عرفة أحمد يوسف، التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة، ص332.

التحذير من استخدام هذه الصيغ الشرعية كغطاء أو ذريعة للوصول إلى قروض ربوية محرمة، سواء كان ذلك بالاتفاق المسبق، أو حسب العرف الفاسد، أو بالتواطؤ بين البنوك والوسطاء[1].

من الجميل أن نجد أن هذه المسألة ليست جديدة تماما في الفقه الإسلامي، بل نجد لها شبها عند فقهائنا القدامى، ففي كتاب "الحاوي الكبير" نُقل عن الإمام أحمد بن حنبل جواز مسألة قريبة من هذا، حيث قال: "وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِغَيْرِهِ: أَقْرِضْ لِي مِائَةَ دِرْهَمٍ وَلَكَ عَلَيَّ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ فَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ إِسْحَاقُ وَأَجَازَهُ أَحْمَدُ، وَهُوَ عِنْدَنَا يَجْرِي مَجْرَى الْجَعَالَةِ وَلَا بَأْسَ بِهِ"[2].

وهذا يعني أن من يقوم ببذل وساطته أو جهده للحصول على قرض للغير، يستحق أجرا على وساطته، طالما أن الأجر ليس مرتبطا بالقرض نفسه بشكل ربوي.

كما أوضح العلامة البهوتي شرطا دقيقا فقال: "ولو جعل إنسان لآخر جعلا على اقتراضه له بجاهه لإخوانه؛ جاز لأنه في مقابلة ما يبذله من جاهه فقط لا إن جَعَل له جُعْلا على ضمانه له فلا يجوز؛ لأنه ضامن، فيلزمه الدَّين، وإن أدَّاه وجب له على المضمون عنه، فصار كالقرض فإذا أخذ عوضا في القرض، صار القرض جارّا للمنفعة؛ فلم يجز"[3].

والشرط الأساسي هنا أن يكون دور الوسيط مجرد بذل الجاه أو السعي، أما إذا كان الوسيط هو نفسه الكفيل أو الضامن للقرض، فلا يجوز له أخذ أجر على ذلك، لأن عقد الكفالة هو عقد إرفاق ومعاونة لا يجوز فيه أخذ عمولة.

خامسا: عقد الجعالة وعمليات العمل الرقمي والمنصّات الإلكترونية:

يساهم عقد الجعالة في تعزيز عمليات التسويق سواء كان التسويق مباشر (من المنتج إلى المستهلك مباشرة) من أجل تحفيز المستهلك والاستجابة الفورية للحوافز التجارية، أو التسويق بالوسطاء من أجل دفع الوسيط لمزيد من النشاط لتحقيق أكبر نسبة من المبيعات.

---

[1] المعايير الشرعية، ص430.

[2] الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، الحاوي الكبير، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض- الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1999، ج5، 358.

[3] البهوتي: منصور بن يونس، كشاف القناع عن الإقناع، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط1، 2008، ج8، ص146.

فتطور أساليب النشاط التجاري والمالي خصوصا مع ظهور المنصات الرقمية، التي صارت فضاء كبير لعمليات التبادل (سلع، خدمات، أسهم، سندات، نقل للمعلومات)، والاستفادة منها قدر الامكان، سواء من ناحية التعاملات التجارية والإشهار، والخدمات الرقمية، وسهولة الوصول إلى المستهلك، مع زوال القيود الجغرافية.

ويمكن للجعالة أن تؤدي دورا مهما في الفضاءات الرقمية، لن يختلف عما هو موجود في الأسواق التقليدية، لكن مع مراعاة خصوصية المعاملات الالكترونية، من قواعد وضوابط وآليات حماية، من أجل ضمان جدية العقود، وحماية حقوق المتعاقدين.

1.المزادات الالكترونية وكيفية إجراءها

تشبه المزادات الإلكترونية[1]، تلك التي تجرى في الأسواق التقليدية من حيث محتواها، إذ تضم مئات السلع والبضائع المتنوعة من جميع أنحاء العالم، لكنها تختلف في شكلها وآلية إدارتها عن المزادات التقليدية المعروفة.

يبدأ إجراء المزادات الإلكترونية بزيارة البائع أو المشتري لمواقع متخصصة مثل Ebay.com أو Amazon.com أو Yahoo.com، أو عبر محركات بحث مثل Didfincl.com أو Bidxs.com، حيث تصنف السلع (كالسيارات والأجهزة والتحف) في قوائم منظمة. يضغط المستخدم على السلعة المرغوبة لعرض تفاصيلها مثل المواصفات، السعر الحالي، الحد الأدنى للمزايدة، ومدة المزاد (عادة 7–10 أيام)، ثم يسجل حسابه (قد يتطلب رسوما) لبدء المزايدة بعد الاطلاع على أعلى عرض ووقت الإغلاق. تشتد المنافسة في الدقائق الأخيرة، ويفوز صاحب أعلى سعر، فيبلغ عبر البريد الإلكتروني للاتفاق على الدفع مع البائع.[2]

[1] حقيقة بيع المزايدة أن يسلم البائع سلعته إلى الدلال للنداء عليها، فمن يقدم أعلى ثمن يلتزم بشرائه إن رضي المالك، وله حق الرفض أو طلب زيادة في السعر.

[2] سلطان الهاشمي، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي –دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية–، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1432هـ، ص349.

أ. صورة هذا التطبيق:

أن يتعاقد موقع المزادات الإلكتروني مع البائعين الذين يعرضون منتجاتهم على المنصة، أو مع الراغبين في الشراء، فيسمح لهم بمعاينة السلع مقابل رسوم محددة، كما يفرض رسوما إضافية على القيمة النهائية بعد بيع السلعة بشكل نهائي، وتحسب هذه الرسوم كنسبة مئوية متفق عليها من السعر النهائي للسلعة، ويلاحظ أن رسوم القيمة النهائية لا تطبَّق في حال عدم وجود عروض على السلعة وعدم بلوغها السعر المطلوب، وبما أن السعر النهائي غير معلوم مسبقا، فإن ذلك يحدث جهالة في الأجرة، فما حكم الشرع في رسوم القيمة النهائية التي تفرضها مواقع المزادات الإلكترونية؟[1].

ب. تكييف المعاملة

في الواقع هذه المعاملة تخضع لتكييفين أساسيين: الإجارة والجعالة، وعليها ينطبق الخلاف الذي سبق شرحه بالتفصيل، والراجح فيها -والله أعلم- أنها جعالة مشروعة، كما يمكن الاستئناس بجوازها من مشروعية عدم معلومية الجعل عند الضرورة أو الحاجة، بناء على الاستثناءات التي أقرها فقهاء المذاهب الأربعة والتي ذكرت سابقا.

2. تعدين عملة البيتكوين:

أ. مفهوم عملة البيتكوين: هي وحدة رقمية مشفرة ذات قيمة مالية مستقلة، غير مرتبطة بأي عملة أخرى، ومخترعها مجهول، تُدار من قبل مستخدميها دون وسيط أو سلطة مركزية، عبر الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب والأجهزة الذكية، ويتم إصدارها عبر "التعدين" بكمية محدودة تصل إلى 21 مليون وحدة فقط، تؤدي وظائف النقود الورقية كاملة، وقد اعترفت بها قوانين بعض الدول.

لفظ "التعدين" مجازي، ويقصد به استخراج البيتكوين من تطبيقات مبنية على تقنية "البلوك تشين" (سلسلة الكتل)، التي اخترعها هابر وستورنت عام 1991م، هي قاعدة بيانات موزعة تدار كقائمة متزايدة من "الكتل"، تحتوي كل كتلة على طابع زمني ورابط للكتلة السابقة، مما يحمي البيانات من التعديل، وبفضل تصميمها، يصبح تعديل المعلومات المخزنة مستحيلا عمليا، مما يجعلها تقنية متطورة للتوثيق الإلكتروني وأمن المعلومات، وقد يكون كسرها مستحيلا بالتقنيات الحالية.

---

[1] سلطان الهاشمي، التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي -دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية-، ص385.

أما عملية التعدين، فتتطلب جهدا في البرمجة والرياضيات، وأجهزة حواسيب متقدمة تستهلك طاقة كبيرة، قد تنجح وقد تفشل، ويتم الحصول على وحدات البتكوين كل 10 دقائق تقريبا إذا كانت عملية التعدين ناجحة حتى نفاد الكمية المحددة (21 مليون وحدة)، هذا التحديد يمنع انخفاض قيمتها بسبب الإفراط في الإنتاج، كما في العملات الورقية.

فتعدين البيتكوين يعتمد على آلية إجماع تعرف باسم إثبات العمل، تتطلب هذه الآلية من المعدنين التنافس في حل مشكلات رياضية تتطلب قوة حوسبة كبيرة، أول معدن يحل المشكلة يحصل على الحق في إضافة كتلة جديدة إلى البلوك تشين والحصول على المكافآت المرتبطة بها.

ج. تكييف المعاملة: يمكن تشبيهه بـ "الجعالة" إذا وضعت ضوابط شرعية، مما يفتح الباب للمزيد من البحث والدراسة حول مشروعية البيتكوين والعملات الرقمية الأخرى، وآليات إستخدامها.

المطلب الثالث: عقد الجعالة والمؤسسات المالية والمصرفية:

أولا: الجعالة والمصرف الإسلامي

من المعروف "أن البنك في الاقتصاد الإسلامي هو بنك استثمار في المقام الأول، وليس بنك ائتمان مقرضا ومقترضا، ومجالات وصور استثمار الأموال المتاحة لدى البنك عديدة، وكذلك الحال في جانب ما يحصل عليه من أموال وإيداعات والبنك –في أي نظام اقتصادي– هو في الأصل قائم على تمويل الغير من المستثمرين وأصحاب الأعمال، ومن جهة أخرى فهو أيضا قائم في الأصل على استقبال وتلقي أموال الغير بهدف تثميرها وتوظيفها لأصحابها"[1].

وسبب التركيز على دور المصرف في" الوساطة بين الطرفين، فبدلا عن أن يذهب رجال الأعمال إلى المودعين يفتشون عنهم واحدا بعد آخر، ويحاولون الاتفاق معهم، يقوم البنك بتجميع أموال هؤلاء المودعين، ويتيح لرجال الأعمال أن يراجعوه ويتفقوا معه مباشرة على استثمار أي مبلغ تتوفر القرائن على إمكان استثماره بشكل ناجح، وهذه الوساطة التي يمارسها البنك تعتبر خدمة محترمة يقدمها البنك لرجال الأعمال ومن حقه أن يطلب مكافأة عليها على أساس الجعالة"[2].

---

[1] شوقي أحمد دنيا الجعالة والاستصناع تحليل فقهي اقتصادي، مرجع سابق، ص21.

[2] محمد باقر الصدر، البنك اللاربوي في الإسلام، الناشر مكتبة جامع النقي العامة، طبع المكتبة العصرية، الكويت، دط، 1969، ص41.

1.البنك عامل في عقد الجعالة: من الملاحظ أن مجالات استخدام عقد الجعالة – باعتبار البنك عاملا – كثيرة خاصة إذا ما أدخلنا الخدمات المصرفية التي يقوم بها البنك لعملائه من تحصيل الأوراق التجارية والمالية نظير عمولات معينة، هي في حقيقتها جعل يضاف إلى ذلك أنه في بعض الحالات، يمكن أن تكيف علاقة البنك بأصحاب الودائع لديه على أنه وسيط بينهم وبين المستثمرين بأجر في شكل جعالة، فالبنك يحصل على تلك الأموال لتوظيفها وتثميرها عن طريق المستثمرين نظير جعل معين.

معنى هذا أنه يمكن لعقد الجعالة أن يكون له حضوره فيما يؤديه المصرف من خدمات مصرفية، كذلك عند حصوله على الأموال والإيداعات...، وتحصيل بعض الديوان، والوساطة في الحصول على القروض والاستثمارات...، وإذا قلنا بجواز إعادة الجعالة أو جعالة الجعالة[1]، بمعنى أن يتفق شخص مع آخر على الجعالة، ثم يقوم العامل بالاتفاق مع شخص ثالث على الجعالة على ذلك الشيء مستفيدا بما قد يحققه من فرق بين الجعالتين على غرار إعادة الإجارة، والتي أجازها جمهور العلماء، فإن أمام البنك في تلك الحالة الاستفادة من عقد الجعالة دون أن يتحمل مصاعب ومتطلبات قيامه بنفسه بالعمل، وخاصة أنه لا يشترط أن يكون المنفذ الفعلي للجعالة هو العامل، وذلك بإعادة التعاقد مع جهة منفذة على سبيل الجعالة، كما أنه في ضوء مشروعية أن يكون الجعل جزءا من الإنتاج أو جزءا من المال المفقود أو الضائع أو المتنازع عليه، ومعنى ذلك أن البنك والجاعل سوف يصبحان شريكين في هذا المال، في تلك الحالة يمكن أن تنتهي هذه الشركة بالتمليك للجاعل في ظل ترتيبات معينة يمكن التعرف عليها في مباحث الشركة المنتهية بالتمليك.[2]

2.البنك جاعل في عقد الجعالة: للبنك أن يستثمر ما لديه من أموال أو بعضها من خلال القيام بأعمال يعهد لغيره القيام بها من خلال صيغ عديدة منها صيغة الجعالة، وفي تلك الحالة يكون البنك الطرف الأول في الجعالة (الجاعل)، وقد تبين لنا من خلال الحديث في فقه الجعالة أنه يمكن أن يكون الجاعل غير مالك المحل[3].

---

[1] أشار هنا إلى الجعالة الموازية، ربما ذلك عائد أن مصطلح العقود الموازية لم يتبلور بعد.

[2] شوقي أحمد دنيا، أحمد دنيا الجعالة والاستصناع تحليل فقهي اقتصادي، مرجع سابق، ص21-22- 23.

[3] المرجع نفسه، ص23.

فللجعالة مجالات اقتصادية واسعة، "يمكن للبنوك الإسلامية أن تستثمرها وتنميها، ومن أهم هذه المجالات: مجال التنقيب عن النفط الذي يعد مصدر ثروة وقوة للبلدان الإسلامية، ويمكن النظر إلى موضوع النفط بجدية أكثر، حين تعرض أسواق المال أسعار النفط التي باتت ترتفع يوما بعد يوم لتزيد من تأثير هذه المادة على الأسعار السائدة في الأسواق المالية.

أضف إلى ذلك استخراج المعادن النفيسة على اختلاف أنواعها ومسمياتها، وكذلك الإسهام في بناء الدور والمجمعات السكنية والمؤسسات الخدمية وعبر صيغة المكافأة أو الحوافز ومن خلال مجموعة من المشاريع الإنمائية، يمكن إيجاد العديد من فرص العمل والاستثمار التي تخدم شرائح المجتمع كافة لتكون بذلك صيغة الجعالة مساهمة مصرفية حقيقية تقدمها المصارف والبنوك الإسلامية....

أضف إلى ذلك إمكانية تنشيط الجانب التعليمي، وذلك عن طريق تشجيع براءات الاختراع ومكافأة المتميزين من الباحثين والدارسين من أجل مسايرة التطور العلمي والتقني، فيسهم المصرف بتشجيع هذه الفئات عن طريق جعل مخصصات تمنح مقابل براءة اختراع يقدمها الباحث للمصرف ومن ثم يقوم المصرف بتنفيذها في الجانب العلمي من خلال بيعها للمصانع الإنتاجية أو المؤسسات الخدمية والإعلامية[1].

ثانيا: الجعالة وصناديق الاستثمار

1.مفهوم صناديق الاستثمار: تتعدد أنواع صناديق الاستثمار، ويحدد تعريفها حسب طبيعة نوع النشاط الاقتصادي الممارس، ويمكن تعريف صندوق الاستثمار الذي ينشط في مجال الأوراق المالية على أنه "مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي للأوراق المالية، عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين وبصفة خاصة من صغارهم، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة، بهدف تحقيق المنفعة لمؤسسها، وللمستثمرين، وللاقتصاد القومي ككل"[2].

---

[1] قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية، دط، 2009، ص179.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية: إدارة –تحليل– تقييم، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، دط، 2017، ص53.

2.أنواع الصناديق الاستثمارية الإسلامية: يمكن تقسيم صناديق الاستثمار حسب طبيعة النشاط الممارس إلى عدت صناديق نذكر منها[1]:

أ. صناديق الأسهم الإسلامية: ويقوم مبدأ هذا الصندوق على:

- اختيار الشركات التي يكون أساس نشاطها مباحاً.
- أن يحسب المدير ما دخل على الشركات التي تكون أسهمها في الصندوق من إيرادات محرمة مثل الفوائد المصرفية، ثم يقوم باستبعادها من الدخل الذي يحصل عليه المستثمر في الصندوق.
- أن يتقيد بشروط صحة البيع، وأن يتقيد بشروط الصرف في حالة النقود.

ب. صناديق السلع: ويكون نشاطها الأساسي شراء السلع بالنقد ثم بيعها بالآجل، واتجهت هذه الصناديق إلى أسواق السلع الدولية نظراً لتطور أسواق السلع الدولية) ووجود جهات متخصصة...، في تنفيذ عمليات الصندوق بأجر ويقصد هنا بالسلع تلك التي يكون لها أسواق بورصة منظمة مثلا الألومونيوم والنحاس والبترول، ويقتصر التعامل بالسلع المباحة، والتي يجوز شراؤها بالنقد وبيعها بالآجل، ويستثنى من ذلك الذهب والفضة.)، وقد تعمل صناديق السلع بصيغة البيع الآجل أو المرابحة أوالسلم.

ت. صناديق التأجير وعقد الإجارة هو عقد محله منافع أصل قادر على توليد هذه المنافع كالسكن بالنسبة للمنزل والنقل بالنسبة للسيارة، إذن فهو عقد بيع للمنافع، ويعتمد عمل صناديق التأجير على امتلاك الصندوق الأصول المؤجرة مثل المعدات والسيارات والعقار.

1.تكييف العلاقة بين مدير الاستثمار والمساهمين: فتكييف "العلاقة شرعا بين مدير الاستثمار والمساهمين، على أساس عقد الجعالة، بحيث يطلب المساهمون من مدير الاستثمار إدارة الأوراق المالية بالبيع والشراء لتحقيق أرباح رأسمالية وعوائد دورية للمساهمين (أصحاب الوحدات الاستثمارية) مقابل جعل يستحقه إذا حقق هدفا معينا، مثلا تحقيق أرباح رأسمالية بمبلغ معين، وما زاد عن هذا

---

1 محمد الفاتح محمود المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، الأكاديمية العلمية للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2018، 343-344.

المبلغ فهو له، أو تحقيق عائد دوري معين وما زاد عن هذا المبلغ شهريا، فهو لمدير الاستثمار، وهذا من شأنه أن يحفزه على تحقيق الأرباح، وابتكار فرص استثمارية جديدة وإدارة الأوراق المالية بكفاءة أكثر، حتى يستحق أكبر جعل ممكن، وهو الفائض عن الرقم المحدد له مسبقا.

وإذا لم يحقق مدير الاستثمار هذا الرقم المحدد فلا جعل له، لأنه لم يحقق النتيجة المطلوبة وقد يحدد له راتبا شهريا بالإضافة إلى جعل معين إذا زادت الأرباح عن رقم معين، حتى يشجعه ذلك على العمل بكفاءة"[1].

2.تطبيق عقد الجعالة في الصناديق الاستثمارية الإسلامية: سيتم تطبيق الجعالة في الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وفقا لدورين يقوم بهما المصرف الإسلامي[2]:

أ. دور المصرف الإسلامي "كعاملفي الصناديق الاستثمارية: فقد يأخذ المصرف الإسلامي دور مدير المحفظة المالية في الصندوق الاستثماري، حيث يقوم ببيع الأوراق المالية وشرائها والاستفادة من فروقات الأسعار، والحصول على أرباح توزع على أصحاب الوحدات الاستثمارية.

وقد يشترط أصحاب الوحدات الاستثمارية على المصرف مثلا، أنه إذا حقق ربحا بنسبة معينة فله جعل معين، وهذا من باب الحافز، لتحقيق أرباحبالنسبة للمصرف الإسلامي، فيحصل المصرف على أجرة لإدارته للمحفظة الاستثمارية، وعلى جعل إذا حقق حجما معينا من الأرباح.

ب. دور المصرف بوصفه جاعلا في الصناديق الاستثمارية الإسلامية: فقد يخصص المصرف جعلا معينا لمدير الاستثمار في صندوق استثماري معين، إذا قام بتحقيق أرباح بنسبة معينة، أو مبلغ معين، ويكون المصرف الإسلامي في هذه الحالة من يدفع الجعل.

وقد تكون وفقا للصيغة الآتية: حقق لي أرباح 10% مثلا والباقي لك، وهذا يعتبر جعلا أيضا.

ثالثا: مقترح إنشاء صندوق استثماري وفق صيغة الجعالة: (صندوق الجعالة الاستثماري):

وهذا المقترح قائم على أساس الاستثمار بخدمات ومنافع، تحقق عائدا دوريا للمستثمرين، وذلك بتجميع المدخرات من المستثمرين ثم شراء وتمليك الصندوق لمحلات تجارية، وسيارات أجرة وحافلات

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، التمويل والاستثمار في الإسلام، ص344.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية، مرجع سابق، ص109- 110.

أجرة، ويقوم بعرضها للضمان، بحيث يأخذ الشخص المحل التجاري مثلا، مقابل دفع ضمان 300 دينارا مثلا للعامل (التاجر) وفق عقد الجعالة بالصيغة الآتية: "حقق لي ضمانا للمحل التجاري 300 دينارا شهريا ولك الباقي"، وكذا مع سائق سيارة الأجرة، أو حافلة الأجرة: "حقق لي ضمان للسيارة 30 دينارا يوميا ولك الباقي"[1]، وبذلك يضمن الصندوق عائدا ثابتا للمستثمرين أصحاب الوحدات الاستثمارية.

وتعتبر هذه الطريقة حافزا مهما للتجار والسائقين، لتحقيق أرباح عالية، لأن الفائض عن قيمة الضمان سيكون ربحا للعامل نفسه وهو بمثابة الجعل له، مما يحفزهم على العمل والاستثمار والابتكار لتحقيق مبلغ الضمان وأكثر.

والدليل على هذا المقترح، القاعدة الضابطة للعوض في الجعالة، وهي: ما جاز أن يكون عوضا في الإجارة جاز أن يكون عوضا في الجعالة، وهنا العمل مظنون غير معلوم، فقد يحقق المجعول له هذا المبلغ وقد لا يحققه[2].

رابعا: مقترح الصندوق الإنتاجي: ويهدف الصندوق إلى تمويل المشاريع الإنتاجية للأعضاء المشتركين في الصندوق، سواء للمشاريع القائمة أو للمشاريع الجديدة.

1.الصورة الأولى[3]:

أ. يقوم المصرف بالإعلان عن افتتاح الصندوق الإنتاجي للراغبين بالاشتراك.

ب. يبدأ المصرف بجمع الاشتراكات الشهرية من الراغبين بالاشتراك.

ج. تكون الاشتراكات عبارة عن أقساط شهرية رمزية قد لا تزيد عن عشرين دينارا مثلا

د. تسمى هذه الاشتراكات "حصص".

هـ. يخصص هذا الصندوق، لتمويل المشاريع الإنتاجية للأعضاء فقط.

---

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية، مرجع سابق، ص110.

[2] المرجع نفسه، ص111.

[3] المرجع نفسه، ص111-112.

و. للمشترك الحق في الحصول على التمويل من الصندوق لفتح مشروع إنتاجي جديد أو تطوير مشروع قائم.

ز. يعتبر هذا التمويل قرضا حسنا يلزم المشترك بتسديده كما هو على أقساط يتفق عليها مع إدارة الصندوق.

ح. يقتطع المصرف أجرا من حصيلة الاشتراكات، مقابل إدارته للصندوق، ومقابل الخدمات المرفقة مع التمويل.

ط. يقوم المصرف باستثمار أموال الصندوق المتبقية، وإذا حقق المصرف حد معين من الأرباح فله الباقي، وهذا يعتبر جعلا له

2.صورة أخرى[1]:

قد يعلن المصرف عن رغبته في إدارة مشروع معين، أو عقد صفقة معينة، وذلك بالنص التالي: "من يرغب في إدارة المشروع أو عقد الصفقة، فإذا زاد ربحه عن 10% فله الباقي.

وعلى من يرغب من المشتركين في الصندوق التقدم بطلب لإدارة الصندوق، ثم يختار المصرف أو إدارة الصندوق الأكفأ من بين الطلبات المقدمة ثم يشرع العامل بالعمل. ويتم الآتي:

أ. يسلم المصرف المشروع للشخص المناسب، لإدارته أو لعقد صفقة معينة

ب. يحصل العامل المجعول له)، على أرباح إذا زاد ربحه عن 10%.

ج. يخسر العامل المجعول له جهده إذا لم يربح أكثر من 10%، فلن يربح ولن يخسر أي مبلغ، فقط يخسر جهده.

د. لا تعتبر هذه العملية مضاربة ولا مشاركة وإنما جعالة، وأهمية كونها جعالة تكمن في النقاط الآتية:

- إن المصارف الإسلامية تحجم عن التمويل بالمضاربة والمشاركة لارتفاع مخاطرها، وتخشى على رأس مال المضاربة أو المشاركة من التناقص، مما يعرض المصرف للخسارة، أما الجعالة كما

[1] محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية، مرجع سابق، ص112-113.

في الصيغة السابقة فإن العامل أخذ رأس المال لمساعدته بإدارة المشروع أو عقد الصفقة حسب حاجة المشروع أو الصفقة.

- العميل إذا ربح أعلى من 10% فله الباقي، ونسبة الـ 10% تعتبر ربحا للمصرف، إذن سيضمن المصرف ربح مقداره 10% لأن العميل سيبذل طاقته في ربح هذه النسبة، وأكثر حتى يستحق باقي الربح، بعكس المضاربة والمشاركة فليس هناك حد معين للأرباح متفق عليه بين المصرف والعميل فعلى حسب قيمة الأرباح يتم تقاسمها بين المصرف والعميل حسب النسب المتفق عليها، مهما كان حجم الأرباح حتى لو كان مبلغا ضئيلا.
- تشجع هذه الصيغة المشتركين بالصندوق على العمل والاستثمار والتجارة، وتنشط الحركة التجارية، وتوفر فرص عمل للباحثين عن العمل والراغبين به.

الخاتمة

إن النظام الاقتصادي في الإسلام ليس اقتصادا مذهبيا، وأن كل هذه التفريعات والخلافات الفقهية في أصلها تمثل أدوات وآليات لتطويع الظواهر الاقتصادية ما أمكن وفق أحكام الشريعة، لذلك فعقد الجعالة محل الدراسة، والقائم على مبدأ الوعد بالجائزة، بين من ضيق في نطاق عمله، وبين من وسع فيه، وإن كان وجود شيء من الجهالة فيه لم يكن مانعا من جوازه، وذلك مراعاة لحاجة الناس لمثل هذه العقود.

ففي هذه الدراسة أتاحت لنا فرصة الاطلاع على العديد من جوانب هذا العقد وتطبيقاته، لنتمكن من استخلاص العديد من النتائج، والتي نذكر منها:

1. إن الأصل في تشريع عقد الجعالة مراعاة لحاجة الناس (الجاعل)، وقد لا يلتفت إلى طبيعة العمل، ما دامت النتيجة النهائية حصول تلك المنفعة، وبذلك يستحق العامل الجعل.
2. إن تواجد الجهالة التي نظر إليها الشرع على أنها غير معتبرة، لم يكن مانعا في جواز عقد الجعالة مثل بعض العقود التي تنطوي على شيء من الجهالة.
3. إن التداخل الكبير بين الجعالة وباقي العقود في مجالات التطبيق، أدى إلى وجود بعض النماذج التطبيقية محل جدل بين الفقهاء في تحديد طبيعة العقد، كأن نجد نماذج هل تخضع لأحكام جعالة أو إجارة.
4. إن ارتباط الجعالة بالجوائز والمكافآت على أداء عمل، يجعل مجالات تطبيقها لا تحصى لإرتباطها بالنشاط الإنساني وحركيته تحت دافع المكافأة والتحفيز، وبالتالي أن ما أوردناه من نماذج تطبيقية معاصرة لعقد الجعالة هي على سبيل المثال لا الحصر، لذلك يمكن أن نجد الجعالة في مختلف جوانب حياة الانسان، فالأب الذي يعد ابنه بجائزة عند تحقيق نتائج دراسية جيدة لا تخرج من كونها جعلا.
5. إن ربط عقد الجعالة بعمليات المصرف الإسلامي كالحصول على التمويل، وثمن الخدمات المصرفية، قد يحل ذلك بعض الإشكالات كالبعد عن التعاملات الربوية، وفرصة لتعزيز نشاطها إذا ما تحدثنا عن الجعالة الموازية، وإن كان الموضوع في حاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث.

6. يعد عقد الجعالة كآلية للحماية من مخاطر الاستثمار بالنسبة للجاعل، سواء من ناحية تكلفة المشاريع أو احتمال وقوع خسائر الاستثمارات مقارنة ببعض العقود كالمضاربة أو المشاركة.
7. تتيح الجعالة فرصة لاستغلال الإمكانات والثروات المتاحة في ظل عدم وجود الإمكانيات لذلك سواء تعلق الأمر بنشاط الأفراد (أشخاص، مؤسسات) أو نشاط الدول الذي يتيح فرصة أن تكون الجعالة كجزء من التعاملات الدولية.
8. قد تساهم الجعالة في استقرار الأسواق، وذلك لإمكانية ربط عقد الجعالة بالعديد من العقود مثل العقود المستقبلية، وعقود التوريد.

رغم ما تم التطرق إليه من خلال الدراسة، إلا أنه هناك العديد من الجوانب التي نراها ما تزال تستحق البحث في موضوع الجعالة، مثل علاقة عقد الجعالة مع مؤسسات التأمين التكافلي، أو التعمق أكثر في جانب المنصات الالكتروني، وما يتعلق بها من نشاطات اقتصادية وتجارية، وهذا ما يعطيها قيمة مضافة.

كما أن الحاجة إلى المزيد من الدراسات التاريخية إضافة إلى الدراسات الفقهية، لفهم آليات تطبيق عقد الجعالة خصوصا في الفترات التي عرفت ازدهار الحضارة العربية والاسلامية، ما قد يثير فضول الباحثين والمتخصصين في المجال.

قائمة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

❖ **الكتب:**

1- كتب التفسير:

- ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، ط2، 1999.

- الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان–ا لقاهرة، مصر، ط1، 2001.

2- كتب السنة وشروحها.

- أبو داود: سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط1، 2009.

- البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط5، 1993.

- الدار قطني: أبو الحسن علي بن عمر (ت 385ه)، **سنن الدار قطني**، تحقيق: شعيب الارناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 2004.

- مسلم: أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد ذهني أفندي وآخرون، دار طوق النجاة – بيروت، ط1، 1334ه.

3- كتب القواميس والمعاجم

- الفيروز آبادي: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط8، 2005.

- ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي (ت 711ه)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، ط3، 1414ه.

- الهروي: محمد بن أحمد أبو منصور (ت 370)، **تهذيب اللغة**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001.

4- كتب الفقه والفكر الإسلامي العام:

- ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب، **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**، تحقيق: محمد عزير شمس، دار عطاءات العلم، الرياض، ط3، 2019.

- ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد القرطبي، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، دار الحديث، مصر، دط، 2004.

- ابن رشد: أبو الوليد محمد بن أحمد القرطبي (ت 520هـ)، البيان والتحصيل، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط2، 1988.

- ابن عابدين: محمد أمين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1966.

- ابن عرفة، **المختصر الفقهي**، الفاروق، دبي، ط1، 2014.

- ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي، **الكافي في فقه الإمام أحمد ابن حنبل**، تحقيق عبد الله بن محسن التركي، دار هجر، مصر، ط1، 1997، ج2، ص187.

- ابن قدامة: أبو محمد عبد الله بن أحمد المقدسي، المغني، تحقيق: طه الزيني وآخرون، مكتبة القاهرة، ط1، 1968.

- أبو العباس أحمد بن خالد الناصري، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1997.

- أحمد عرفة أحمد يوسف، **التوازي في العقود وتطبيقاته المعاصرة**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2020.

- البعلي: محمد بن علي بن محمد اليونيني، **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية**، تحقيق: عبد العزيز بن عدنان العيدان، أنس بن عادل اليتامى، ركائز للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2019.

- البهوتي: منصور بن يونس، **كشاف القناع عن الإقناع**، وزارة العدل في المملكة العربية السعودية، ط1، 2008.

- التسولي: علي بن عبد السلام، **البهجة في شرح التحفة**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1998.

- التويجري: محمد بن إبراهيم بن عبد الله، **موسوعة الفقه الإسلامي**، بيت الأفكار الدولية، ط1، 2009.

- الجرجاني: علي بن محمد، **التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983.

- الخرشي: أبو عبد الله محمد، **شرح الخرشي على مختصر خليل**، المطبعة الكبرى الأميرية– مصر، ط2، دس.

- دبيان بن محمد الدبيان، **المعاملات الفقهية أصالة ومعاصرة**، مكتبة الملك فهد الوطنية، ج 10، ط 02، الرياض، السعودية، 1434 هـ.

- الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة المالكي، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر، سوريا، دط، دس.

- رفيق يونس المصري، **المجموع في الاقتصاد الإسلامي**، دار المكتبي، دمشق، سوريا، ط01، 2006.

- رفيق يونس المصري، **بحوث في فقه المعاملات المالية**، دار المكتبي، دمشق، ط2، 2009.

- الرملي: شمس الدين محمد بن أبي العباس، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر، بيروت، دط، 1984.

- الرملي: شهاب الدين أحمد بن حمزة الأنصاري (ت: 957هـ)، **فتاوى الرملي**، المكتبة الإسلامية، دط، دس.

- سلطان الهاشمي، **التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي** – دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية–، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط1، 1432هـ.

- الشربيني، **مغني المحتاج**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1994م.

- الشمري صادق راشد، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دط،2011.

- شوقي أحمد دنيا، الجعالة والاستصناع تحليل فقهي اقتصادي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، ط 02، 2003.

- عبد الرؤوف المناوي: زين الدين محمد بن تاج العارفين (ت 1031هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى مصر، ط1، 1356هـ.

- عبد الكريم بن محمد الرافعي، **العزيز في شرح الوجيز**، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 2016.

- علي محي الدين القره داغي، **الأزمة المالية العالمية:** دراسة أسبابها وآثارها ومستقل الرأسمالية بعدها وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الاسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

- عليش: محمد بن أحمد، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر – بيروت، ط1، 1984.

- الكاساني: علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد، بدائع **الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1991.

- مبارك بن سليمان بن محمد ال سليمان، أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط01، 2005.

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التمويل والاستثمار في الإسلام**، الأكاديمية العلمية للكتاب الجامعي، القاهرة مصر، ط 01، 2016.

- محمد باقر الصدر، **البنك اللاربوي في الإسلام**، مكتبة جامع النقي العامة، طبع المكتبة العصرية، الكويت، دط، 1969.

- محمد بن أحمد، **المقدمات**، تحقيق سعيد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988.

- محمد صديق رشوان، **الجعالة والمسابقة والرق**، مؤسسة ساحة الحسين الخيرية، أسيوط مصر، ط1، 2020.

- محمد عبد المنعم أبوزيد، المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (دراسات في الاقتصاد الإسلامي)، القاهرة، مصر، دط، 1996.

- المرداوي: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان (ت: 885هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار إحياء التراث العربي، ط2، د ت.

- المعايير الشرعية، هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، نوفمبر، 2017.

- النووي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف، **المجموع شرح المهذب**، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي– القاهرة، دط، 1344 هـ.

- النووي: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت 676 هـ)، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تحقيق: قسم التحقيق والتصحيح في المكتب الإسلامي بدمشق، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1991.

- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية**، الكويت، 1989.

- وهبة الزحيلي، **الفقه الإسلامي وأدلته**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2، 1985.

- وهبة الزحيلي، **المعاملات المالية المعاصرة**، دار الفكر، دمشق، ط3، 2006.

5- كتب الاقتصاد

- حاكم محس الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

- رافده الحريري، **اتجاهات حديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري، دط، 2017.

- سارة ابراهيم مرزوق، **أثر التمكين على الإبداع لدى العاملين**، دار زمزم، عمان، الأدرن، ط 01، 2021.

- عبد الرزاق السنهوري، **الوسيط في شرح القانون المدني**، دار النهضة العربية، مصر، دط، 1964.

- عبد المجيد محمود عبد المجيد، **الفساد تعريفه صوره وعلاقته بالأنشطة الاجرامية الأخرى**، دار نهضة مصر للنشر، دط، 2013.

- قيصر عبد الكريم الهيتي، **أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية**، دار رسلان للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، ط 01، 2006.

- مايكل جونستون، **متلازمات الفساد الثروة والسلطة والديمقراطية**، ترجمة نايف الياسين، مكتبة العبيكان، السعودية، ط01، 2008.

- مجيد الكرخي، **إدارة الموارد البشرية**، دار مناهل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2014.

- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دط، 1998.

- محمد عبد الله شاهين محمد، **محافظة الأوراق المالية:** إدارة –تحليل– تقييم، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، دط، 2017.

- محمد عزمي البكري، **موسوعة الفقه والقضاء في شرح قانون التجارة الجديد**– المجلد 01، دار محمود، القاهرة مصر، دط، 2018.

ثالثا: الرسائل والدراسات الجامعية

- رفاعي: حسن علي عبد الرحمن، **الوعد بجائزة(الجعالة)**، أطروحة دكتوراه [غير منشورة]، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2012.

- صلاح الدين أحمد محمد عامر، **أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتماني في الفقه الإسلامي**، أطروحة دكتوراة [غير منشورة]، كلية الشريعة والقانون (قسم الفقه المقارن) –جامعة أم درمان الإسلامية (السودان)، العام الجامعي 2012.

- يوسف الشبيلي، **الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي**، أطروحة دكتوراة، (قسم الفقه المقارن) – المعهد العالي للقضاء جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العام الجامعي 2002.

خامسا :المجلات.

- أحمد بن عبد الله القاري، مجلة الأحكام الشرعية، تحقيق: عبد الوهاب ابراهيم أبو سلمان– محمد ابراهيم أحمد علي، مطبوعات Publications، تهامة، جدة، ط1، 1981.

- غسان محمد الشيخ، **التطبيقات المعاصرة للجعالة:** دراسة فقهية مقارنة، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ع 85، 2021.

خامسا: القرارات والمؤتمرات

- قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الرابعة عشرة بالدوحة، قطر، 8-13 ذو القعدة 1423 هـ الموافق 11-16 جانفي 2003 م.

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مبادئ مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي حول حوكمة الشركات، 2017.

- منظمة التعاون الإسلامي، المياه: التحديات والفرص ضمن دول العالم الإسلامي، مجلة المنظمة، ع 60، السعودية، يناير – أبريل 2026.

الفهارس

أولا: فهرس الآيات والأحاديث

1-الآيات القرآنية:

أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿قَالُوا نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾	يوسف	72	14
﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾	البقرة	275	16
﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾	النساء	101	29
﴿وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾	المزمل	20	29

2-الأحاديث النبوية:

طرف الحديث النبوي	التخريج	الصفحة
﴿وما يدريك أنها رقية﴾	البخاري مسلم	14
﴿إن أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله﴾	البخاري	14
﴿من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه﴾	البخاري	15
﴿نهى عن قفيز الطحان﴾	الدار قطني	66

ثانيا: فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول **تعريف الجعالة والألفاظ ذات الصلة بها وأركانها وأحكامها**	
تمهيد	10
المبحث الأول: تعريف الجعالة وأدلة مشروعيتها	11
المطلب الأول: تعريف الجعالة	11
أولا: تعريف الجعالة لغة واصطلاحا	11
ثانيا: مشروعية الجعالة	13
ثالثا: الحكمة من تشريعها	17
المطلب الثاني: التكييف الأصولي للجعالة وبعض المسائل الخلافية	17
أولا: تكييف الجعالة من منظور أصولي	17
ثانيا: مسائل الخلاف بين المذاهب	20
المبحث الثاني: أركان الجعالة وعلاقتها ببعض العقود	22
المطلب الأول: أركان الجعالة وشروط كل ركن	22
أولا: الجاعل	22
ثانيا: المجعول له (العامل)	22
ثالثا: الصيغة	24
رابعا: الجعل	25
خامسا: العمل والمحل	26
المطلب الثاني: مقارنة بين الجعالة وبعض المعاملات المالية	29
أولا: العلاقة بين الجعالة والمضاربة	29
ثانيا: العلاقة بين الجعالة والإجارة	31
ثالثا: العلاقة بين الجعالة والوكالة	32

رابعا: العلاقة بين الجعالة والاستصناع	33
خامسا: العلاقة بين الجعالة والمزارعة والمساقاة	35
المبحث الثالث: بعض أحكام عقد الجعالة وفسادها	36
المطلب الأول: فساد الجعالة وضماناتها	36
أولا: ما يفسد الجعالة	36
ثانيا: حكم الجعالة الفاسدة	37
ثالثا: الجعالة وما تنفسخ به وضماناتها	37
المطلب الثاني: بعض أحكام عقد الجعالة	38
أولا: الاختلاف في صفة الجعل أو قدره	38
ثانيا: حكم الزيادة أو النقصان في الجعل قبل الفراغ من العمل	40
ثالثا: تحديد الجعالة بشخص معين أو أكثر من عامل	41
رابعا: إذا قام العامل بالعمل قبل علمه بالجعل	42
خامسا: تحديد الجعالة بمدة	43
خلاصة الفصل الأول.	46
الفصل الثاني **التطبيقات المعاصرة للجعالة**	
تمهيد	48
المبحث الأول: الجعالة والقطاعات الحيوية والإستراتيجية	50
المطلب الأول: القطاع الفلاحي	50
أولا: أهمية القطاع الفلاحي	50
ثانيا: التأصيل الفقهي	51
ثالثا: دور عقد الجعالة في تطوير القطاع الفلاحي	51
المطلب الثاني: الجعالة وقطاع الطاقة والمناجم	54
أولا: أهمية الأنشطة الأحفورية	54
ثانيا: تطبيق الجعالة في تفعيل النشاطات الأحفورية	54
المطلب الثالث: القطاع الصحي والصيدلاني	55

أولا: أهمية الجانب الصيدلاني	55
ثانيا: آليات تطيق الجعالة	56
المبحث الثاني: الجعالة والأعمال المالية والمصرفية	58
المطلب الأول: المساهمة في إرساء أسس الحوكمة	58
أولا: مفهوم الحوكمة وأسسها	58
ثانيا: عقد الجعالة والفساد الإداري والمالي	60
ثالثا: الجعالة ونظام المكافآت والحوافز	62
المطلب الثاني: عقد الجعالة والعمليات المالية والتجارية	65
أولا: عقد السمسرة	65
ثانيا: تحصيل الديون	68
ثالثا:عقود التوريد	72
رابعا: الحصول على التمويل (الحصول على تسهيلات تمويلية مشروعة)	73
خامسا: عقد الجعالة وعمليات العمل الرقمي والمنصّات الإلكترونية	74
المطلب الثالث: عقد الجعالة والمؤسسات المالية والمصرفية	77
أولا: الجعالة والمصرف الإسلامي	77
ثانيا: الجعالة وصناديق الاستثمار الإسلامية	79
ثالثا: مقترح صندوق استثماري (صندوق التأجير)	81
رابعا: مقترح الصندوق الإنتاجي	82
الخاتمة	87
قائمة المصادر والمراجع	90
الفهارس	98
أولا: فهرس الآيات والأحاديث	98
ثانيا: فهرس الموضوعات	99
ملخص البحث	

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث عقد الجعالة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، مستعرضا حقيقته الفقهية وأركانه وشروطه ومشروعيته، ومبينا الفروق الجوهرية بينه وبين عقود الإجارة والمضاربة والاستصناع، وقد خلص البحث إلى أن الجعالة عقد جائز غير لازم يقوم على بذل جعل معَيَّن لمن يؤدي عملا مباحا أو يصل إلى نتيجة محددة، سواء علم العامل بالجعالة مسبقا أم لا، وهو يتميز بعدم إلزام العامل بالعمل، واستحقاق الأجر بالنتيجة وليس بمجرد بذل الجهد، كما تتبع البحث بعض التطبيقات المعاصرة للجعالة، ومن أبرزها: جوائز الابتكار والاختراع، مسابقات البحث العلمي، مكافآت الإبلاغ عن الجرائم وإرجاع المفقودات، حوافز تحصيل الديون المتعثرة.

وقد أثبت البحث أن هذه التطبيقات تتوافق مع الضوابط الشرعية للجعالة إذا توافرت الشروط من إباحة العمل، ووضوح الجعل، وانتفاء الغرر والربا، وتكمن أهمية الجعالة في كونها أداة تمويلية مرنة تحفز الإبداع والابتكار، وتقدم بديلا شرعيا عمليا لكثير من أنظمة الحوافز المعاصرة، مما يؤكد قدرة الشريعة الإسلامية على مواكبة التطورات الحديثة في مجالات الاقتصاد والتقنية والبحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: الجعالة، المصرف الإسلامي، التطبيقات المعاصرة، الاستثمار

Summary

This research examines the contract of Ju'alah (reward-based contract) in Islamic jurisprudence and its contemporary applications. It explores its legal nature, pillars, conditions, and legitimacy, while highlighting the key differences between Ju'alah and other contracts such as Ijarah (leasing), Mudarabah (profit-sharing), and Istisna' (manufacturing contract). The research concludes that Ju'alah is a non-binding permissible contract based on offering a specified reward to anyone who performs a lawful task or achieves a specific result, regardless of whether the worker was previously aware of the reward. It is distinguished by not obligating the worker to perform the task, and the entitlement to compensation is based on achieving the result, not merely on exerting effort.

The research also traces some contemporary applications of Ju'alah, most notably: innovation and invention prizes, scientific research competitions, rewards for reporting crimes and returning lost items, and incentives for recovering overdue debts.

The research demonstrates that these applications comply with the Shariah controls of Ju'alah if the conditions are met, including the lawfulness of the task, clarity of the reward, and the absence of gharar (excessive uncertainty) and riba (usury/interest). The significance of Ju'alah lies in being a flexible financing tool that stimulates creativity and innovation, offering a practical Shariah-compliant alternative to many contemporary incentive systems, thereby affirming the ability of Islamic law to keep pace with modern developments in economics, technology, and scientific research.

***Keywords**: commission, Islamic banking, contemporary applications, investment*